جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات – قسم اللغة العربية

الإسْتِقراء النَّحْوِي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها

The Grammatical Induction and Its Function in Getting and Making a Continuation Grammatical Rules

بحث مقدم لنيل الدكتوراه في النحو

تقدم به الدارس

محمد عبد القادر الصديق علي

إشراف الدكتور

فضل الله النور علي ماهل

1439هـ- 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾

(1).

(1) - سورة هود، الآية: 88.

إهداء

إلى والديَّ العزيزين اللَّذين ربَّيانِي صغيرا... وفاءً وعرفاناً

إلى معلِّمي وأساتِذَتِي

إلى كل الأخوة الأحبَّة والزّملاء في كل مكان

إلى أولئك كُلِّهم أهدي هذا الجهد

الباحث

شكر وتقدير

قال تعـــالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾﴾[1]، الشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رئاسةً وإدارةً، وكلية الدراسات العليا، وكلية اللغات، وقسم اللغة العربيـــة فيهـــا، فقـــد شملوني بحسن العناية وجميل الرعاية، كما أشكر كلية التربية، وقسم اللغات فيهـــا، ولا أنسى المكتبات التي أفدتُ منها والقائمين عليها، وأيضاً الشكر موصول للدكتور **فضل الله النّور على ماهل** المشرف على هذه الرسالة، الذي غمرني بدماثة خلقه، وفتح لي بـــاب قلبه قبل باب مكتبه، وقرأ ما كتبتُه قراءةً متأنيةً، ووجَّهني إلى المنهج السليم، ولم يبخـــل عليَّ بوقته مع كثرة أعماله وتزايد مسؤلياته، ولم أر منه تذمراً ولا تضجراً ولا تبرماً.

وأشكر كلَّ من دلَّني على معلومة، أو ثبَّتني بكلمة، أو أشار عليَّ ونصحني، وهم بحمد الله كُثر. أسأل الله أن يثيبهم خيراً.

قال الشاعر:

ولو أني أُعطيت كـــــل بلاغـــة وأفنيتُ بحر القول في النَّظم والشعر

لما كنت بعد الكل إلاَّ مقصـــــراً ومعترفاً بالعجـــز عـــن وافـــر الشكر

[1] - سورة لقمان، الآية: 12.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة **الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها في العصور الأولى،** والاستقراء: منهج علمي محكم اتَّبعه النحاة القدماء لوضع أصول النحو العربي وقواعده. وهدفت هذه الدراسة إلى: بيان معنى الاستقراء. **و** تحديد الوظيفة التي يقوم بها الاستقراء من أجل إرساء قواعد النَّحو.

اتَّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهمَّ النتائج التي توصل إليها الباحث: أن الاستقراء بنوعيه التام والناقص له علاقة وأهمية كبرى في ترسيخ القواعد والقوانين. وكذلك أنَّ النحاة الأوائل كان هدفهم التأصيل، أي: وضع القوانين للحفاظ على اللغة والوقاية من اللحن.ومن أهمَّ التوصيات التي يوصي الباحث بها: أنَّ الاستقراء له أهمية كبرى ولاسيما الناقص، تحتاج إلى البحث والتنقيب.

Abstract

This study has taken The Grammatical Induction and Its Function in Getting and Making a Continuous Use of Grammatical Rules in earlier eras. Induction: scientific method followed by ancient grammarians in setting the origins of Arabic grammar and it's rules , in its earlies eras.

The study aimed at clarifying induction meaning and specifying its function for grammatical rules.

The researcher has used descriptive method. The main result reached were the following:

Deduction with it's perfect sort and the imperfect one has strong relationship for understanding the rules. The aim of the first grammarians was originalization which is making rules for perceiving the language and preventing the mistakes.

The researcher has recommended that : The induction has great importance specially the imperfect one , that needs investigating.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
.1	استهلال	ب
.2	إهداء	ج
.3	شكر وتقدير	د
.4	مستخلص البحث	هـ
.5	Abstract	و
.6	فهرس المحتويات	ز-ط
.7	مقدمة	ي
.8	مشكلة البحث	ي
.9	أهمية البحث	ك
.10	أهداف البحث	ك
.11	منهج البحث	ل
.12	حدود البحث	ل
.13	هيكل البحث	ل

الفصل الأوَّل: مفهوم الاستقراء وعلاقته بالعلوم المختلفة		
.14	مفهوم الاستقراء وعلاقته بالبحث العلمي	16-1
.15	ما بين الاستقراء والاستنتاج والقياس	25-17
.16	الاستقراء النحوي في ضوء مناهج البحث	68-26
.17	الاستقراء النحوي واللغة التي جمعها الرواة	90-69
الفصل الثاني: أئمة اللغة العربية والاستقراء النحوي		
.18	عبد الله بن أبي إسحاق واستخدامه الاستقراء	97-91
.19	أبو عمرو بن العلاء واعتماده على الاستقراء و أقواله فيه	103-98
.20	عيسى بن عمر الثقفي وأقواله في الاستقراء	107-104
.21	الخليل وسيبويه وأقوالهما في الاستقراء	119-108
الفصل الثالث: وظيفة الاستقراء في إيجاد قواعد النحو		
.22	وظيفة الاستقراء في تقسيم الكلم إلى زمر ثلاث	132-120
.23	وظيفة الاستقراء في بيان الإعراب والبناء	147-133
.24	وظيفة الاستقراء في إيجاد حكم المرفوعات	155-148
.25	وظيفة الاستقراء في إيجاد حكم المنصوبات والمجرورات	162-156

الفصل الرابع: الاستقراء النحوي وتقعيد القواعد وطردها		
.26	مفهوم تقعيد القواعد وطردها	170-163
.27	مصادر التقعيد	182-170
.28	تقعيد قاعدة الإعراب وطردها في المبنيات	191-183
.29	تقعيد قاعدة بناء الأفعال واطرادها في المضارع المعرب	193-192
.30	تقعيد قاعدة التوابع وطردها	219-194
.31	الخاتمة	220
.32	النتائج	221-220
.33	التوصيات	222
.34	الفهارس	231-222
.35	المصادر والمراجع	240-232

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:

موضوع هذا البحث هو **الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها** في العصور الأولى لنشأة النحو والاستقراء منهج علمي محكم اتبعه النحاة القدماء لوضع أصول النحو العربي وقواعده ويعتمد على تتبع كلام العرب المحتج به شعراً ونثراً، وتسجيل الفروق والظواهر اللغوية المختلفة، ومن ثَمَّ وضع القوانين والقواعد التي يسير عليها كلام العرب، ويخضع لها نظام العربية في مختلف تراكيبه.

وقد قام النحاة الأوائل بجهودٍ عظيمة في استقراء اللغة بهدف الحفاظ عليها من اللحن ومن الخطأ، والوصول إلى وصف قواعدها، غير أن البواعث والأسباب التي صاحبت نشأة علم النحو لم تسعف النحاة في الاطلاع على كل ما جاء عن العرب، رغم ما بذلوه من جهود عظيمة في التنقل والارتحال.

مشكلة البحث:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما الاستقراء النحوي؟ وما وظيفته في إيجاد قواعد النحو وتعقيدها واطرادها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة:

1-ما الاستقراء؟

2-ما وظيفة الاستقراء النحوي في إيجاد قواعد النحو؟

3-ما التقعيد؟

4-ما الاطّراد؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يتناول الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتعقيدها واطرادها، وما يترتب عليه من أسباب أدَّت إلى نشوء علم النحو ووظيفة الاستقراء في ذلك.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التالي:

1- بيان معنى الاستقراء.

2- تحديد الوظيفة التي يقوم بها الاستقراء من أجل إرساء قواعد النحو.

3- توضيح مفهوم الاطراد.

4- توضيح مفهوم التقعيد.

منهج البحث:

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

حدود البحث:

يقتصر الدارس بحثه في الاستقراء النحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها، ولا يتعداها إلا في ما دعت إليه ضرورة التوضيح.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة مذيلة بفهارس ومصادر ومراجع، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم الاستقراء وعلاقته بالعلوم المختلفة

المبحث الأول: مفهوم الاستقراء وعلاقته بالبحث العلمي.

المبحث الثاني: ما بين الاستقراء والاستنتاج والقياس.

المبحث الثالث: الاستقراء النحوي في ضوء مناهج البحث.

المبحث الرابع: الاستقراء النحوي واللغة التي جمعها الرواة.

الفصل الثاني: أئمة اللغة العربية والاستقراء النحوي

المبحث الأول: عبد الله بن أبي إسحاق واستخدامه الاستقراء.

المبحث الثاني: أبو عمرو بن العلاء واعتماده على الاستقراء وأقواله فيه.

المبحث الثالث: عيسى بن عمرو الثقفي وأقواله في الاستقراء.

المبحث الرابع: الخليل وسيبويه وأقوالهما في الاستقراء.

الفصل الثالث: وظيفة الاستقراء في إيجاد قواعد النحو

المبحث الأول: وظيفة الاستقراء في تقسيم الكلم إلى زمر ثلاث.

المبحث الثاني: وظيفة الاستقراء في بيان الإعراب والبناء.

المبحث الثالث: وظيفة الاستقراء في إيجاد حكم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

الفصل الرابع : الاستقراء النحوي وتعقيد القواعد وطردها

المبحث الأول: مفهوم تقعيد القواعد وطردها.

المبحث الثاني: تقعيد قاعدة الإعراب وطردها في المبنيات.

المبحث الثالث: تقعيد قاعدة بناء الأفعال وطردها في المضارع المعرب.

المبحث الرابع: تقعيد قاعدة التوابع وطردها.

الفصل الأوَّل

الاستقراء النحوي وعلاقته بالعلوم الأخرى

المبحث الأول: مفهوم الاستقراء وعلاقته بالبحث العلمي.

المبحث الثاني: ما بين الاستقراء والاستنتاج والقياس.

المبحث الثالث: الاستقراء النحوي في ضوء مناهج البحث.

المبحث الرابع: الاستقراء النحوي واللغة التي جمعها الرواة.

المبحث الأول: مفهوم الاستقراء وعلاقته بالبحث العلمي:

تعريف الاستقراء لغةً: مطلق التتبع، والاستقراء مصدر من: استقرى، يستقري، ووزنه: استفعال، ويرجع اشتقاقه إلى مادتين:

الأولى: مادة (قَرَوَ) ، يقال: قرا، يقرو، قرْوا. والقرْوُ: التتبع والقصد[1].

الثانية: مادة (قَرَيَ) ، يقال: قرى، يقري، قرياً. والقرْيُ: الجمع[2].

تعريف الاستقراء اصطلاحاً:

لدى التفصيل في الاصطلاح نجده عند المناطقة وعند الأصوليين كالآتي:

أولاً: تعريف الاستقراء في اصطلاح المناطقة:

تعريف الفارابي (ت 339هـ) ذكره بقوله: "تصفّح شيء من الجزئيات الداخلة تحت أمر ما كُلّي لتصحيح حُكم ما حُكِمَ به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب"[3].

ثانياً: تعريف الاستقراء بالنظرة الأصولية الشاملة:

عرَّف الغزالي (ت505هـ) الاستقراء بقوله: "تصفُّح أمور جزئية ليُحكم بحكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيات"[4].

وهذا التعريف مُدْخِلٌ لما كانت نتيجته قاعدةً كليةً أو تغليباً لحكم على آخر. فإنَّ قوله: "ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات" يُراد به أن يحكم على الأمر المحكوم عليه بصفة التعميم أو بصفة التغليب.

([1])- الصحاح، الجوهري ، دار المعرفة ، 2005م ، مادة (ق،ر،و).
([2])- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الفكر ، 1399هـ -1979م، مادة (ق،ر،ي).
([3])- المنطق عند الفارابي، القسم الثاني، كتاب القياس الصغير، دار الفكر، 1979م، ص: 35.
([4])- المستصفى، الغزالي، تحقيق، حمزة بن زهير، المدينة المنورة للطباعة، ص:64.

الاستقراء في نظر الباحث:

هو طريقة من طرائق العقل ينتقل بها من الوقائع إلى المبادئ العامة والقوانين، علماً بأنَّه أعظم طرق تكوين القاعدة.

أنواع الاستقراء:

إذا كان استقراء الجزئيات هو الأساس في تكوين القواعد الكلية، فإنَّ تلك الجزئيات المستقرأة تتفاوت قلَّة وكثرة، وقد يتأتى في بعضها الاستيعاب وقد لا يتأتى. ولذا أصبح من المُسلَّم والمشهور لدى الأصوليين والمناطقة وغيرهم أنَّ الاستقراء ينقسم بالنظر إلى استيعاب الأفراد المستقرأة وعدم استيعابها إلى قسمين: **تام، وناقص**. إلاَّ أنهم اختلفوا في تفسير التام والناقص، وفيما يلي بيان المُراد بهذين النوعين[1].

أولاً: الاستقراء التام:

عند المناطقة: يريد المناطقةُ بالاستقراء التام: تتبع جميع جزئيات أمرٍ كُلي ليحكم عليه[2].

الاستقراء التام عند الأصوليين:

انقسم الأصوليون في تفسير الاستقراء التام إلى فريقين:

فريق سلك في تفسيره مسلك المناطق، فعرَّفه بما يدلُّ على أن من شروطه عدم خروج أي فرد من أفراد الكلي عن التتبع، فلا بُدَّ فيه من الحصر المستوعب[3].

([1])- المنطق عند الفارابي، ، كتاب القياس الصغير ، ص: 91.
([2])- المرجع السابق ، ص: 91.
([3])- من هؤلاء: الغزالي في المستصفى، ص: 65. والصفي الهندي: في نهاية الوصول، ص: 405. وابن السبكي: في الإبهاج، ص: 173.

وذهب فريق من الأصوليين في تفسيره إلى أنَّه: تتبع جميع الجزئيات ما عدا صورة النزاع[1].

إذن يتفق الاستقراء التام عند الأصوليين مع المناطقة في أنه يتناول كل الجزيئات إلا أن فريقاً من الأصوليين أخرج القضايا المختلف عليها، وبناءً على هذا يمكن القول أن الرأي الغالب هو أن يتناول الاستقراء التام كل الجزيئات.

ثانياً: الاستقراء الناقص:

المراد بالاستقراء الناقص: الاستدلال بثبوت الحكم في بعض الجزئيات على ثبوته لأمر يشملها. ولا يوجد فرق بين الأصوليين والمناطقة في مفهومه إلاَّ في شيء واحد ذكره المحلي[*] (ت864) وهو أنَّه: مقيد عند الأصوليين بأن لا تدخل صورة النزاع في التتبع[2]. وهذا استثناء معتاد بالنسبة إلى مصطلح الأصوليين؛ لأنَّ المقصود بالاستقراء عندهم: إلحاق غير المعلوم حكمه بما ثبت لنظائره، وإذا دخلت في التتبع فقد علم حكمها.

وبناءً على أنَّه تتبع لبعض الجزئيات لا جميعها نجد الاستقراء الناقص ينقسم إلى نوعين بالنظر إلى القطع بنتيجته:

1- ناقص مقطوع بنتيجته، وهذا أطلق عليه الشاطبي[*] وغيره أنَّه تام، وهو إطلاق له وجه صحيح إذا عُلِمَ أنَّ الجزئيات التي لم تدخل تحت التتبع والملاحظة داخلة قطعاً تحت الحكم الذي أسس عن طريق ملاحظة نظائرها.

([1])- جمع الجوامع، تاج الدين السبكي، تحقيق: مختار إبرهيم، ط2، 1426هـ ، 2005م، ص: 416.

(*) هو الإمام جلال الدين أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد بن كمال الدين العباسي الأنصاري.

([2])- شرح المحلي على جمع الجوامع، ج4، ص: 248.

([*]) هو إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي) وكنيته (أبو إسحاق)

2- ناقص لم يُقطع بنتيجته، وهذا لا يصح أن يوصف بأنَّه تام.

الموازنة بين الاستقراء التام والاستقراء الناقص:

من المفيد ذكر موازنة بين نوعي الاستقراء، ليتبيَّن بذلك فضل كل منهما وفائدته وشرفه. ومن عناصر الموازنة بينهما:

من حيث تزويد العلوم بالمعارف الجديدة:

إنَّ الاستقراء الناقص بفضل ربطه لنظائر لا حدود لها كان له فضل في ضبط العلوم وتوسيع المدارك ووزن الجزئيات بالكليات.

أمَّا الاستقراء التام فالسِّمة الملازمة له أنَّ نتيجته لا تتجاوز حدود مقدماته الملحوظة للمستقرئ مما جعلته بعيداً عن التقعيد العلمي.

من حيث إفادة اليقين:

ثبت أنَّ الاستقراء التام هو الذي يفيد اليقين، ونتيجته مساوية للجزئيات التي وقعت تحت الملاحظة، فهي من باب المطابقة، ولذا أفادتها اليقين في الحكم على الجزئيات، ولهذه السِّمة نتيجة أخرى هي ضيق مجال هذا النوع من الاستقراء، وقلَّة ما يفيده من جديد في المعارف التي قد تتنوع ما بين اليقين والظن.

أمَّا النتيجة في الناقص فهي أعمَّ من المقدمات، ولهذا كان أحياناً يفيد اليقين، والغالب أنَّه يفيد الظن.

من حيث مجال الاستعمال:

من خواص الاستقراء التام: ضبط الجزئيات وحصرها، حتّى لا يخرج فرد منها عن دائرة التتبع، ونظراً إلى أنَّ القواعد الكلية غير متناهية الأفراد، كان التام غير متيسر إلاَّ إذا

أمكن حصر الجزئيات[1]، ولأجل ذلك وُسِمَ الاستقراء التام بأنَّه قليل الاستعمال في القواعد العلمية شرعية كانت أو غيرها[2].

ومن المجالات التي يستعمل فيها التام ما يأتي:

1- كل ما يمكن ملاحظة جزئياته جميعها:

من أمثلة ذلك قول القرافي[*]: "من أراد القطع بقواعد أصول الفقه من الإجماع والقياس وغيرهما فليتوجه إلى الاستقراء التام في أقضية الصحابة ومناظراتهم وأجوبتهم وفتاويهم"[3]، وذلك لأنَّ استقراء قضايا الصحابة – مع صعوبته – يمكن استيعابه لانحصارهم.

ومنه ما ذهب إليه المحققون من المفسرين من أنَّ الحروف المقطعة في كتاب الله جيء بها بياناً ودلالة على إعجاز القرآن، لاطراد ذكر هذه الحروف مع ذكر القرآن، وهو القول الصحيح في هذه المسألة، لدلالة الاستقراء التام في القرآن الكريم.

يقول الشنقيطي[*]: "ووجه شهادة استقراء القرآن لهذا القول: أنَّ السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائماً عقب الحروف المقطعة الانتصار للقرآن وبيان إعجازه، وأنَّه الحق الذي لا شك فيه، وذكر ذلك بعدها دائماً دليل استقرائي على أنَّ الحروف المقطعة قُصِدَ بها إعجاز القرآن وأنَّه حق"[4].

فالقرآن محصور يمكن الإتيان على جميعه فصحَّ ادعاء الاستقراء التام فيه، إذا قُيِّد المحكوم عليه بجهة يمكن استيعاب جزئياتها، مثل قولهم: كل ما في القرآن من ذكر الظلمات والنور، فالمقصود به الهدى والضلال، إلاَّ التي في أوَّل سورة الأنعام، وهي قوله

---

(1)- نثر الدراري على الفناري، ص: 109.
(2)- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، ص: 504.
(*) - هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن القرافي (626 – 684)
(3)- نفائس الأصول، القرافي، تحقيق: عادل أحمد، مكتبة نزار، ج1، ط1، 1417هـ ، 1995م، ص:38.
(*) هو محمد بن محمد المختار بن أحمد مزيد الشنقيطي (أبو عبد الله) فقيه ومفسِّر.
(4)- أضواء البيان، ج3، ص:5.

تعالى:﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾ [1]، فإنَّ المقصود بها ظلمة الليل ونور النهار[2].

وقول الشنقيطي: "كل الاستفهامات المتعلقة بتوحيد الربوبية استفهامات تقرير باستقراء القرآن"[3].

1- التقسيم:

ويقصد به أن يتتبع المستقري جزئيات فيتوصل إلى أنَّها لا تدخل تحت نوع واحد، ولكنها أقسام تحت أمر كُلِّي، بشرط أن يستقصي الأنواع حتى يعلم أنَّه لم يبق قسم في الخارج غير ما ذكر[4]، مثاله قول النحاة: الكلمة: إمَّا اسم، وإمَّا فعل، وإمَّا حرف. وقول علماء العقيدة: التوحيد أنواع ثلاثة: توحيد الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات. مع أنَّ الاستقراء التام لو تيسر فإنَّه أكثر اطمئناناً وأرفع قيمة، إلاَّ أنَّ طبيعة العلوم تقتضي تعذر التام، ولذا اختص التام بمجالاتٍ محددةٍ، أمَّا الناقص فمجال استعماله غير محدود.

من حيث علاقة كل منهما بالقياس المنطقي:

إذا أُطلق الاستقراء عند المناطقة والأصوليين، فالمراد به الناقص المؤسس للقواعد الكلية في سائر العلوم، وهو قسيم القياس المنطقي.

أمَّا الاستقراء التام فمن المتقرر لديهم أنَّه نوع من أنواع القياس[5]، وهو المعروف بالقياس المُقسِّم[6].

([1])- سورة الأنعام، الآية: 1.
([2])- قواعد التفسير، خالد بن عثمان، ج2، دار ابن القيم، ط1، 1426هـ - 2005م، ص: 654.
([3])- أضواء البيان، ج3، ص: 414.
([4])- آداب البحث والمناظرة، ج2، ص: 10 – 11.
([5])- الاستقراء والمنهج العلمي، ص: 28.
([6])- القياس المُقسِّم: هو قياس مؤلف من مفضلة وحمليات كثيرة بعدد أجزاء المفضلة.

وعلى كلٍّ فالاستقراء التام ليس مرادفاً للقياس من كل وجه، ولهذا اعترض بعضهم على قول السبكي[*] (ت771) واصفاً الاستقراء التام: "هو القياس المنطقي المستعمل في العقليات"[1]. لكن الاستقراء التام يتفق مع القياس المنطقي في أنَّ نتيجته محصورة على المقدمات التي لوحظت، فلا يفيد علماً جديداً خارجاً عمَّا تمَّ استقراؤه، ولأجل هذا قلَّ أن يستعمل في تكوين قواعد العلوم، كما أنَّه وُجِّه إليه النقد الذي وُجِّه إلى القياس[2].

فالاستقراء مهما تعددت أشكاله ووسائله فهو يدور في فلك الوصف، بخلاف التحليل الذي يؤدي إلى التقنين والتقعيد.

البحث العلمي:

لشرح هذا المفهوم يتطلَّب منَّا الأمر شرح مفهوم العلم وتمييزه عن بقية المصطلحات.

مفهوم العلم:

تستخدم كلمة **(علم)** في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيَّدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلاً مؤسساً على تلك القوانين الثابتة[3]، وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة كمجموعة الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا.

وإذا رجعنا إلى تعريفه في اللغة والاصطلاح، نجد كلمة **(علم)** في اللغة تعني: إدراك الشيء على ما هو عليه؛ أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة[4]. والعلم ضد الجهل؛ لأنَّه إدراك كامل.

---

[*] هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي.

(1)- الإبهاج، تقي الدين أبو الحسن ، ج3، دار الكتب، بيروت، 1416هـ - 1995م، ص: 173.

(2)- الاستقراء والمنهج العلمي، ص: 28 – 32.

(3)- العلم والبحث العلمي، حسين رشوان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982م، ص:4.

(4)- المُنجد في اللغة، مادة (ع ، ل، م).

وأمَّا في الاصطلاح: فهو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية[1].

وقد عرَّفه جوليان هكسلي في كتابه (الإنسان في العلم الحديث) بأنَّه: هو النشاط الذي يحصل به الإنسان على قدر كبير من المعرفة لحقائق الطبيعة وكيفية السيطرة عليها[2].

وتدور جُل محاولات تحديد مفهوم العلم وتعريفه حول حقيقة أنَّ العلم هو: جزء من المعرفة، يتضمَّن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسَّقة والمصنَّفة، وطرق المناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة يقينية.

وليتضح لنا معنى العلم أكثر، علينا أن نميّزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له واللصيقة به في غالب الأحيان، مثل: المعرفة، الثقافة، الفن. وغيرها من المصطلحات. وكذلك تحديد أهدافه وبيان وظائفه.

معنى المعرفة:

تعني المعرفة في أبسط معانيها تصوراً عقلياً لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائباً، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى، هي: كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه وفكره، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

([1])- ظاهرة العلم الحديث، عبد الله المعمر، الكويت، 1983م، ص:276.

([2])- الإنسان في العلم الحديث، هكسلي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1975م، ص:180.

1- **المعرفة الحسّية:**

وتكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل: تعاقب الليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار، وغيرها. وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين الظواهر الطبيعية وأسبابها.

2- **المعرفة الفلسفية:**

وهي مجموعة المعارف والمعلومات التي يتحصّل عليها بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب والحتميات البعيدة للظواهر، مثل: التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود، خلق الكون[1].

3- **المعرفة العلمية والتجريبية:**

هي المعرفة التي تُحقَّق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء ووضع الفروض واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة القادرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيراً علمياً، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً والتحكم فيه[2].

وهذا النوع الأخير من المعرفة هو وحده الذي يُكوِّن العلم. والمعرفة بذلك تكون مشتملة على العلم، وهو جزء من أجزائها.

([1])- أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، فاخر عاقل، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1982م، ص: 75.
([2])- المرجع السابق، ص:79.

معنى الثقافة:

عُرِّفت الثقافة عدة تعريفات، لعلّ أشهرها تعريف تايلور القائل أن الثقافة هي: ذلك الكم المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

وكذلك عُرِّفت بأنَّها: أنماط وعادات سلوكية، ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير، يشترك فيها أفراد جيل معين ثُمّ تتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل[1].

وعرَّفها آخر بأنها: مجموعة العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين، حيث ينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة[2].

فالثقافة بذلك تشمل العلم والمعرفة والدين والأخلاق والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك في المجتمع.

معنى الفن:

الفن في اللغة: حُسن الشيء وجماله، والإبداع، وحسن القيام بالشيء[3]. كما تدل كلمة فن **(ART)** على المهارة والقدرة الاستثنائية الخاصة في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان: كالفنون الأدبية، والعسكرية، فن القيادة السياسية والاجتماعية والإدارية، والفنون الرياضية، وفن الموسيقى والغناء، وغيرها من الفنون.

([1])- الجوانب السلوكية في الإدارة، زكي محمود هاشم، ط2، الكويت، وكالة المطبوعات، 1978م، ص: 189.
([2])- علم النفس الإداري، مهدي حسن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، ص:56.
([3])- المنجد في اللغة، مادة (ف، ن).

أمَّا كلمة فن في الاصطلاح: فتعني المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والمبادرة، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة، مثل: درجة الذكاء، قوة الصبر، صواب الحكم، الاستعدادات القيادية لدى الأشخاص[1].

يرى بعض المفكرين والعلماء: أنَّ عناصر الفن الأساسية شبيهة إلى حد كبير بعناصر العلم؛ لأنَّ كليهما يستنكر الاعتماد على حفظ الحقائق والمعلومات المجرَّدة والجامدة، وكلاهما يدعو إلى ضرورة اكتشاف وتفهم العلاقات بين الظواهر المختلفة، والتي بدورها تؤدي بالضرورة إلى ابتكار علمي، فإنَّ الفن أيضاً ينتهي بابتكار فنِّي.

وهناك فريق آخر من المفكرين والعلماء يرون أنَّ هناك فروقاً جذرية بين العلم والفن منها:

أنَّ العلم يقوم على أساس مجموعة من القوانين العلمية الموضوعية والمجردة التي تحدد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة، وهذه العلاقات معيارها الحتمية والاحتمال، ويبحث العلم فيما هو موجود وكائن، بينما الفن يقوم ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية، ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية، وهو يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الاعتبارات النظرية.

تعريف البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكزاً محورياً للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مُؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

(1)- التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، محمد عبد الفتاح، ج1، ط1، ص:211.

هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، تحاول تحديد مفهومه ومعناه، منها:

هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظَّم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بُغية اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي[1].

البحث العلمي: هو البحث النظامي والمضبوط الخبري التجريبي في المقاولات الافتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية[2].

كما عرَّفه أركان أونجل بأنَّه: فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق، من أجل الحصول على حقائق ذات معنى، وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية[3].

وهو أيضاً: محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثمّ عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاماً إنسانياً حيَّاً شاملاً [4].

ويمكننا أن نخلص من تلك التعريفات السابقة أن البحث العلمي الأكاديمي هو الاستخدام المُنظَّم لعدد من الأساليب والإجراءات المتنوعة للحصول على حل أكثر دقة وكفاية لمشكلة ما، عمَّا يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها.

([1])- أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973م، ص: 18.
([2])- أسس المنهج العلمي، مرجع سابق، ص: 35.
([3])- مفهوم البحث العلمي، أركان أونجل، ترجمة: محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة التي يصدرها معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، عدد 40 ، 1984م، ص: 148.
([4])- منهج البحث العلمي للطلاب الجامعيين، ثريا عبد الفتاح ملحس، بيروت، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني، 1960م، ص: 24.

نشأة البحث العلمي:

إنَّ نشأة البحث العلمي قديمة قِدم الإنسان على سطح الأرض، فمنذ أن خلق الله آدم – عليه السلام – ونزوله الأرض، والإنسان يُعْمِل عقله وفكره ويبحث عن أفضل السُبل لممارسة الحياة فوق سطح الأرض، ومن ثَمَّ ليحقق وظيفة الاستخلاف التي خلق الله الإنسان من أجلها، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴿٣٠﴾﴾ [1]، ومنذ ذلك اليوم، والإنسان يمارس المحاولات الدائبة لمعرفة الكون الذي يعيش فيه وفهمه.

وظلَّت البشرية على مدار قرون طويلة تكتسب المعرفة بطريقة تلقائية مباشرة عن طريق استخدام الحواس الأساسية للإنسان. وبالطبع لم تمارس أي منهج علمي في التوصل إلى الحقائق أو محاولة فهم بعض الظواهر التي تحدث حول الإنسان.

هذا ولقد تطوَّر البحث العلمي عبر العصور ببطء شديد واستغرق هذا التطور عدة قرون في التاريخ الإنساني، ومن معالم هذا التطور في مجال البحث العلمي ونشاطاته:

البحث العلمي في العصور القديمة:

يُقصد بالعصور القديمة الفترات التي عاش فيها المصريون القدماء والبابليون واليونان والرومان، فمنذ ذلك التاريخ كان اتجاه التفكير لدى قدماء المصريين اتجاهاً علمياً تطبيقياً، حيث برعوا في التخطيط والهندسة والطب والفلك والزراعة[2].

أمَّا بالنسبة لقدماء اليونان فقد كان لهم اهتمام بالبحث العلمي حيث إنَّهم اعتمدوا على التأمل والنظر العقلي المجرد، وقد وضع أرسطو قواعد المنهج القياسي والاستدلالي في التفكير العلمي، كما فطن أيضاً للاستقراء وكان الطابع التأملي هو الغالب على تفكيره،

([1])- سورة البقرة، الآية : 30.

([2])- أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، ليبيا، ط2، 1977م، ص: 74.

واعتمد اليونانيون أيضاً في بنائهم العلمي على الاكتشافات السابقة التي سجلها المصريون والبابليون.

ومن أبرز علمائهم في هذا المجال **فيثاغورس** في الجغرافيا والرياضيات والفلسفة (600ق،م) **وديمقراطس** الذي اقترح نظرية التنافر الذري لشرح تركيب المادة (400 ق،م) **وثيوفرستوس** الذي أسس طريقة منهجية في النبات، و **أرشميدي** عالم الفيزياء (300ق،م) **وسترابو** عالم الجغرافيا (20ق،م) **وبطليموس** الذي وضع أوّل نظرية ملائمة عن حركة الكواكب في القرن الثاني الميلادي.

أمَّا التفكير العلمي عند الرومان فقد ازدهر أيضاً، ويعد الرومان ورثة المعرفة اليونانية، ويرتكز إسهامهم في الممارسة العلمية أكثر من متابعتهم لها، وكانوا صُنَّاع قوانين ومهندسين أكثر منهم مفكرين متأملين[1].

البحث العلمي في العصور الوسيطة:

يُقصد بالعصور الوسيطة الفترة الزمنية التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية وفترة عصر النهضة في أوربا، وتمتد تلك الفترة من حوالي القرن الثامن حتى القرن السادس عشر الميلادي، وقد أفاد المسلمون في هذه الفترة من العلوم السابقة للمصريين القدماء والإغريق والرومان واليونان، وتعد الحضارة الإسلامية حلقة اتصال بين الحضارات القديمة، كحضارات المصريين والإغريق والرومان وبين مَنْ بعدهم في عصر النهضة الحديثة، ولم يكتفوا بنقل حضارة من قبلهم بل أضافوا إليها علوماً وفنوناً تميَّزت بالأصالة العلمية، فالفكر الإسلامي تجاوز الحدود الصورية لمنطق أرسطو، أي أن العرب عارضوا المنهج القياسي وخرجوا على حدوده إلى اعتبار الملاحظة والتجربة مصدراً للبحث العلمي.

(1)- المرجع السابق، أحمد بدر، ص: 77.

كما أنَّ العرب قد اتبعوا في إنتاجيتهم العلمية أساليب مبتكرة في البحث فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة والتدريب العلمي، والاستعانة بالأدوات والقياس للوصول إلى النتائج العلمية، وقد نبغ الكثير من العلماء المسلمين في مجال البحث العلمي، مثل: **الحسن بن الهيثم،** و **جابر بن حيَّان،** و **الخوارزمي،** و **البيروني،** و **ابن سينا،** وغيرهم.

وقد شهد على نبوغ علماء العرب في هذا المجال الكثير من رواد النهضة الأوربيين، مثل: SARTON العالم الأمريكي الذي قال: إنَّ العرب أعظم معلمين في العالم في القرون الوسطى، و لو لم تنقل إلينا كنوز الحكمة اليونانية لتوقف سير المدنية لبضع قرون، فالعرب قد أسهموا باصطناع منهج الاستقراء، واتخذوا الملاحظة والتجربة أساساً للبحث العلمي[1].

ويمكن القول باطمئنان أنَّه لا يوجد شيء في المعارف الإنسانية إلاَّ وللمسلمين فيه بحث أو تطوير أو إضافة أو إحاطة ومعرفة، وقد استخدم المسلمون في أبحاثهم المنطق القديم والمنطق الحديث على حد سواء، فلم يظنوا كما ظنَّ مفكرو العصور الوسطى من الأوربيين أن أرسطو قد وضع النظرية النهائية لقواعد الاستنتاج، ولكنهم اهتدوا إلى أسلوب مهم من أساليب التفكير وهو ما يطلق عليه الآن اسم الاستقراء، وعرفوا المنهج الرياضي الذي يعتمد على المسلمات والبديهيات، وعنهم نقل **بيكون** منهجه العلمي؛ لأنَّه تتلمذ على علماء المسلمين[2].

لقد أفاد المسلمون من علوم الإغريق والرومان وحضارة آسيا، وحققوا تقدماً هائلاً في الرياضيات والميكانيكا والطب والعلوم التطبيقية، إضافة إلى البحث والتقنية بين القرنين الثامن والثالث عشر، كما تمَّ اكتشاف أهمَّ الاختراعات العلمية وإرساء أسس الحضارة الحديثة.

([1])- المرجع السابق، ص: 118.

([2])- المنطق الحديث ومناهج البحث، محمود قاسم،ط4، ص:22.

وقدَّم العالم الإسلامي الاكتشافات العلمية، والإبداعات الفنية والمعمارية الرائعة والمكتبات الضخمة والمستشفيات الكبيرة، ومختلف التقنيات والجامعات والصناعات وخرائط العالم، وطرق الملاحة باستخدام الأجرام السماوية والكثير من الإسهامات الأخرى، ثُمَّ تمَّ نقل هذه المعرفة إلى الأوربيين عن طريق مراكز الحضارة الإسلامية في إسبانيا قبل نهاية العصور الوسيطة حينما ألحقت الحروب الصليبية بالعالم الإسلامي التدمير والخراب.

علاقة الاستقراء بالبحث العلمي:

في الحقيقة لا غنى للبحث العلمي عن الاستقراء و لا للاستقراء عن البحث العلمي، فلا يكون البحث العلمي بحثاً مؤصلاً إلاّ باستقراء الحقائق العلمية من جذورها. فالبحث العلمي يعتمد على الاستقراء في الحصول على نتائجه المُثمرة، والاستقراء يعتمد على البحث العلمي في تطبيق ما توصل إليه عن طريق البحث والتدقيق في تفاصيله المستقرأة.

المبحث الثاني: ما بين الاستقراء والاستنتاج والقياس:

الاستقراء:

هو طريقة من طرائق العقل ينتقل بها من الوقائع إلى المبادئ العامة أو القوانين. والاستقراء مُطبّق في العلوم التجريبية، مثال: (كل المعادن تتمدد بالحرارة) فقد توصل إلى هذا القانون عن طريق ملاحظة وقائع مُشخصة في الحديد والنُحاس والذهب والفضة. وننتقل من هذه الظواهر الجزئية إلى القانون[1].

نوعا الاستقراء:

ينقسم الاستقراء كما ذُكِر سابقاً إلى استقراء تام واستقراء ناقص أو موسع.

الاستقراء التام:

هو الاستقراء الذي تتصفّح به جميع أفراد الشيء المبحوث عنه، فنحكم حكماً كلياً بما حكمنا به على الأفراد جميعاً. وقد سمي الاستقراء التام بالاستقراء الصوري؛ لأنَّه لا يكسبنا علماً جديداً زائداً على ملاحظاتنا، وإنَّما يلخصها ويجمعها في حكم واحد ينطبق عليها كلها، مثلاً قولنا: "كل طلاب الجامعة حاصلون على شهادة الدراسة السودانية" كانت النتيجة ملاحظة ملف كل طالب ووجدناه بالفعل يحوي شهادة الدراسة السودانية.

وقد عَدَّ كثير من المناطقة المحدثين الاستقراء التام نوعاً من تحصيل حاصل، وأفضلوا عليه الاستقراء الناقص.

([1])- المنطق عند الفارابي، مرجع سابق، ص:123.

الاستقراء الناقص:

هو الاستقراء الموسع؛ لأنَّه يوسّع حكمنا ويكسبنا علماً جديداً وينقلنا من الحكم على معلوم إلى الحكم على مجهول لم يجرب عليه. وينقسم الاستقراء الناقص إلى استقراء عملي، واستقراء علمي منظم.

الاستقراء العملي:

هو استقراء نقوم به في حياتنا العادية فنوسع به نتائج ملاحظاتنا ومشاهداتنا، فالطفل الذي يحرق يده في النار مثلاً يحكم على النار أنَّها محرقة ويتجنبها، في المستقبل، وهذا ما يكسب الطفل أحكاماً في كثير من الأمور التي تنظم سلوكه.

الاستقراء العلمي المنظَّم:

هو الذي يقوم به العلماء لاستخراج القوانين العامة من المشاهدات والملاحظات الجزئية مثال ذلك: حكم العلماء على أنَّ كل المعادن تتمدد بالحرارة. من خلال التجارب التي أجروها على أنواع محددة من المعادن ثُمَّ عمموها على كل أنواع المعادن الموجودة[1].

الاستنتاج:

هو لزوم النتيجة عن المقدمة أو المقدمات بالضرورة، مثال:

كل الأزهار جميلة	مقدمة كُبرى
الياسمين زهرة	مقدمة صُغرى
الياسمين جميل	نتيجة

(1)- مفهوم البحث العلمي، أركان أونجل، مرجع سابق، ص: 160.

الاستنتاج نوعان: صوري، ورياضي.

الاستنتاج الصوري: أكمل أشكاله القياس، فمن المقدمتين تلزم النتيجة بالضرورة، مثال:

كل المعادن تتمدد بالحرارة	مقدمة كُبرى
الحديد معدن	مقدمة صغرى
الحديد يتمدد بالحرارة	نتيجة

الاستنتاج الرياضي أو الإنشائي: ويشمل كل العمليات الرياضية في الحساب والجبر والهندسة.

علاقة الاستقراء بالاستنتاج:

في الحقيقة لا غنى للاستنتاج عن الاستقراء ولا للاستقراء عن الاستنتاج. فالعقل لا يقوم بأحدهما إلاَّ بمعونة الآخر. فالاستنتاج يعتمد على الاستقراء في الحصول على مقدماته، كقولنا: كل المعادن تتمدد بالحرارة. التي حصلنا عليها بالاستقراء، فنجعلها مقدمة كُبرى لنستنتج منها ما نُريد في تطبيقاتنا العملية. والاستقراء يعتمد على الاستنتاج في تطبيق قوانينه العلمية على العديد من الحالات الجزئية التي لم يلاحظها حين وصوله إلى القانون.

فالقانون العلمي الذي نستخلصه من مشاهدة الوقائع نطبقه استنتاجاً على وقائع لم نشاهدها أو لم تقع بعد، عندما نقول: "كل المعادن تتمدد بالحرارة". هذا قانون حصلنا عليه عن طريق الاستقراء، نطبقه استنتاجاً على معادن لم نشاهدها أو لم تكتشف.

القياس:

القياس في اللغة مصدر (قاس، يقيس) بمعنى قدَّر، وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه. وقاس الحبل قارنه بآلة قياس لمعرفة طوله[1]. وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

([1])- لسان العرب، مادة (قاس) ص: 3793.

1- وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معياراً للآخر، أي: أصلاً وآخر فرعاً.

2- المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.

3- وجود شبه بين الشيئين فلا يمكن أن تقارن بين شيئين لا علاقة بينهما. وبهذا المفهوم يكون القياس إجراءً عملياً عماده المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة أحدهما بالنسبة إلى الآخر.

وتعريفه اصطلاحاً:

هو مساواة فرع لأصل في علة حكمه. والقياس في تاريخ الفكر الإنساني أنواع:

1- قياس المنطق:

هو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية، وقد عرَّفه أرسطو في كتابه (المباحث TOPICS) بأنَّه: الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر[1]، إنَّه قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر، وبطريقة الانتقال من العام إلى الأقل عموماً، وطريقته تبدأ من الأعلى إلى الأسفل، ومن جانب الأجناس إلى جانب الأنواع، ومن الأنواع إلى الأفراد، كما يتضح ذلك في المثال: كل إنسان فانٍ، سقراط إنسان، سقراط فانٍ[2].

2- قياس الفقه:

هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم[3]، وبه تُرد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسُنّة، وأثر هذا القياس في النحو واضح، وإذا كان القياس في الفقه كما ذكرنا فإنَّه يكون من باب الخضوع لحكم التماثل بين

(1)- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص: 75.
(2)- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مادة (قاس).
(3)- أصول الفقه، الإمام محمد أبو زهرة، ص:204.

الأمور الذي يوجب التماثل في أحكامها؛ لأنَّه قضية التساوي في العلة أوجدتْ التماثل في الحكم، فقد نصّ الشارع الحكيم على حرمة الخمر وهو عصير العنب، ثُمَّ عمم الفقهاء حكمها عن طريق القياس على كل شراب مسكر، ولو كان غير العنب كقياس النبيذ على الخمر للعلة الجامعة بينهما وهي الإسكار، فيكون الحكم حرمة النبيذ كحرمة الخمر.

3- قياس النحو:

نشأ من تصور النحاة لفكرة الأصل والفرع في النحو، وجعلوه منهجاً يقابل السماع، وقد فتنوا به حتى قال الكسائي:

إنَّما النَّحو قياسٌ يُتّبع و به في كُلِّ أمرٍ يُنتفع[1]

وهو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل[2].

وعرَّفه ابن الأنباري قائلاً: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أن المنقول المطرد يعتمد قاعدة ثُمَّ يقاس عليها غيرها[3].

وقيل: حمل على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أركان: أصل، فرع، وعلة، وحكم.

وهكذا انطلق جمهور العلماء مقتنعين بضرورة إجراء القياس على الكلام العربي، ومذهبهم: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[4].

([1])- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج2، ص: 69.
([2])- الإغراب في جدل الإعراب، ص: 93.
([3])- المرجع السابق، ص:45.
([4])- الخصائص، ج1، ص:357.

فلا أحد يدَّعي أَنه سمع كل فاعل ومفعول، وإنَّما سمع البعض فقاس عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيد. أجزت: ظرف بشر، وكرم خالد.

قال ابن جني: "فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"، فقد حُكي عن رؤبة وأبيه أنَّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سبقا إليها[1].

وكان لابن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) مواقف مشهورة في تاريخ النحو العربي، اعترض فيها على شعر بعض الذين خرجوا عن القياس، وقد اشتدّت الخصومة بينه وبين الفرزدق، ولذلك قال عنه ابن سلام الجمحي (231هـ) : "أوَّل من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل"[2]. وقد وازن بينه وبين أبي عمرو بن العلاء في موضع آخر من كتابه (إنَّ ابن أبي إسحاق كان أشدَّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها)[3].

ومما سبق نستنتج أن النحو كان قبل ابن أبي إسحاق يعتمد السماع في جُل قضاياه، وكان مستغلقاً فبعجه وفتح فيه باب القياس، ولعلّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي متأثر بأستاذه نصر بن عاصم، كما أن عيسى الثقفي قد تأثر به أيضاً، وسار على نهجه ونسب إليه كتابين في النحو هما: الإكمال والجامع.

فُتِنَ النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك، فيقول ابن جني: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي (377هـ) : أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس[4].

([1])- الخصائص، ج2، ص:25.
([2])- طبقات الشعراء، ص:14.
([3])- المرجع السابق، ص:14.
([4])- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص: 77.

وكذلك اهتمَّ به المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول، ورأوا أنَّ لا نحو من دون قياس، وفي هذا الجانب يقول ابن الأنباري: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس"[1].

القياس: عملية ذهنية يقوم بها المتكلم قبل الباحث، ويصعب التفريق بين المسموع والمقيس في كلام كل فرد، ومن الأمثلة: ما ذكره ابن جني، قال: "سألت يوماً أبا عبد الله الشجري – وهو أحد فصحاء الأعراب – فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكانين. فقلت: فسرحانا؟ قال: سراحين. فقلت: فقرطان؟ قال: قراطين. فقلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت له: هلاَّ قلت: عثامين. قال: ما عثامين؟ أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته. والله لا أقولها أبداً"[2].

حدود القياس:

ذهب سيبويه إلى أنَّ صيغة (فاعل) تكون لصاحب الشيء وليس بصنعةٍ، كقولك لذي الدَّرع: دارع. ولذي النَّبل: نابل. ولذي النّشاب: ناشب. ولذي التمر: تامر. ولذي اللبن: لابن[3].

ويُقال لمن كان ذا الشيء من هذه الأشياء صنعته: لبَّان، وتمَّار، ونبَّال. وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البُر: برَّار. ولا لصاحب الفاكهة: فكاه. ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقَّاق. ولكن المبرد يثبت ذلك، فيقول: (وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البُر: برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه إلى حُجة من شعر ولا غيره[4].

([1])- الإغراب في جدل الإعراب، ص: 95.
([2])- الخصائص، ج1، ص: 242.
([3])- الكتاب، ج3، ص: 381.
([4])- المقتضب، ج1، ص: 251.

ربما يعود هذا الاختلاف إلا أنَّ سيبويه لم يسمعه من العرب ولم يجرؤ على جعله قياساً، فأنكره، وجاء المبرد فسمعه من العرب فأثبته، أو سمعه من عوام أهل بلد لا يحتج بلغتهم، فقد عاش في نهاية القرن الثالث.

ذهب ابن قتيبة في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنَّه لا يجوز لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاقهم ما لم يطلقوا[1]. واستشهد لذلك برأي الخليل، فقد أنشد رجل قائلاً:

ترافع العِزّ بنا فارفنععا[2]

قال له الخليل: ليس هذا بشيء، فقال الرجل: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا

علاقة القياس بالاستقراء والاستنتاج:

بالرغم من الاختلاف الظاهر بين الاستقراء والقياس فلا يمكن إنكار أن كليهما نوع من أنواع الاستنتاج يعتمدها العلماء في دراساتهم، وبما أنَّ المعرفة مُعقَّدة وطرقها متشابكة فيمكن عن طريق العقل والتجربة معاً نصل إلى البرهان ونبني الاستدلال الصحيح، حيث قال الدكتور محمود قاسم: "إنَّ التفرقة بين هذين الأسلوبين من التفكير مصطنعة، فيمكن للعالم أن يستخدم كلا الأسلوبين في نفس الوقت، فإذا كان الاستقراء هو انتقال الفكر من الجزء إلى الكل، أي أن ينتقل من ملاحظة الوقائع الجزئية إلى قانون أو قاعدة عامة، يمكنه أيضاً أن ينتقل من القانون أو القاعدة العامة ليطبقها على الجزء الموجود في الواقع، أي ينتقل من الكل إلى الجزء"[3].

([1])- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار الآثار للنشر والتوزيع، ص: 95.
([2])- المرجع السابق ، ص:5.
([3]) المنطق الحديث ومناهج البحث ، محمود قاسم ، ص 104.

أمَّا العلاقة بين الاستنتاج والاستقراء فهي علاقة تكامل وتداخل وظيفي وهذا ما أكَّده الفيلسوف الإنجليزي **(برتراند راسل)** حيث يقول: "إنَّه من الصعب التمييز بين الاستقراء والاستنتاج في الممارسة العملية".([1])

وعليه كل دراسة استقرائية تستدعي يقيناً منطقياَ، وكل استنتاج منطقي يستدعي إثباتاً تجريبياَ. فالعلم يعتمد على الاستقراء والاستنتاج، وهذا يدل على التكامل بين الصدق الضروري والواقعي.

([1])www.google.com

المبحث الثالث: الاستقراء النحوي في ضوء مناهج البحث:

ليس من معقول الأمور – ولاسيما في العلم – استقراءُ ظاهرة ما، بلا مقدمات أدَّت إليها، أو أسباب مهّدت السبيل إلى دراستها ذلك أن توجه الجهود نحو أي عمل علمي منظَّم، ويكون تفسيره المقبول المعقول هو القصد، وإذا عُرِف السبب بطل العجب، فالدخول إلى تاريخ النحو العربي في نشأته الأولى وتكوّنه الأوَّلي من غير دراسةٍ متأنية لروايات نشأته دخول أعزل غير متماشٍ في البحث اللغوي وهو مظهر من مظاهر التحيّز اللغوي[1]، لهذا يقتضي الإنصاف العلمي وعدم التحيّز إلى لغتنا العربية أن تستضئ جوانب من حالة الصواب النحوي في العصر الجاهلي قبل الإسلام، وفي زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم– ثمَّ في زمن الخلفاء الراشدين، وخلفاء بني أمية، وبعض خلفاء بني العباس في أوَّل دولتهم.

الصواب النَّحوي في العصر الجاهلي:

لم يكن العرب في جزيرتهم في العصر الجاهلي قُبيل الإسلام دمًّا عربياً خالصاً، إذ كان بينهم أحباش وفرس وروم– بعضهم من أصل عربي– ويهود وغيرهم، لهذا كانت حواضرهم مثل مكة المكرَّمة والمدينة المنورة (يثرب) مكاناً تتفاعل فيه اللغات واللهجات بصمت، فلا يعقل أن تتلاقى اللغة العربية بأي لهجة كانت مع لغة الفرس أو الحبش أو الروم من غير أن يحدث شيء من مبادلة التأثير، وإن كان بالضرورة تأثيراً خفيفاً في اللغة العربية بسبب التفوق العددي والسيادي لأبنائها على غيرهم من الأقوام غير الناطقة بالعربية أصلاً، عدا أن بعض قبائل العرب كانت تتاخم[2] الروم أو الفرس في الشام والعراق واليمن، فيتحادثون مع أهلها عرباً أو غير عرب، ثُمَّ يعودون[3].

([1])- التحيّز اللغوي، حمزة بن قيلان، ص: 54 – 129.
([2])- الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجَّال، ص: 91 – 92.
([3])- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص: 14 -27.

إنَّ رحلة الاتَّجار باب من أبواب تأثر لغة العرب بلغات الأقوام المجاورة لهم، وهذا يشير إلى وجود ثابتين منهجيين لهما دورهما في دراسة الصواب النحوي في العصر الجاهلي.

الأوَّل: وجود عناصر غير عربية في جزيرتهم.

الثَّاني: مخالطة العرب أثناء التجارة لأمم ناطقة بغير عربيتهم على حدود الجزيرة العربية، ويضاف إلى هذين الثابتين: أنَّ الجزيرة العربية بالمفهوم الجغرافي الذي يضم اليمن لم تكن لساناً واحداً، فعربية حمير جنوبي الجزيرة لم تكن كعربية قبائل الوسط أو الشمال مثل قريش، قال أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ – 770م) : "ما لسان حمير وأقصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا"[1].

ينبثق من هذه الثوابت أسئلة، يحسب الباحث أنَّها على جانب كبير من الموضوعية في هذا المبحث، وهي:

1–كيف كان غير العربي يتعلم العربية في الجزيرة، ولاسيما إذا كان ممن استرقَّه العرب؟

2–ما تأثير وجود غير العربي في أبناء العرب الناشئة؟

3–كيف تأتَّى لأهل الشام والعراق وفارس فهم كلام العرب أثناء تبادل التجارة؟

قد يتبادر إلى الذهن أنَّ العبيد من غير العرب يتعلمون العربية تدريجياً بسبب مخالطتهم الأعراب، كما قد يتعلم العربي اللغة الإنجليزية إذا أقام في أي دولة تتحدث اللغة الإنجليزية مُدَّة طويلة، ويبدو هذا الاحتمال مقبولاً، لكن ذلك الأعجمي لن يصل إلى درجة عالية من الدقة في التعبير اللغوي دفعة واحدة؛ لهذا سيخطئ مرَّة بل مرَّات، وسيجد من يقوِّم

(1)- طبقات فحول الشعراء، ابن سلاَّم، ص: 11.

كلامه ويصححه بناءً على السليقة والطبع، فالعربي غير الصغير يحمي لسانه بالسليقة، بل يصحح من يخطئ، لكن الطفل الصغير من أبناء العرب إذا شبَّ بين الجواري غير العربيات، فمن الذي يصححه إذا أخطأ؟ ومن الذي يحمي لسانه من التأثر بلكنة الجواري؟ لهذا كان معظم القرشيين يرسلون أبناءهم إلى البادية من أجل الرضاعة في بيئة أكثر نظافة يمكن أن ينمو فيها الطفل نمواً لغوياً وجسدياً، إذ يتعلم العربية من الأعراب الأقحاح الذين نشأوا بعيداً عن التحضر، كما في تربية الرسول – صلى الله عليه وسلم– في بني سعد عند حليمة السعدية[1]، ورغم ذلك فلم يكن العرب متساويين في درجة الفصاحة، لذلك قال أبو حيَّان: "الفصاحة من مواهب الله تعالى"[2].

فإرسال الأبناء إلى البادية ليس حلاً جذرياً لمشكلة عدم نقاء اللغة في الحواضر، ولكنه ضرب من ضروب تسكين الألم ويفي إلى حدٍ ما بحاجة المرء إلى الشعور بقوة لغته وسلامتها.

وثمة ظاهرة ثابتة لافتة في العصر الجاهلي قبيل الإسلام، وهي وجود المعلمين والكتابة[3]. فالمعلمون بحكم مهنتهم يُصوِّبون الخطأ في المعلومة ولغة المعلومة، أمَّا الكتابة فتعلمها يحتاج إلى شيء من الإدراك النحوي للتفرقة في العلامة الإملائية بين (عمرو، و عمر) أو (مؤمنو، ولم يؤمنوا) أو (يرجو، ولم يرجُ) وغيرها من الظواهر الإملائية التي لها علاقة بالمنظومة النحوية.

([1])- انظر كتب السيرة النبوية في ذكر إرضاع حليمة السعدية الرسول صلى الله عليه وسلم.
([2])- البحر المحيط، أبو حيَّان الغرناطي، ج1، ص: 110.
([3])- مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدين الأسد، ص: 50 -52.

وكانت الكتابة في الجاهلية تُدرَّس وتُعلَّم في الكُتَّاب[1]، وقد رُوي: (أنَّ بعض اليهود قد علم الكتابة العربية، وكان يعلمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأوَّل، فجاء الإسلام وفي الأوس والخزرج أناس يكتبون)[2]، ومن أمثال العرب المشهورة التي تُشير إلى معرفتهم الكتابة في زمن بعيد قولهم: "إنَّما خدش الخدوش أنوش"[3].

وثمة مدارس تعلم العربية على نحو ما في الحيرة وعين التمر في العراق[4]، وقد ذكر الطبري أنَّه: (حين نزل خالد بن الوليد الأنبار رآهم – أي أهلها – يكتبون العربية ويتعلمون)[5].

ووجود المعلمين والكتابة وتعليم العربية لا يعني بالضرورة وجود مرجعية نحوية واحدة لهم جميعاً لها مصطلحاتها وتقسيماتها، ذلك أن هذه الجهود كانت فردية أو شبه فردية لا تدعمها دولة، بل إنَّ التعليم قد يكون قائماً على الخبرة بلغة العرب لا على الاتكاء على رؤية منهجية لعلم النحو، فالنحو بالمعنى الاصطلاحي لم يكن موجوداً قبل الإسلام؛ لأن الدواعي إلى ظهوره لم تتكامل، لكن إرهاصات المشكلة النحوية كانت موجودة في العصر الجاهلي.

وهذا الكلام لا يقدح في تميّز العرب بالفصاحة والبلاغة؛ إذ قال أبو حيّان الغرناطي (745هـ، 1344م) : "وليس العرب متساوين في الفصاحة، ولا في إدراك المعاني، ولا في نظم الشعر. بل فيهم من يكسر الوزن، ومن لا ينظم بيتاً واحداً، حتّى فحول الشعراء يتفاوتون في الفصاحة وينقح الشاعر منهم القصيدة حولاً فتسمى قصائده الحوليات، ومما يؤكد ذلك أنَّ قريشاً لمَّا رأتْ أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يزيدون ويكثرون نظرتْ أعلمها

([1])- المرجع نفسه، ص:51.
([2])- المرجع نفسه، ص: 51.
([3])- الخدش: الأثر. وأنوش: هو أنوش بن شيث بن آدم، والمثل يُضرب فيما قَدُم عهد. ومعناه أن: أنوش أوَّل من كتب وأثر بالخط في المكتوب، مجمع الأمثال، الميداني، مجلد1، ص: 19.
([4])- المُفَصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جوَّاد علي، ج9، ص: 49.
([5])- تاريخ الرسل والملوك، الطبري، ج4، ص: 20.

في السحر والكهانة والشعر وهو عتبة بن ربيعة، فأرسلته إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يكلمه، فقرأ عليه سورة (فُصِّلت) ما علم منه أن القرآن في أعلى درجات الفصاحة وليس بشعرٍ ولا كهانةٍ ولا سحرٍ[1]". ووصف الوليد بن المغيرة لقريش القرآن فقال: "إنَّ له لحلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّ أعلاه لمثمر، وإنَّ أسفله لمغدق" فخالفوه، وقالوا: هو شعر، فقال: والله ما هو بشعر، قد عرفنا الشعر هزجه وبسيطه. فقالوا: فهو كاهن. فقال: والله ما هو بكاهن[2].

فقريش ميَّزت عتبة بن ربيعة والوليد بن المغيرة في معرفة الشعر والفصاحة، وهذه المعرفة لها أصولها عندهم، كما أنَّ قريشاً لم تصل كلها إلى هذا المستوى من إدراك الفصاحة، فإذا كان من شهدت له قريش بعلم الشعر والكهانة والسحر قد عجز عن النيل من القرآن، وأقرَّ بتميزه، فكيف سائر العرب، بل سائر الأمم؟

وأمر اللهجات (اللغات) في الجاهلية يدعو إلى التفكير[3]، فثبوت النون في الأفعال الخمسة رفعاً ونصباً وجزماً لغة، والمطابقة العددية بين الفعل المقدم والفاعل المؤخَّر (أكلوني البراغيث) لغة، والقصر في الأسماء الخمسة لغة، و (ذو) الطائية لغة، و (ما) الحجازية لغة، وعدم حذف حروف العلة في جزم المضارع المعتل الآخر لغة، وغيرها من اللغات الشاذة في النَّحو العربي، فلو استعمل شاعر لغة أكلوني البراغيث أيكون قد ارتكب لحناً في عُرف اللغة الأخرى؟ ولاسيما إذا سمعه من لا يعرف لهجته (لغته).

إنَّ اختلاف اللغات العربية في العصر الجاهلي في بعض الظواهر النَّحوية يدل على وجود مشكلة نحوية على مستوى اللسان، أحسب أن العرب عالجتها بشكل علمي غير مقصود،

([1])- مختصر تفسير ابن كثير، ج3، ص: 254 – 256.
([2])- البحر المحيط، مصدر سابق، ج8، ص: 366.
([3])- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، مرجع سابق، ج9، ص:17.

وهو اللجوء إلى معايير اللغة المسيطرة عند الحاجة إلى التواصل مع القبائل، وهو العلاج الذي أبقى المشكلة النَّحوية تحت السطح؛ لأنَّ القبائل العربية في معالجتها لهذه المشكلة لم تصل إلى درجة الإحساس بضرورة وجود علم يركن إليه العرب كافة في ضبط لغتهم.

ويبدو أنّ الشعراء كانوا أكثر فئات المجتمع الجاهلي حرصاً على سلامة اللغة، وتخوفاً من الخطأ فيها، لهذا كانوا ينقحون كلامهم كما في تنقيح زهير شعره في حولٍ كاملٍ، وكانوا يرجعون إلى الصواب إذا ما عيب عليهم شيء من شعرهم كما في ظاهرة الإقواء، فلما سمع النابغة جارية تغنيه من شعره بقصد التنبيه، قوله:

أمـــــن آل ميَّة رائح أو مغتدي عجلان ذا زادٍ وغيـــــر مزوَّدِ

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك حدَّثنا الغرابُ الأسودُ[1]

والإقواء في البيت الثاني ليس لحناً نحوياً؛ لأنَّه من مقتضيات المطابقة بين الصفة والموصوف، ولكنه خطأ عروضيّ في فن القافية، يدل على عدم توازن الشاعر بين متطلبات القاعدة النَّحوية من جهة، والقاعدة العروضية من جهةٍ أخرى.

وتراجع الشعر عن الإقواء بسرعة أحد الأسباب التي أبقت صفة السلامة اللغوية في الشعر، ومن ثمَّ صلاحيته ليكون مادة من مواد الاستقراء فيما بعد، إذ لو تساهل الشعراء كلّهم لانفلتت موازين الكلام، بل لشاع اللحن بكثرة قبل الإسلام، فمن طبيعة الشاعر أن يسعى إلى التميّز في الأداء اللغوي عدا الصورة الشعرية، لكي لا يكون كلامه مضاهياً كلام عوام الناس ممن لا يتعاطون صنعة الكلام المنظوم، من هنا كان الشعرُ المشكل الأوَّل للغة الأدبية[2]

(1)- النابغة، الديوان، ص:93.
(2)- التحيز اللغوي، حمزة بن قيلان، ص: 98.

الفصحى الواحدة، وإن تخلل بعضه فلتات من اللهجة الأصلية للشاعر مثل: إجراء الاسم الموصول (الذين) مجرى جمع المذكر السالم في لهجة هذيل[1].

إنَّ هناك لحناً نَحْوياً في العصر الجاهلي نشأ بسبب الاختلاط وتفاوت الفصاحة وتعدد اللهجات(اللغات) والحرص على السلامة اللغوية للناشئة في الحواضر، وللشعراء في نظم الكلام، ولم تظهر حاجة مُلِحّة إلى تحوّل هذا النشاط إلى علمٍ مقنّن، لذلك بقي غير علمي، وبقيت المشكلة اللغوية تحت السطح.

الصَّواب النَّحْوي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

بنزول القرآن الكريم على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بلسان عربي مبين حدثت تحولات في المسألة اللغوية:

أ/ ارتباط اللغة العربية بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا انفصام بعده، ذلك أن اللغة العربية لم تعد لغة قوم يتواصلون بها تتغير بتغيرهم، وتنمو بنموهم، ويمكن أن تموت بموتهم، لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ ﴾ [2] وزاد من قوة هذا الارتباط أن المعجزة القرآنية التي تحدى الله سبحانه وتعالى بها البشر أجمعين عرباً وعجماً تتجلى في نسق التعبير القرآني المعجز حقاً، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٢٣ ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣٨ ﴾ [4].

([1])- همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص: 269.
([2]) سورة الحجرات ، الآية : 13
([3]) سورة البقرة ، الآية: 23
([4]) سورة يونس ، الآية : 38

ولا ريب أن قريشاً قبل أن تسلم لو وجدت في القرآن مطعناً لغوياً في المستوى الصرفي أو الصوتي أو النحوي أو الدلالي أو الأسلوبي لأذاعت به، فكانت تقف صامته عاجزة عن أيّ تدخل في أسلوب القرآن وفصاحته وبلاغته.

إنّ سكوت قريش عن أي لمزٍ صريح في لغة القرآن الكريم، اعتراف منها بأنه فصيح صحيح في نسقه اللغوي جارٍ وفق اللسان العربي المألوف.

ب/ لم تكن اللغة العربية قبل الإسلام تتبع كياناً سياسياً موحداً يدافع عنها، ويرتقي بها، ويحافظ عليها؛ لأنَّها إذ ذاك كانت لغة قبائل متفرقة في جزيرة العرب، لكنها بمجئ الإسلام أصبحت لغة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة، وأصبح أمر حمايتها والحفاظ عليها واجباً من واجبات تلك الدولة، ولاسيما أن أساس الدولة القرآن الكريم الذي لا تجوز ترجمته وإنما بقى كما هو، ولا يجوز تحريفه أو تغير سمته لمراعاة أي تطوّر يطرأ على اللغة العربية لاحقاً.

إنّ هذين التحوليين هما اللذان سيؤتيان أُكلها فيما بعد عندما تتهيأ الظروف والأسباب للتعبير العملي عن ارتباط اللغة العربية بالإسلام ، وأهمية وجود الدولة في الحفاظ على اللغة والدفاع عنها.

على أنّ من عاجل نتائج هذين التحولين مسألة الكتابة، إذ أذن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– لمن كان يجيد الكتابة من أسرى بدر أن يفدي نفسه بتعليم عشرة من صبيان المسلمين الكتابة والقراءة[1] وهذا الإذن له دلالات عديدة منها:

إنَّ إتقان كتابة العربية أمرُ مهم في الإسلام، تحرص عليه الدولة الإسلامية، فالرسول صلى الله عليه وسلم – وهو رأس الدولة آنذاك– حثَّ عملياً على الكتابة والقراءة عندما جعل تعليمها من وسائل فداء أسرى بدر رغبة في نشر الكتابة والقراءة بين المسلمين؛ لأنّ من

(1) مصادر الشعر الجاهلي ، ص: 52-54

وسائل حفظ اللغة وحمايتها إمكانية كتابتها وقراءتها، عدا وجود دعوة صريحة إلى الكتابة في القرآن الكريم، وهي آية الدين، قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴿٢٨٢﴾ ﴾[1] ، فالعمل بمقتضاها يقتضي معرفة الكتابة.

إنّ الذين قاموا بالتعليم لم يكونوا بالضرورة معلّمين يتخذون من التعليم مهنة لهم ، لهذا فإن قيامهم بمهمة التعليم سيكون اجتهاداً محضاً منهم بكيفية التعليم مع اعتماد الخبرة الشخصية في تفسير بعض القضايا الإملائية في الكتابة والقراءة.

إنَّ تعليم الكتابة يستدعي ملحوظات نحوية كعدم تنوين الممنوع من الصرف، بل إن نظام الكتابة العربية يطرح أسئلة تفتح باب التفكير النحوي كالواو الزائدة في عمرو، وكالألف الفارقة بين جمع المذكر السالم عند الإضافة في حالة الرفع، والأفعال المجزومة والمنصوبة عند اتصال واو الجماعة بها، وكألف الوصل والقطع، وكإثبات أحرف العلة وحذفها لأسباب مختلفة عدا الظواهر الصوتية كالإدغام والإبدال ولا نعلم كيف كان من يقوم بالتعليم يواجه هذه الأسئلة إلاّ أنّ المؤكد أنه كان يقدم إجابة على نحو ما.

وينسب إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – مجموعة من الأحاديث في فضل العربية والإعراب والحثُّ على إصلاح اللسان، وهي في جملتها تدعو إلى إعراب القرآن عند قرأته وتجنب اللحن، وتعلم العربية وسنامها النحو، فاللسان زينة الإنسان، وهو من الجمال في الرجل، كما في الأحاديث والأخبار التي مهّد بها أبو بكر الأنباري (328هـ–939م) لكتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)[2]. إذ عَدّ من تمام معرفة إعراب القرآن

([1]) سورة البقرة ، الآية ، 282

([2]) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر الأنباري ، ج1 ، ص: 14-110

ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه.[1] فقد جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وعن أصحابه وتابعيهم رضي الله عنهم في تفضيل إعراب القرآن، والحضّ على تعليمه، وذم اللحن، وكراهيته ما وجب به على قرّاء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه[2].

وقد أفرد الطوفي (716هـ–1359م) في كتابه (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) فصلاً في الدولة على فضل علم العربية من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل[3] جمع فيه عدداً من الآيات والأحاديث والآثار والأخبار ليصل إلى صياغة منطقية لعلاقة علم العربية بعلم الفقه، فقال: "وإذا ثبت أن من شروط الفقيه الحقيقي، معرفة أصول الفقه، فقد أجمع الأصوليون والفقهاء على استمداد أصول الفقه من ثلاثة أشياء: علم الكلام، والعربية ، لتوقف فهم معاني كلام الله، وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – عليها، ومعرفة شيء من الأحكام الفرعية)[4].

والحقيقة أنّ الأحاديث المسندة إلى رسول – صلى الله عليه وسلم– في فضل الإعراب والحثّ على تجنب اللحن لم تصح، فهي موضوعة أو منكرة، وهي مظهر من مظاهر التحيّز اللغوي[5]، ولعل هذا الحديث يأتينا بسؤالٍ وهو في غاية الأهمية وهو: ما الهدف من وضعها؟ وهل وُضِعت من غير تحقق مضمونها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؟

لعل الهدف من وضع هذه الأحاديث هو التشييع على المتساهلين بمقاييس الصواب اللغوي، الذين لا يتحرجون من كسر قوانين اللغة في النحو الصرف بربط إتقان الإعراب بمعنى إيفائه حقه النحوي والصرفي بالثواب الديني، وتدل هذه الأحاديث – عدا الأخبار

([1]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص: 108
([2]) المرجع نفسه ، ج1 ، ص: 14
([3]) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ، ص235 -279.
([4]) المرجع نفسه ، ص: 278
([5]) التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه ، ص 57-79

والآثار – على وجود اللحن وجوداً لا يجعل منه ظاهرة سلبية متفشية، فرأى الدكتور حمزة بن قيلان: (أن هذه الأخبار والآثار بمجموعها تدل على أن اللحن لم يظهر بتأثير الأعاجم، بل أن العرب أنفسهم وقبل أن يختلطوا بهم، كان في أداء بعضهم للقرآن خروج عن قوانين لغته مما أصبح لحناً فيما بعد)[1].

وأخال أن عدم تقعيد النحو أيام الرسول – صلى الله عليه وسلم – راجع إلى أن حدود الدولة الإسلامية آنذاك لم تصل إلى الاختلاط بغير العرب اختلاطاً كبيراً في العراق والشام وفارس يستدعي تقعيد العربية مما يعني تأجيل مشروع تقنين العربية وتقعيدها نتيجة عدم الحاجة الملحة لذلك آنذاك.

الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين:

ابتداء من عهد الخلفاء الراشدين برزت حقائق تاريخية وضعت المشكلة اللغوية بمستوياتها كلها أمام الخليفة، من هذه الحقائق: أن الإسلام قد بسط سلطانه على بلاد الشام والعراق ومصر وفارس وغيرها، وهذه البلاد لم يكن أهلها كافة فصحاء يتقنون العربية إتقان أعراب الجزيرة العربية لها، ومن الحقائق أن الدولة الإسلامية قد بدأت تستقر لتنطلق في بناء حضارتها بعد اتساع رقعتها، ودخول الناس عرباً وعجماً في الإسلام أفواجاً.

ومن الحقائق بروز التصور الديني للعلاقة بين الإسلام والعربية، قال الطوفي*: "الله تعالى كلّف عباده بما ضمّن كتابه من أحكام، وشرّع لهم فيه من بيان الحلال والحرام، وأمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ببيانه فبيّنه، بالسنة وهما – الكتاب والسنة – عربيان، وهما أصل الشريعة وموردها وعمادها ومستندها، إذ الإجماع والقياس – عند القائلين بكونهما

([1]) المرجع نفسه ، ص: 94

* هو أبو الربيع نجم الدين بن سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوخي الصرصري الحنبلي (716هـ)

دليلاً – ثابتان بهما، فهما فرع عليهما، ولا يمكن امتثال مأمور الله تعالى في كتابه ورسوله عليه السلام في سنته، إلا بعد معرفة مقتضاهما، ولا يمكن فهم مقتضاها إلاّ بمعرفة اللغة التي ورد بها وهي العربية. وأقرب من هذا أن الأعاجم من أمة مُحمّد صلى الله عليه وسلم – يجب عليهم معرفة القدر الذي يفهمون به ما يجب عليهم من أحكام الشريعة من اللغة ؛ لكونه شرطاً من إمكان الامتثال للأوامر.[1]

فمشروع الدراسات اللغوية المتنوعة مستند إلى هذه الحقائق إضافة إلى التحوليين اللذين طرآ على العربية بظهور الإسلام، ولكن المصادر التاريخية المتنوعة تربط نشأة الدراسات اللغوية، ولاسيما النحو – بقضية اللحن وهو ربط غير علمي، قد يكون سببه رغبة المؤرخين في النقاء المطلق على العربية قبل اللحن ، إذ كان نشوء النحو ضرورة من ضرورات تدعيم بناء الدولة الإسلامية بعد استقرارها واتّساعها ، ودخول غير العرب في دين الله أفواجاً [2]، بدليل أن روايات نشأة النحو العربي بمجملها ترتبط بشخصيّة خليفة أو أمير أو والٍ يرجع إليه أبو الأسود الدؤلي، فَثَمّة رواية تشير إلى أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أمر أن لا يقرئ القرآن إلاّ عالمٌ باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي، فوضع النحو[3].

وثمّة رواية أخرى تشير إلى أن علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – رسم لأبي الأسود منهاج النحو ، وأمره بانتحائه[4].

وثمّة رواية يُكلّف فيها زياد بن أبيه أمير البصرة أبا الأسود بوضع النحو[5]، وأخرى تجعل التكليف صادراً من عبيد الله بن زياد والي البصرة إلى أبي الأسود الدؤلي[6].

([1]) الصعقة الغضبية ، الطوخي ، ص: 266
([2]) التحيز اللغوي ، حمزة بن قبلان ، ص: 98
([3]) إيضاح الوقف والإبتداء ، أبو بكر الأنباري ، 1 ، ص : 39
([4])أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ص:34
([5]) المرجع السابق ، ص : 35-36
([6]) الأخبار المروية في سبب وضع العربية ، ص: 167

ولم تكن نشأة النحو معزولة عن نشأة سائر الدراسات اللغوية، فثمّة شخصيتان متعاصرتان سارتا بشكل علمي وعملي في مسار التقنين العلمي للدراسات اللغوية، وهما: عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – المتوفى سنة (68هـ) وأبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة (69هـ)، أمّا الأوّل فاتجه إلى المعاني والدلالات فكان أوّل من اتجه إلى " التفسير اللغوي " للقرآن الكريم، يساعده في ذلك إحاطته بالآثار الأدبية التي يمثلها الشعر وروايته[1]، وأمّا الثاني فاتجه إلى المباني والتراكيب.

يبدو أنّ أبا الأسود الدؤلي كوّن فريق عمل لغوياً تحت إشرافه من تلاميذه[2] الذين حفظت لنا الكتب أسماء بعضهم مثل: (عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر)[3] عدا عطاء وأبي حرب ابني أبي الأسود الدؤلي[4] وهم من أوائل النحاة، وبعضهم قلّد أستاذه فكان له تلامذة يتعلمون منه، ويتابعون مسيرته جيلاً بعد جيل، حتى بزوغ نجم الخليل بن أحمد الفراهيدي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري.

ويهيّأ للباحث أن البصرة منذ أيام أبي الأسود الدؤلي كانت أشبه بمركز بحث علميّ فيه فِرق بحث علمية، تعمل على بناء صرح النحو العربي، حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء بعضهم؛ لأنَّ المؤكد أنّ ثمة مشتغلين بالنحو غاب عن التاريخ النحوي ذكرهم لتطاول الأمد، وعدم وجود مؤلفات نحوية لهم، وأحسب أن جهود هؤلاء الباحثين لمدة قرن من الزمان تقريباً كانت بتمويل من الدولة الأموية التي كانت تعمل بعقيدة راسخة في سبيل حماية العربية الفصحى ثم أكملت الدولة العباسية رعاية المشروع وتمويله ابتداء من سنة 132هـ–749م.

---

(1) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، ص: 32-33
(2) تاريخ النحو ، عصام نور الدين ، ص: 87-88
(3) نزهة الألباء ، أبو البركات الأنباري ، ص:22
(4) أنباه الرواة ، الغفطي ، ج1، ص: 56.

الصواب النحوي في عهد العباسيين ورعايتهم نحاة العربية:

عُرِف عن العباسيين عامة حبهم للعلم ولأهله، وتشجيعهم العلماء بالهبات والعطايا وحرصهم على تقريب صفوة العلماء منهم حتى كانت قصورهم منتديات علم تجمع العلماء من شتى المناطق في مجالس علمية رفيعة المستوى يتباحث فيها العلماء بعض مسائل العلم بحضور الخليفة ومشاركته، كالرشيد والمأمون، وعامة علماء قصور العباسيين صنفان:

علماء الدين الإسلامي: كالمحدثين، والقرّاء، والأصوليين والفقهاء.

علماء اللغة: كاللغويين، والنحاة والصرفيين، عدا الأدباء والشعراء.

إنَّ حرص معظم خلفاء العباسيين على تقريب هؤلاء العلماء والأدباء والشعراء منهم، وعقد مجالس علمية لهم في قصورهم يحمل دلالة واضحة على رعاية الدولة العباسية لهم، وإدراكها أن رعايتها وعنايتها بعلماء الدين الإسلامي ولغته ضرورة من ضرورات المحافظة على أسس الدولة ، وأهمها الإسلام ، ثم لغته ، لهذا استحضر الخلفاء العباسيون (الكسائي، والفرَّاء، والأصمعي ، واليزيدي وابنه ، والمازني ، وابن السُكّيت، والمُبرِّد ، وغيرهم) ولهم معهم مجالس مذكورة[1] عدا أن بعضهم عمل في تأديب أبناء الخلفاء وتعليمهم ، فالكسائي علّم الرشيد والأمين من بعده[2] ، وكان أبو مُحمّد يحيى بن المغيرة اليزيدي مُؤدب المأمون[3].

وبلغ من أهمية إدراك المأمون للمسألة النحوية أنه أمر الفرَّاء أن يؤلف ما يجمع به أصول ، النحو، وما سمع من العرب، وأمر أن يفرد في حجرة من حُجر الدار ووكّل به جواري وخدماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشرف نفسه إلى شيء، حتى إنهم

([1]) مجالس العلماء ، الزجاجي ، ص: 8-10
([2]) نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص:61
([3]) المرجع نفسه ، ص : 69

كانوا يؤذنونه بأوقات الصلاة، وصَيّر له الورّاقين، فصنّف (الحدود) في سنتين. فالمأمون هيّأ للفراء كل أسباب البحث العلمي، وكفاه ما يحتاج إليه مدّة سنتين.

لعل من دلالات تأليف الفرّاء كتاب (الحدود) حرص الدولة العباسية على وجود كتاب تعليمي في النحو، في منهجية واضحة لتمييز أبواب النحو بعضها من بعض مع عناية بضبط حدود الأبواب، ويقوي هذه الحدود بـــ(شواهد) دالة مما سمع عن العرب، لهذا قال ثعلب غير مرّة: (لولا الفرّاء ما كانت عربية؛ لأنّه خلصها وضبطها، ولولاء الفرّاء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدّعيها كل من أراد)[1].

وهكذا فإن تاريخ المسألة اللغوية من العصر الجاهلي إلى القرن الثالث الهجري في العصر العباسي تاريخ حافل بجهود لغوية متنوعة نحسب أنّها تمّت بمنهجية علمية قائمة على الاستقراء، ثم التحليل، ثم التفسير في الغالب الأعم؛ لأنها لم تكن جهود أفراد نذروا أنفسهم لخدمة العربية، بقدر ما كانت توجهات أمة جعل الله اللغة العربية لغة قرآنها المعجز بدليل تشجيع الخلفاء الموصول لجهود البحث اللغوي في مختلف مستوياته تشجيعاً جعل اللغويين والنحاة يتفرغون لعملهم العلمي من غير أن ينشغلوا بأيّ همٍّ آخر من هموم الدنيا، بل إن كتب التراجم لا تذكر لكثير من النحاة واللغويين عملاً يعيشون منه سوى العمل اللغوي.

فبجهودهم أخرجوا لنا علوماً أصبحت مسئولة عن سلامة اللغة العربية معتمدين في ذلك على استقراء الظواهر اللغوية من جذورها، وهذا هو حال العلوم المختلفة، فلم تصبح علوماً لها قواعد وأسس ومبادئ إلاّ بعد استقراء عناصرها الأولى، وعلم النحو لا يختلف كثيراً من بقية العلوم الأخرى.

([1]) نظرية الأصل والفرع في النحو ، ص 38-43

الاستقراء النحوي في ضوء مناهج البحث:

من المعلوم أن لكل علم من العلوم موضوعاً يختص به دون سواه، ومنهج أو (مناهج) يعالج بها مشكلاته منفرداً أو مشتركاً مع غيره، وهدفاَ يسعى إلى تحقيقه.

اللغة من أهمَّ المميزات التي يتميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات، لذا أقبل الباحثون على دراستها منذ فجر التاريخ، واتخذوا في هذه الدراسات اتجاهات وطرقاً متعددة، كانت في العهود القديمة مختلطة، ليست ذات دلالة واضحة، أمَّا في العصر الحديث، فقد وضحت معالم هذه الاتجاهات، فتعددت المناهج التي يستخدمها الباحثون، ووضعوا لكل منها حدوداً يستطيع الباحث من خلال الالتزام بها أن يصل إلى نتائج مرجوة، وحقائق يقينية.

ولقد تضافرت الجهود من العلماء على مر التاريخ لوضع القوانين التي تسير عليها اللغة ويسير عليها عمل النحو، ورصد ما يعتريهما من تغيير عبر العصور، فتنوعت المناهج بحسب الهدف الذي يريد أن يصل إليه كل باحث، وكشفت الدراسات اللغوية في العصر الحديث عن علماء حملوا مشعلها، بعد أن استلموا الراية ممن قبلهم وسلموها لمن جاء بعدهم؛ ليستكمل البناء الذي بدأه علماؤنا القدماء، كل عالم يضع في هذا الصرح العظيم لبنة، إلى أن أصبح في الوقت الحالي مكتمل البناء واضح المعالم والأركان.

ففي هذا المبحث أردتُ أن أعرض لهذه المناهج المختلفة مبيناً من خلالها ما قدمه الاستقراء لهذه المناهج حتى أصبحت ترسخ لنا علوماً مهمة في شتى مجالات الحياة.

وقبل الولوج في تفاصيل هذه المناهج ينبغي علينا أن نعرف معنى كلمة (منهج).

تعريف المنهج في اللغة:

جاء في لسان العرب أن المنهج والمنهاج: هو الطريق الواضح، والنهْج بتسكين (الهاء): هو الطريق المستقيم، حيث يقول: ابن منظور (711هـ) (طريق نهج بيّن واضح، وأنهج الطريق: وَضُحَ واستبان، وصار بيّناً واضحاً)[1].

وفي كلام العرب: إنّه رجلٌ ينهج أي: يَنْهَجُ أَي يَرْبو من السِّمَن ويَلْهَثُ وأَنْهَجَتِ الدابةُ صارتْ كذلك وضَرَبَه حتى أَنْهَجَ أَي انْبَسَط، وقيل بكى، ونهج الثوب، ونَهُج فهو نهج، وأنهج: بلى ولم يتشقق، وأنهجه البلى فهو منهج، وقال ابن الأعرابي:

كالثَّوْب أَنْهَج فيه البِلىَ أعْيَا على ذي الجبلَة الصَانِعِ[2]

ولا يقال: نَهَجَ الثوب، ولك نَهْجُ ، وأنهجتُ الثَوب ، فهو منهج أي : أخلقته.

وإضافة إلى تعريف ابن منظور لمادة (نهج) نجد الخليل يعرِّفها على النحو الآتي: طريق نهج: واسع واضح، وطرق نهجة، ونهج الأمر، وأنهج، لغتان، أي: وضح، ومنهج الطريق: وضّحه، والمنهاج: الطريق الواضح ، قال أحدهم:

وأنْ أفُوزَ بنورٍ أستضيء به أمْضي على سُنَّة منه ومِنْهَاج[3]

النهجَة: الربو يعلو الإنسان والدَّابة، يقال للثوب إذا أبلي ولم يتشقق قد نهج وأنهج وأَنْهَجَه البَلَى ، قال أحدهم: كيف رجاني حد النّاهج البلى، وقال الشاعر:

إذا ما أدّيمُ القَوْم أَنْهَجَه البلى قديماً فلو كَتَبْتَهُ لَتُحْرما [4]

ويقول الجوهري: أنهج الثوب إذا أخذ في البلى، قال عبد بني الحسحاس:

فما زال بَرْدي طيّباً من ثيابها إلى الحِوْلِ حتى أَنْهَجَ البُرْدُ بالياً[5]

([1]) لسان العرب ، ابن منظور ، ط3 ، بيروت ، 1994م ، دار الفكر ، مادة (نهج)
([2]) المصدر السابق ، ص 383.
([3]) المصدر نفسه ، ص 383.
([4]) معجم العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، د ط ، بغداد ، 1981م ، دار الرشيد للنشر ن ج3 ،ص:3
([5]) الصحاح ، الجوهري ، مادة (نهج)؟

ويقال قد نَهَجَ الثوب والجسم إذا بلي، وأنهجه إذا أخلقه.[1]

أمّا في معجم الوسيط فنجد التعريف الآتي: المنهج هو الخطّة، ومنه منهاج الدراسة، ومنهاج التَّعليم ونحوهما[2].

وقد أجمعت جُلّ المعاجم على أن المنهج هو الطريقة أو الأسلوب، ويستخدم هذا المصطلح أيضاً للدلالة على طريقة البحث عن المعرفة والاستقصاء.

تعريف المنهج في الاصطلاح:

المنهج بوجه عام هو: وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة.

المنهج العلمي: خطة منظمة لعدَّة عمليات ذهنية أو حِسّية بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها.[3]

ويراد بمناهج البحث: الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض.[4]

مناهج البحث المعاصرة:

1/ المنهج الوصفي:

إنّ تاريخ النحو العربي يدل على اتخاذه منهج الوصف في تحليل الظواهر اللغوية بدءاً بالاستقراء الذي برز بشكل جلي في كتاب سيبويه، ولذلك نتساءل: هل توجد بذور أولية لهذا المنهج في الدراسات اللغوية القديمة؟ أي هل بدأ النحو العربي وصفياً أم معيارياً؟

([1]) معجم الصحاح ، الجوهري ، مادة (نهج)

([2]) المعجم الوسيط ، القاهرة ، ج2 ، مادة ، (نهج).

([3]) النظرية اللغوية في التراث العربي ، محمد عبد العزيز عبد الدائم ، ط1 ، مصر ، 2006م

([4]) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ط7 ، مصر ، 1972م ، دار النهضة ، ص33.

وللإجابة عن هذه الأسئلة نعتمد على أهمّ ركائز المنهج الوصفي، فهل تجلى لنا تلك الركائز في الدراسات اللغوية القديمة، أم لا؟

أ/ الاستعمال:

إنَّ الاستعمال من أهمّ الركائز للمنهج الوصفي، والمتفحص في النحو العربي يلحظ أن أوّلياته ترتبط وتتصل بالواقع اللغوي اتصالاً مباشراً – والواقع اللغوي هو الاستعمال– حيث اعتمد العرب في ذلك على النقل والرواية معتمدين في ذلك على المورّد والمتحرّى اللغوي، والمورّد: هو الشخص يقصد المتحرِّي اللغوي في البادية أو في مكان إقامته من أجل أخذ اللغة منه ،كما يمكن أن تكن عملية عكسية حيث إنّ المورد هو الذي ينتقل من مكان إقامته إلى المُدن الكبرى لإيصال المادة اللغوية إلى العلماء[1] ، وهنا يبرز مدى اهتمام العرب بالاستعمال.

والمتحرِّي اللغوي الذي ينزل إلى الميدان لجمع اللغة بصفة عامة، لا يقتصر على موضوع معين، ولا تتم عملية التحري من قِبل شخص عادي، بل يكون صاحب معرفة مسبقة باللغة، فقد درج النحاة الأوائل على النقل المباشر من البادية أو غير المباشر من أفواه الأعراب والنقل عنهم ما مهّد لاستقراء اللغة واستنباط القواعد ، فقد أدّى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي يتناول كثيراً من ظواهر اللغة.

لقد كان منهج البحث في مدرسة الكوفة في بداية نشأتها أقرب إلى المنهج الوصفي، وذلك باعتمادهم على المسموع، حيث عملوا على استنباط القواعد من النصوص وخاصة نصوص القرآن واللغة والأدب، واعتمدوا إلى جانب هذا الابتعاد عن التأويلات البعيدة المتكلفة، وقد لخّص أحد الباحثين منهج البحث في الكوفة بالعبارات الآتية: (وجنوحهم عن

(1)اللغة العربية القديمة لغة مشتركة موحدة ، سعيد مسعيد ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 1998م ، ص:117

اتباع التأويلات البعيدة والتوجيهات المتكلفة، والإمعان المنطقي وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع وتفسيرهم النصوص القرآنية والنصوص اللغوية الأخرى تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانباً منها على قبول معنى خاص هدفوا إليه وأبعدوا جانباً آخر؛ لأنَّه استعصى على الخضوع لقواعدهم وأبعد في الخروج على تأويلاتهم ثم التماس ذلك في أقوال أئمتهم وأعمالهم، ووجدوا أنهم يلتزمون الدّقة فيه)[1].

فنظروا الأحكام التي استبعدها البصريون؛ لأنَّها لا تخضع لقواعدهم بغرض توخي الدّقة، ومن أهم مبادئ المنهج الوصفي كذلك: تناول الظواهر اللغوية على أساس الشكل، فقد قال أحد الباحثين بهذا الصدد: إنّ النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي [2]، والنحو العربي في أوله اعتمد على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع والمشافهة ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية).

نلاحظ أنّ أسس المنهج الوصفي نجد لها جذوراً في النحو العربي رغم جنوحه نحو المعيارية، حيث اتجه النحاة وجهة تعليمية، وأهمّ أسس المنهج الوصفي: السماع والاستقراء والتصنيف، وهذا ما قامت عليه الدارسات اللغوية عند العرب وخاصة عند سيبويه في كتابه (الكتاب) وعند غيره من اللغويين، وخير دليل على ذلك كونه أقام قواعده على الاستعمال اللغوي[3] حيث عمد في جمع اللغة عن طريق الأخذ المباشر من أفواه العرب مع اشتراط الفصاحة والثقة، وقد كثرت في كتابه العبارات الدّالة على ذلك منها: سمعنا فصحاء العرب من

([1]) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحدي ، على زوين ، د. ط ، بغداد ، 1986م ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، ص : 15.

([2]) المرجع السابق ، ص: 16

([3]) النحو العربي ، عبده الراجحي ، د. ط ، بيروت ، 1988م ، دار النهضة العربية ، ص:55

يقول، ممن يوثق به، سمعتُ ممن أثق به من العرب. معتمداً في ذلك أيضاً وصف كلام العرب كما هو، ونتبيّن ذلك من قوله: (فأجريتها على ما أجرتها العرب)[1]، محتكماً في ذلك إلى واقع الاستعمال اللغوي عندهم لا إلى التصورات الذهنية التي افترضها النحاة ووضعها.

أمّا بالنسبة للاستقراء فنلاحظ أنّ سيبويه: يستقرئ بالقرآن الكريم وكلام العرب ثم يستنبط من هذا الاستقراء نماذج لغوية [2]، وقد توصل من خلاله إلى أنّ الكلام يُبني على المسند والمسند إليه باشتراط الإسناد وهذان الركنان يمثلان الجملة بالمفهوم الحديث وتمثل أقل ما يفيد من الكلام، رغم أنّ سيبويه لم يوظِّف مصطلح الجملة أثناء تعريفه لها فاكتفى بالإشارة إليها بمعناها اللغوي وقد قال بهذا الصدد: (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر)[3].

فالكلام عنده يساوي الجملة مع شرط أن يتضمن هذا الكلام عملية الإسناد (مسند + مسند إليه)، وكما أنّه استقرأ أنّ الكلام العربي مبني ومعرب فبعد أن يحدّد أقسام الكلمة يذكر ما يطرأ عليها حين تدخل في جملة وهو ما يُعرف بـــ(الإعراب والبناء)[4].

والإعراب كما اصطلح عليه هو تغيير أواخر الكلمات نتيجة أسباب تركيبية.

والبناء هو ثبات حركة الآخر مهما تغيّرت الحالة التركيبية.

أمّا فيما يخص التصنيف فنلاحظ أنّ سيبويه يقسم الكلام إلى (اسم وفعل وحرف)[5] وقسّم الكلام أيضا من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث، ومن حيث العدد إلى: مفرد ومثنى

([1]) الكتاب ، سيبويه ، ج1 ، ص: 343
([2]) اللغة بين المعايرية والوصفية ، تمام حسان ، ص: 44
([3])الكتاب ، سيبويه ، ص : 23
([4]) دروس في المذاهب النحوية ،، عبده الراجحي ، ص:18
([5]) الكتاب ، سيبويه ، ص:12.

وجمع فالمفرد يرفع وينصب ويجر بحركات مختلفة، والمثنى يُرفع بالألف والنون وينصب ويجر بالياء والنون.

وقد صرّح سيبويه بأنّ هذا كلّه من كلام العرب قائلاً: "ولم يؤخذ ذلك إلاّ من العرب"[1] ، فقد تمكن سيبويه من وصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع، داعياً متكلمي اللّغة احتذاء سمتهم في الكلام وبهذا يمكن لنا القول إنّه توخى في ذلك الموضوعية حيث اعتمد فيها الوصف رغم أنّه يتجاوزه غالبا إلى التفسير والتحليل ويتجلى ذلك من خلال قوله: "فَقِف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر"[2]، فتبّين من قوله هذا أنّه اعتمد الوصف.

وتبقى هذه ملامح الوصفية، من خلال كتاب سيبويه (الكتاب) حيث تطغى عليه ملامح المعيارية؛ كون أنّ سيبويه وغيره من النحاة الأوائل كان هدفهم التأصيل، بمعنى وضع قوانين للحفاظ على اللّغة من اللحن، إضافة إلى الخلط في اللهجات؛ حيث نقل عن قبائل عِدّة وقد اهتم بالشكل في غالب الأحيان، واعتمد الأمثلة لصياغة قاعدة وكثرة القياسات والتعليلات. فجنح النحاة صوب المعيارية بعد وضع القواعد والأصول وتوقفوا عن استقراء المادة اللّغوية المستجدة بهدف وضع قواعد للعربية غير قابلة للخطأ حفاظا على لغتهم متأثرين في ذلك بالمنطق القياسي الأرسطي (وكأّنهم بذلك يضعون قواعد عامة لعلوم الطبيعة)[3].

ونظرا إلى الدّقة التي اعتمدها سيبويه في وضع قواعد اللّغة العربية فإنّها اعتبرت مقاييس وقواعد تفصل بين الصحّة والخطأ.

([1]) المرجع نفسه ، ص: 237
([2]) المرجع نفسه ، ص: 266
([3]) منهج البحث اللغوي ، ص: 28

2- المنهج التحويلي:

إنَّ التحويلية تُعنى بالدَّاخل أو البنية العميقة للغة ومنها تنتقل إلى الظاهر أو الشكل، وتبني نظريتها على أساس توليد الجُمل والتحويل من البنية العميقة إلى البنية الظاهرة وفق قواعد استنباطية معينة وتُدعى هذه العملية التحويل transformation، وتسمى القواعد المنظمة لها بالقواعد التحويلية، والأهم في هذا الأمر هو أنَّ المبنى العميق للجمل له أهمية خاصة في البحث اللغوي، وقد تفطن إليه نحاة العرب القدامى وذلك قبل أن يعرفه أو يتفطن إليه الغربيون، وقد لخَّص بعض الباحثين الجوانب التحويلية في النحو العربي بالأمور الآتية:

- قضية الأصلية والفرعية: النكرة أصل المعرفة، المفرد أصل الجمع.
- قضية العامل.
- قواعد الزيادة والإقحام، قواعد إعادة الترتيب: التقديم والتأخير، وما أشبه ذلك[1].

فكل هذه القضايا تمثل مظاهر تحويلية في النحو العربي التقليدي، ولاسيما قضية العامل، حيث نظروا إلى اللغة نظرة عقلية قوامها الإدراك والفهم لمعاني الكلمات مفردة ومركبة، والعناية بالأساليب المختلفة للجُمل بمعنى محاولة الكشف عن البنية العميقة للجملة وصولاً إلى أشكالها المختلفة في الظاهر وعليه لم يكن تشومسكي أوَّل من تفطَّن إليه وإن كان أوَّل من وضع له هذا المصطلح في حين نجده عند العرب بمصطلحات مختلفة كالتلميح والتصريح.

إنَّ المنهج التحويلي التوليدي يهتم بوصف القواعد النحوية وتحليلها عند الناطقين بنفس اللسان، حيث يبدأ ذلك من البنية العميقة وصولاً إلى البنية السطحية، وتحتل البنية

([1])- فلسفة اللغة العربية، عثمان أمين، سلسلة المكتبة الثقافية، ط1، القاهرة، 1965م، ص: 23 – 24.

العميقة مكان الصدارة في النحو التوليدي؛ لأنَّها تشكل أساسه النموذجي، نظراً لامتلاكها العناصر الضرورية لتأويل الجملة وإنتاج البنيات السطحية، والذي نلاحظه هو أنَّ هذه الأفكار التي جاءت في النحو التوليدي تعود جذورها إلى النحو العربي وهذا ما أكَّده تمَّام حسَّان، ومثَّل لها ببعض الأمثلة في اللغة العربية، وعقَّب عليها قائلاً: (إنَّ النَّحو العربي لم يكن بعيداً عن هذه الأفكار التي جاءت في النحو التحويلي، وكانت حجة في ذلك أن كل تطبيق في النحو التحويلي قد تمَّ بالاستناد إلى قواعد النحو في العربية ووضَّح ذلك على النحو التالي:

أ/ قانون التوزيع:

إنَّ مصطلح (التوزيع) الذي وظَّفه زليج هاريس كان يقصد من ورائه الموقع الذي يحتله العنصر اللغوي في السياقات المختلفة ومدى تأثيرها على هذا العنصر اللغوي، وهذه الفكرة موجودة في النحو العربي[1]، مثال ذلك تعدد وجوه (ما) في الجملة حسب السياق الذي تتوزع فيه، وهي كما يلي[2]:

1- (ما) النافية، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[3].

2-(ما) المصدرية، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾[4].

([1])- مدخل دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط2، بيروت، 1988م، دار النهضة العربية، ص: 76.
([2])- فقه اللغة وعلم اللغة، محمود سليمان ياقوت، ط2، مصر، 1991م، دار المعرفة، ص: 183.
([3])- سورة الأنبياء، الآية: 34.
([4])- سورة التوبة، الآية: 25.

3- (ما) الاستفهامية، قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾[1].

4-(ما) التعجبية، في قوله تعالى:﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾[2].

5-(ما) الشرطية، قال تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴿١٩٧﴾ ﴾[3].

ب/ قواعد الحذف:

إنَّ طريقة تفسير النحو التحويلي لظاهرة (الحذف) هي نفسها التي قدَّمها النحو العربي.

ج/ قواعد الزيادة:

وهو ما يطلق عليه في الجملة العربية (فضلة).

د/ قواعد إعادة الترتيب:

وقد اهتمَّ النحاة العرب بهذه الظاهرة، فبحثوا في قضية التقديم والتأخير ومدى تأثيرها على تركيب الجملة، فقد أدرك النحاة العرب وجود معنى عميق في الجملة، وكان ذلك قبل تشومسكي، ويتجلى ذلك فيما ذهب إليه عبد القاهر الجُرجاني، ويسمّى: النّظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النّظم للمعاني في النفس، وهو نفسه ما يسميه أو يطلق عليه تشومسكي بـــ(البنية العميقة)، وما قاله الجُرجاني عن الترتيب والبناء والتعليق أي ما يسمّى (قواعد التحويل)، فالبناء هو (البنية السطحية) وينشأ عن عملية الترتيب للكلمات، ويقصد بالتعليق (الجانب الدلالي) لهذه الكلمات والذي يأتي في السياق.

([1])- سورة طه، الآية: 17.
([2])- سورة عبس، الآية: 17.
([3])- سورة البقرة، الآية: 197.

وما توصل إليه تشومسكي من أنَّ اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحدودة التي بفضلها يتم تأويل مادة من الجُمل وأمثلة من الكلام وهي غير محدودة، فإنَّه قد سبقه إلى ذلك ابن هشام في الباب الثامن من كتابه مُغني اللبيب، حين ذكر فيه أموراً كلية يتفرع عنها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[1].

وعن قضية الأصلية والفرعية كشفت المقارنة بين الأصول النظرية للنحو التحويلي مع الجوانب التحويلية في النحو العربي أنَّ الأصلية في المنهج التحويلي: تعني البنية العميقة ومقياسها الكفاءة أو القدرة. أمَّا الفرعية فتمثل البنية السطحية، ومثاله ذلك أنَّ النكرة تمثل الأصل.

أمَّا فيما يخص قضية العامل: (فقد أصبحت شيئاً مقرراً مؤكداً عليه في التحليل النحوي للجملة وبالخصوص عند التحويليين[2]، فقضية العامل تبرز لنا اهتمام النحاة العرب بقضية التحويل التي اعتمدها الغربيون.

وإذا كان النحو التحويلي يميِّز بين نوعين من الجُمل: البسيطة والمركبة، وأنَّ الجُمل المركبة تتشكل انطلاقاً من الجمل البسيطة، فهذه الخاصية موجودة في النحو العربي وهذا نظير ما نجده في النحو العربي من الصدور عن الجملتين الاسمية والفعلية في صورتها البسيطة، ورصد التغيرات التي تجري عليهما[3]، وهذا يؤكد هذه الخاصية عند العرب، خاصة في قضية المسند والمسند إليه.

وبهذا لا يسعنا إلاَّ أن نقرّ أنَّ البحث الحديث قد استفاد كثيراً من الجهود العلمية التي قام بها النحاة العرب خاصة في قضية بناء الجملة، وبالخصوص جهود سيبويه وإن

([1])- مدخل إلى دراسة العربية، مرجع سابق، ص: 55 – 56.
([2])- المرجع السابق، ص: 80.
([3])- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، مرجع سابق، ص: 56.

اختلفت نظرة اللغويين المحدثين للجملة عن نظرة نحاة العرب، وربما يعود ذلك إلى عدم الاهتمام الكافي ببعض المباحث في كتب النحو التقليدية.

لقد كان النحو التقليدي عرضة للنقد الشديد من المدارس اللغوية الحديثة، لاسيما المدرسة الوصفية، فإنَّ تشومسكي ومدرسته التحويلية كانوا على النقيض من ذلك، رغم أنَّ الاتجاه الغالب لدى العرب في دراساتهم اللغوية وفي تقعيد النحو العربي بالخصوص هو الاتجاه الشكلي، فكانت بذلك أحكامهم معيارية، رغم كل هذا إلاَّ أنَّهم تفطنوا إلى عدة قضايا لغوية تُعد حالياً محور الدراسات اللغوية، فعلى سبيل المثال: تنبهوا إلى أنَّ الكلام لا يوجد أصلاً إلاَّ منطوقاً في سياق تواصلي اجتماعي مع اشتراطهم حصول الفائدة ليستحق الملفوظ تعريفه بأنَّه كلام، كما أنَّهم لم يغفلوا اعتبار اللهجات وتأثيرها على القواعد، والحرص على سلامة التراكيب بمعزل عن السياق وحسب، بل دخلت فيه بعض الاعتبارات التداولية وهذا ما تؤكده الدراسات البلاغية، حيث يتجلى من خلالها بوضوح ارتباط دراسة اللغة واستعمالها في السياق.

3- المنهج المعياري:

يعتمد المنهج المعياري القاعدة أساساً وينأى عن الوصف وهو المنهج الذي وسمت به الدراسات اللغوية العربية عامة والنحوية منها خاصة، فقد عُدَّ النحو العربي في عمومه نحواً معيارياً باعتبار مقاييسه وقواعده فاصلاً في الصحة والخطأ، نظراً لاهتمام العرب بتعليم الناشئة وغيرهم قواعد اللغة، فاتجهوا بالنحو وجهة تعليمية حرصاً منهم على حفظ كتاب الله الكريم من اللحن والخطأ. وهذا ما أكَّده تمَّام حسَّان في قوله: (إنَّ العناية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم

اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً)[1]، فنتبيَّن من قوله أن دوافع وأسباب نشأة النحو العربي جعلته ينحو منحى تعليمياً لا علمياً، أضف إلى هذا تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي الذي اهتمَّ بالصورة أكثر من عنايته بالمادة، وقد قال عبده الراجحي: (ودرس اللغة ينبغي أن يركز على المادة لا على الصورة وتأثير المنطق على النحو يبعده عن واقع الدرس اللغوي كما هو)[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى الوقوف عند أسس المنهج المعياري، باعتباره المنهج السائد في الدراسات اللغوية القديمة، وهي:

أ/ القياس:

وهي أن تقيس ظاهرة ما على ظاهرة أخرى متمثلة في النص[3]، وهو بطبيعة الحال من آثار المنطق في الدرس اللغوي عند العرب، ويُعدّ الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها[4]، فهو الركيزة التي اعتمدها النحاة في وضع القواعد.

ب/ التعليل:

ويُعد سمة من سمات المعيارية، وهذا التعليل من تصورات الباحث ليس غيره، ولم يتصوره الناطقون بهذه الظواهر حيث نطقوا بها[5].

([1])- العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط2، القاهرة، 1979م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: 13.
([2])- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص: 61.
([3])- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ص: 693.
([4])- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط2، القاهرة، 1968م، دار المعارف بمصر، ص: 87.
([5])- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص:58 – 59.

وحاول الزجاجي إعطاءها صبغة لغوية لا منطقية، وقد كثرت التعليلات عند سيبويه كثرة مفرطة فهو لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب، ولا توجد قاعدة دون علة[1]. بمعنى أنَّه كان يعلل للقواعد المطردة وللأمثلة الشاذة، واتَّسمت تعليلاته باليسر يحكمها الذوق والاستعمال، وقد أسهب في الحديث عن العلل النحوية الزجاجي وابن جني وغيرهما، خاصة بعد أن نضج النحو[2].

ويمكن أن نستدل على المنهج المعياري ببعض المظاهر في الدراسات اللغوية القديمة وتتمثل فيما يلي:

- الأخذ من بعض القبائل واللهجات، وترك قبائل ولهجات أخرى، خصوصاً ما يتعلق بالمفردات والتصريف والتركيب، وأكثر القبائل الذين أخذ عنهم: (قيس، وتميم، وأسد، وتليهم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) أي إنَّ العلماء العرب قديماً لم يتقيَّدوا بالزمان والمكان، وهذا لا يتطلبه الباحث الوصفي الذي يعتبر في مدار بحثه لهجة واحدة في زمن معين ومكان معين.
- التقدير والافتراض: أي تقدير جُمل وافتراضها على أساس توجيه الكلمات المتضمنة فيها توجيهاً إعرابياً تفقد بموجبه الجملة أو الجُمل تكافؤها الدلالي.
- تقسيم الكلام: من حيث الاستعمال إلى مطرد وشاذ، وقال أبو علي الفارسي: (هذا باب معرفة ما كان شاذاً في كلامهم، واعلم أنَّ الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب:

([1])- المدارس النحوية، ص: 82.

([2])- في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ط2، مصر، 1985م، مكتبة الشباب، ص: 196.

شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، مطرد في الاستعمال شاذ عن القياس، وشاذ عنهما).

- استعمال بعض القضايا في الشعر مخالفة للقواعد التي أقرَّها النحاة كالضرورات الشعرية المعروفة من جر الساكن وتسهيل الهمز أو همز الكلمة ونحوهما.

نتبيَّن مما سبق ذكره أنَّ الاتجاه الذي ساد الدراسات اللغوية القديمة هو اتجاه معياري خاصة بعد تأثر الدارسين بالمنطق القياسي الأرسطي بهدف الحفاظ على اللغة، فكان النحو بذلك مجرد رصف الكلمات في جُمل – مع أنَّه الأساس – وتناسوا التعليق والنظم، وانجرَّ عن ذلك استخدام المعايير المنطقية في الحكم بصحة التراكيب والأشكال النحوية أو عدم صحتها مما انعكس سلباً على هذا المنهج من حيث الدقة وكونه يعتمد على:

1- الحكم على التراكيب اللغوية بالصحة والخطأ، حيث تقوم نظرتهم إلى الجُمل وأجزائها كما لو كانت لها نفس الوظائف الإسنادية التي للقضايا المنطقية.

2- تقسيم القوانين المعيارية باعتبارها الأساس الوحيد للحكم عليها بالصواب أو الخطأ.

وقد تفطَّن إلى هذا تمَّام حسَّان، فتبنى وجهة النظر الوصفية لنقد التراث النحوي العربي حيث قال بهذا الصدد: (اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة (الفصحى) دون أدنى محاولة لتجديدها بالاعتماد على اللغة المتطورة)[1]. كما حاول إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء النظرية الفيرثية[2]، محاولاً بذلك تبين التوافق المنهجي القائم

(1)- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 2.
(2)- اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 10.

بين اللغويين العرب والجُرجاني، خاصة في نظرية النظم وما تدعو إليه، وبين النظرية السياقية الفيرثية لما فيها من اهتمام بالسياق اللغوي وسياق الحال لدارسة معنى الكلام المنطوق، فحرص بذلك على دراسة بناء الجملة انطلاقاً من المعنى لا المبنى، ويتضح ذلك من خلال قوله: (وشبيه بهذا التوهم فهم أنَك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتيب الألفاظ في سمعه، ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأنَّ الترتيب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتيبها في نطق المتكلم، وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإنَّ الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا السامع[1]، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجُرجاني، حيث انطلق من المعنى للوصول إلى المبنى فأولى بذلك الأهمية للمتكلم لا للمتلقي، قائلاً: (واعلم أن ليس النظم إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله)[2]، رغم تأخر اهتمام المحدثين من اللسانيين بمشكلة المعنى اهتماماً علمياً فإنَّ أوَّل من قام بها (ميشال بريال) في كتابه Essai desemanttique، سنة 1897م، فالقدامى وضعوا النحو في مساحة ضيقة كونه أقصر على الناحية الشكلية، بهدف معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم دون الاهتمام بمعرفة المعاني.

4- المنهج التداولي:

إذا كان موضوع المنهج التداولي هو بيان فعالية اللغة مرتبطة أو متعلقة بالاستعمال من حيث الوقف على الأغراض و المقاصد باعتبار أنَّها تبحث عن إيجاد

(1)- المرجع السابق، ص: 189.
(2)- دلائل الإعجاز، ص: 55.

القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي ومدى مراعاة الظروف والأحوال الملتبسة بإنجازها (الفعل الكلامي) ما يجعل اللغة حيَّة لا ميّتة معزولة عن الدلالات اللغوية التي تستمد منها، فإلى أيّ مدى استمر هذا المنهج لدى العرب القدامى؟ وهل له بذور أوَّلية في التراث اللغوي العربي؟

وتُعد نظرية الخبر والإنشاء في التراث العربي اللغوي أهمَّ مبحث وأقربه نهجاً في تجسيد التداولية، فالبلاغة تداولية في جوهرها، كونها تهتم بكيفية إنتاج النص لدى المتكلم وآلية فهمه لدى السامع ومدى مراعاة الظروف والأحوال الملتبسة بإنجازه، وذلك أنَّها تأخذ بعين الاعتبار وضع المتكلم أثناء إصدار الحدث الكلامي، وحال السامع وهيئته وتأثير العناصر السياقية والمقامات المختلفة، فكل ذا من تصميم بحث التداولية. سواء كان ذلك عند النحويين أو الأصوليين أو البلاغيين أو اللغويين، فاللغة عندهم نظام محكم البناء تشكل لبناته ألفاظاً و تراكيب تتضمن التعبير بدقة عن المعاني المختلفة واستعمالها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأدائها التواصلي، وأخص بالذكر القرآن الكريم الذي كان موضوع دراستهم، فالوصف اللغوي آنذاك لم يكن منصباً على الجملة المجردة من مقامات إنجازها بقدر ما كان النص فيه خطاباً متكاملاً، فاهتمامهم به أدَّى بهم إلى اشتراط معرفة أسباب النزول واستحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه واستقرار وجوه الدلالة فيه، وغير ذلك من قضايا دراسة اللغة حال استعمالها، واهتمَّ القدامى في دراساتهم اللغوية بالسامع واعتبروا في ذلك المخاطبة مع مراعاة جانب دور المتكلم في صياغة الخطاب وإنتاجه فاهتموا بالعناصر الفاعلة في الإبداع وبمعيار الصدق والكذب في الأساليب والتمييز بين الحقيقة والمجاز، وكل هذه الأمور تُعبِّر عن التفكير التداولي

لدى اللغويين العرب، وبذلك تُعد هذه الأفكار بمثابة بذور أوَّلية للتفكير التداولي اللغوي لديهم، أو أنَّها يمكن أن تمثل – إن صحَّ التعبير – مبادئ رائدة للتفكير التداولي لدى العرب، وهذا ما عمل أحمد المتوكل على تأكيده من خلال بحوثه في هذا الميدان وقد جسَّد ذلك من خلال مبادئ وظيفية أهمها:

- النظر إلى طبيعة الموضوع، حيث ارتبط الوصف اللغوي آنذاك بالمقام، والمقام، أي: مطابقتها لها. فقد عمل أحمد المتوكل على بناء أثر هذا المنهج في الدراسات اللغوية لدى العرب قديماً، فاستقرأ من خلالها اتجاهين:

أ/ اتجاه يعتمد على الاعتماد بخصائص التداولية تأويلياً وعلى رأسه السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) من خلال تناوله مفاهيم الطلب (مطابقة المقال لمقتضى الحال).

ب/ اتجاه يهتم بخصائص التداولية كما هي ممثلة في الأساس أمثال الجُرجاني.

- دراسة ظواهر الإحالة أو تحليل العبارات اللغوية حسب نوع إحالتها[1]، ويبرز هذا المجال في اهتمام النحاة والبلاغيين بدراسة أغراض الأساليب من الدلالة الحقيقية إلى الدلالات الأخرى، ومن أهمَّ القضايا التي تبرز هذا الجانب في اللغة، اهتمام علماء أصول النحو بدراسة العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه، حيث نظروا إلى العبارات اللغوية من حيث: إقرار المحال عليه وتعدده، وميَّزوا بين عبارات عامة تحيل على معان متعددة، مثل: (إنسان، مَنْ الموصولة...) وعبارات خاصة تحيل على معنى مفرد، مثل: (رجل، قلم، ...) وهي عملية معنوية ينشئها المتكلم في ذهن المخاطب بإيراده ألفاظاً مبهمة الدلالة يشير بها إلى أشياء أو مواقف أو أشخاص أو

(1)- اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ط1، المغرب، 1986م، دار الثقافة، ص: 84.

عبارات أو ألفاظ خارج النص أو داخله في سياق لغوي أو غير لغوي بهدف تمكين المخاطب للتعرف على الذات المقصودة.

- الاهتمام بدراسة أفعال الكلام وتحديد الوظيفة، أي ربط خصائص البنية بالأغراض[1] بمعنى الاهتمام بسياق الكلام.
- اللغة وسيلة تواصل للتعبير عن الأغراض، وهذا ما أثبته ابن جني من خلال تعريفه للغة بقوله: (أمَّا حدها فإنَّها أصوات يُعبِّر بها كل قومٍ عن أغراضهم)[2]، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الغربيون.

أمَّا فيما يخص المفهوم الاصطلاحي لمصطلح التداولية، أي: ما يقابل pragmatique، لدى الغرب، يعني دراسة اللغة أثناء الاستعمال، فإننا لا نجد لها مثيلاً لديهم، ولكن اهتمَّ اللغويون المحدثون بذلك وعلى رأسهم طه عبد الرحمن الذي اختار له مصطلح التداوليات ويقول بهذا الشأن: وقد وقع اختيارنا منذ 1970م على مصطلح التداوليات مقابلاً للمصطلح الغربي (براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال، والتفاعل معاً، ولقي منذ ذلك الحين قبولاً من الدارسين الذين أخذوا يدرجونه إلى أبحاثهم[3].

أمَّا فيما يخص تحديد هذا المفهوم (التداولية) فصحيح أنَّه لا نجده لدى العرب قديماً، إلاَّ أن المحدثين تداركوا ذلك وحدّدوا معناه قائلين: (هو وصف لكل ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم)[4]، ويقصد بذلك الإلمام بكل جوانب الخطاب.

([1])- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ط1، المغرب، 1993م، ص: 243.
([2])- الخصائص، ابن جني، ج1 ، ص: 44.
([3])- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط2، المغرب، 1988م، المركز الثقافي العربي، ص: 27.
([4])- المرجع السابق، ص: 244.

وكما حدَّده مسعود صحراوي معرّفاً إياه تعريفاً قيماً من خلال كتابه: (التداولية عند العلماء العرب) قائلاً: وهو مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة أو البحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية[1]. مستأنفاً قوله: (ليست علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف البني اللغوية وتفسيرها ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال[2]، أي أنَّهم اهتموا بالجانب اللساني واللغوي، وبالسياق في الآن ذاته.

أمَّا عن قيمة هذا المنهج، فقد جعله طه عبد الرحمن أهمَّ ما تقوم عليه الدراسة التراثية نظراً لتميزه بقواعد محددة قائلاً: لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميَّز عن غيره من طرق معالجة المنقول باستناده إلى طرائق مخصوصة يفضي عدم استيفائها إلى الإضرار بوظائف المجال التداولي فضلاً عن استناده إلى آليات صورية محددة[3]، نتبيَّن بذلك أنَّه لا يمكن استبعاد المنهج التداولي عن الدراسات اللغوية القديمة، والذي يؤخذ عن الدراسات اللغوية فيما يخص هذه المناهج هو أنَّ العرب تمكنوا من تمثيلها في دراساتهم وأبحاثهم اللغوية دون تقديمها، فكأنها كانت ماثلة في أذهانهم فقط، فلم يقع اهتمامهم على تقديم المنهج بقدر اهتمامهم بالمادة اللغوية وجمعها، غير أننا نلمس لديهم تجانساً في كيفية تقديمهم وعرضهم لهذه المادة اللغوية دون فصل كل منهج على حده، ولذلك سعى علماء اللغة

(1)- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ط1، بيروت، 2005م، دار الطليعة، ص: 5.
(2)- المرجع السابق، ص: 16.
(3)- المرجع نفسه، ص: 16.

المحدثون جاهدين لاستنباط هذه المناهج من خلال استقرائهم للتراث اللغوي، فقد تمكنوا من الإلمام بجميع الجوانب المعرفية في دراستهم اللغوية من خلال اهتمامهم بالآتي:

1- الدلالات والمعاني (الجانب اللساني).

2- امتلاك المتكلم جوانب اللغة (الجانب اللغوي).

3- امتلاك قواعد إنتاج الخطاب (جانب الخطاب).

وتضافر هذه الجوانب سمح بمختلف التجانس والتكامل في دراستهم وبحوثهم اللغوية، وقد نوَّه بهذا أحمد المتوكل قائلاً: (ومما ينبغي الاحتفاء به في هذا المجال، أنَّ الأصوليين ميَّزوا دلالة أصلية مطلقة تتقاسمها جميع اللغات ودلالة تابعة خاصة بلغة بعينها)[1]، بمعنى أنَّ العرب تمكنوا من إدراك ما هو أصيل في لغتهم وما هو فرع وثانوي، رغم أن اهتمامهم لم يقع على دراسة اللغة في ذاتها ومن ذاتها، واهتموا بدراسة اللغة العربية دون غيرها، بما لها من صلة بالقرآن الكريم فهماً وأداء، واختلفت بذلك نظرتهم للغة عن ما هو عند المحدثين في نظرتهم للغة سواء تعلق الأمر بأصولها أم بأهدافها، فقد تمكنت اللسانيات الحديثة من تغيير نظرتنا إلى اللغة ووظيفتها وأثرها في الفرد، وقد أثبتت حقائق كثيرة في شتى الميادين خاصة فيما له علاقة بظواهر اللسان والتبليغ سواء أكان في المستوى النظري أم في التطبيقي، وأكثرها تفطَّن إليه النحاة واللغويون الأوائل، ومنها:

1- اللسان هو قبل كل شيء أداة للتبليغ والتخاطب، وتلك هي وظيفته الأصلية وغيرها من الوظائف فرع عليها.

(1)- اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص: 87.

2-لكل لسان خصائص من حيث الصورة والمادة، لذلك يختلف النظام الصوتي والإفرادي والتركيبي من لغة إلى أخرى، كما يختلف مضمونها المادي.

3- اللسان في حد ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليه.

4- اللسان منطقه الخاص به هو مجموع الأصول والجذور التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السَّليم، وهي قوانين تجريدية لا عقلية.

5- اللسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى، في كل من الوضع والاستعمال، ونعني بذلك أنَّ اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بني جزئية تتدرج فيها.

7- المنهج البنيوي:

فيما يخص التحليل المعتمد لدى البنيويين، رأى أنَّه يقوم على استخراج الوحدات التي يتم إدراجها في نظام تقابلي بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية في الفنولوجيا حيث تنتهي بالحكم فيما إذا كانت تدخل في نظام معيَن، أو أنَّها وجه من وجوه الأداء وهذا التحليل يعتمدونه كذلك بالنسبة للدوال، حيث يقطّعون الكلام إلى أصغر أجزائه مما يدل على معنى، ثمَّ تصنّف الدوال إلى أصناف، وقد أثبت من خلال هذا التحديد أنَّ البنيوية نزعت في ذلك منزع الفلسفة الأرسطو طاليسة قائلاً: (هو مبدأ الهوية الذي يكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات، بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية، وهو أساس النظرة التشخيصية التي ينظر أصحابها دائماً إلى الأشياء كأشياء وكذوات، ولو كانت

أحداثاً، وهي نظرة تأملية محضة)[1]، حيث يقوم الباحث بوصف العناصر الصوتية محاولاً الوصول إلى تكوين الوحدات المورفولوجية لتكوِّن بدورها العبارات أو الجمل، ويبرز بذلك العلاقة بين المبنى والمعنى، فبدأوا من أصغر الوحدات وتتمثل في الأصوات والحروف في حين تمثل الجملة أكبر الوحدات بناءً، فاهتمامهم بالصَّواب والخطأ لم يشغلهم عن هذه العلاقات، أي فكرة التضام والتركيب التي تتجلى بوضوح مع نهاية القرن الرابع الهجري مع ابن جني، والجُرجاني الذي يقول: (ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. والتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعليق اسم باسم، وتعليق اسم بفعل، وتعليق حرف بهما)[2].

فتحديد المكونات الكبرى للجملة من خلال الاعتماد على علاقة خاصة بين كلمة وأخرى في داخل الجملة حفلت بها كتب النحو العربي وتأليفه، رغم أن تحليلات اللغويين القدامى جاءت في إطار تحديد نوع العلاقة بين كلمات الضميمة، وسمّوها علاقة إضافة تارة، أو علاقة وصل تارة أخرى، أو علاقة تبعية تارة ثالثة، أو علاقة جواب تارة رابعة[3]. والتي تجسِّدها ظواهر مختلفة في اللغة.

وقد تفطَّن النحاة العرب إلى أنَّ الأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى، فاكتشاف الصفات المميَّزة لم يكن همَّهم الوحيد، ولم يقع اهتمامهم على الوحدات اللفظية في ذاتها بغرض تشخيصها بأوصافها

([1])- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، عبد الرحمن الحاج صالح، مقال منشور، الكويت، 1989م، ص: 7.

([2])- دلائل الإعجاز، ص: 4.

([3])- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص: 112 – 117.

بل تجاوزوا عملية الاشتمال أو التضمين، بإجراء الشيء، أو حمل عنصر على عنصر آخر (القياس).

والقياس كما عرَّفه عبد الرحمن الحاج صالح هو: ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية، والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي من الأصول إلى الفروع[1]. حيث إنَّ القياس في النحو العربي الذي ظهر إلى الوجود في زمن الخليل لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل، أي: اكتشاف اللغات المميزة كما هو عند البنيويين، وعليه فإنَّ الفكر البنيوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة فيُعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإضافية من حيث الفصل والوصل مع إبراز الطابع العضوي لأنماط اللغة وما يترتب عن ذلك من فكرة المعاقبة في الموقع، ثم الربط بين الصورة والوظيفية التي تؤديها الصورة في النظام[2]، ليس بالأمر الغريب على النحاة العرب ولم يكن خفياً على أذهانهم، فقد أدركوها وعالجوها بحسب تصوراتهم.

6-المنهج التوليدي التحويلي:

إنَّ المتأمل في القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب بالنظر إلى الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية المتمثلة في تحديد صيغة القواعد اللغوية التي تقوم على قدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي يسمعها من قبل وفهمها، حيث توصل إلى أن البنية العميقة تستمد مقبوليتها من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي المنطوق

(1)- أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، العدد: 4، ص: 38.
(2)- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص: 114 – 117.

لم تكن بعيدة عن فكرة أعلام تراثنا العربي، ففكرة التفسير العقلي وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه، شأنها في ذلك شأن النظرة التوليدية التحويلية، فنجده قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجُمل، حين فرَّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس وهو تمام البنية العميقة عند تشومسكي، أمَّا البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد التركيب بواسطة الكلمات، كما أنَّ التعليق هو الجانب الدَّلالي من هذه الكلمات التي في السياق[1]، وهذا ما بيَّنه عبد القاهر الجُرجاني من خلال قوله: (ليس الغرض بالنظم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وأمَّا ترتيب المعاني في النفس فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظام الذي معناه ضم الشيء كما جاء واتفق)[2]، فقد ربط مسألة النظم وترتيب المعاني في النفس بسياق الحال، أي: الوضع الذي يكون فيه صاحبه.

لقد اهتمَّ تشومسكي بالبنية التركيبية، أي: أن تكون الجملة سليمة من حيث تركيبها النحوي، بحيث تكون مقبولة من الناحية المعنوية، حيث تكون موافقة لمدلولات تلك اللغة، وهذا موجود لدى نحاة العرب القدامى، وهو ما ذهب إليه سيبويه في تصنيفه الكلام بناء على دلالته، حيث جعله أنواعاً وهي بما معناه:

1- المستقيم الحسن: أتيتك أمس وسآتيك غداً.

2- المحال:وهو أن تنقض أول الكلام بآخره، نحو: أتيك غداً وسآتيك أمس.

([1])- المرجع السابق، ص: 114.

([2])- دلائل الإعجاز، ص: 49 – 51.

3- المستقيم الكذب: حملتُ جبلاً، شربتُ ماء البحر.

4- المستقيم القبيح: وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو: قد زيداً رأيتُ، وكي زيداً يأتيك.

5- المحال الكذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.

ويُعد النوع الأوَّل هو النمط النموذجي للكلام الذي يحقق النحوية وشروط الصدق بمعناه المنطقي والأخلاقي. والنوع الثاني: هو المحال حيث يعد سيبويه شروط الصدق مع النحو بمعناه المنطقي، فلا بُدَّ أن تكون الجُمل على المستوى التركيبي (فعل + فاعل + مفعول + ظرف) إلاَّ أنَّها تنهيك الصدق على مستوى علاقة الظرف الاستقبالي بالفعل الماضي، وهي ما يسميه سيبويه بنقض آخر الكلام لأوله، وهو انتهاك لقيود الاختيار وهذا يطابق الرأي الأرسطي في قانون عدم التناقض، ويدخل هذا النوع ضمن نطاق المجاز، وأمَّا النوع الثالث: فإنَّه لا ينتهك معيار النحوية لكنه ينتهك معيار الصدق بمعناه الواقعي الأخلاقي وفق المسلمات المعروفة متسماً بالكذب والزيف، وينتهك شرط الصدق. والنوع الرابع: (المستقيم القبيح) بمعناه المنطقي والواقعي. والنوع الخامس: لا ينتهك معيار النحوية لكنه ينطبق عليه ما ينطبق على النوعين الثاني والثالث، ويعدَّه داخلاً في نطاق المجاز بكل معنى الكلمة، بل منطوياً على ما يمكن أن ندعوه تركيباً مجازياً.

وقد بيَّن من خلال هذه الأمثلة: أنَّه رغم ورودها في تركيب محدَّد إلاَّ أنَّها لا تخدم الناحية المعنوية، لأنها لا توافق مدلولات اللغة، وقد أكَّد هذا عبد الرحمن الحاج صالح من خلال نظريته الخليلية الحديثة، ويتجلى ذلك عنده بوضوح في مبدأ الاستقامة

والاستحالة (مفهوم السلامة النحوية والاستحسان) و مبدأ الانفصال والابتداء والفرق يكمن في المنطق.

أمَّا التوليديون التحويليون يفترضون أن كل جملة تتكون من مكوِّنين: اسمي وفعلي. ويمثلون هذه البنية بمشجرين: الأوَّل: للبنية العميقة، والثاني: للبنية السطحية[1]، ويشترط هو الآخر سلامة الجملة من حيث التركيب النحوي، وأن تكون مقبولة من حيث الناحية المعنوية، في حين أنَّ النظرية الخليلية الحديثة تنطلق من واقع الحدث الكلامي، أي: من الخطاب نفسه وبمعيار الانفصال والابتداء يكوِّن قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة، يقول في هذا الصدد: (كل ما ينفصل ويبدأ به هو منفرد أو كلمة، أي: أصل تتولد فيه الفروع، ومن هنا صار من الضروري أن يتخذ مبدأ الانفصال والابتداء معياراً أساسياً لتحديد أقل ما ينطق به، أي: الكلمة. وقد سمَّاه النحاة الأوَّلون: الاسم المنفرد أو بمنزلته[2]، فالنحاة الأوائل انطلقوا في تحليلهم للغة من الاسم المنفرد، ونتبيَّن ذلك من قوله: "ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من الاسم المنفرد باعتباره النواة أو الأصل الذي تتفرع عنه أشياء أخرى" وقد أطلق الخليل على هذا المفهوم (الاسم الظاهر) كما أطلق عليه ابن يعيش والرضي مصطلح (اللَّفظة)[3].

ويقصد بذلك أن كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عمَّا قبلها وما بعدها من الوحدات، أي أن كل وحدة لغوية يمكن الابتداء بها والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام، فالتحويل بالزيادة والتعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة،

([1])- المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، مؤتمر اللغويات الحسابية، الكويت، 1989م، ص: 230.

([2])- المرجع نفسه، ص: 11.

([3])- المرجع نفسه، ص: 379.

وكل الوحدات محمولة بعضها على بعض بعمليات التحويل، وليس هذا بغريب على النحاة القدامى، وقد سُمّيت لديهم هذه القابلية للزيادة (التمكن).

ولقد أغفل الغربيون – البنيويون بمن فيهم التوليديون والتحويليون – ضرورة الانطلاق في التحليل من اللفظة، كونهم ينطلقون في تحليلهم من الجملة المفيدة لاعتمادهم الخطاب أداة التقطيع لاستخراج الوحدات بمعنى أن (النحاة العرب ينطلقون من التحويلات لأجل تحديد الوحدات، حيث يحملون القطع القابلة للانفراد، أي: للابتداء والانفصال بعضها عن بعض فتنعكس التبعية ويدرك التابع من المتبوع. وتتجلى المواضع التي تختص بها كل وحدة ومجموع هذه المواقع يكوِّن ما تسميه اللسانيات الخليلية (المثال أو الحد)[1]، وهذا يُفسِّر لنا بوضوح إدراك العرب القدامى لهذا المنهج والمناهج الأخرى في دراساتهم وأبحاثهم اللغوية متجاوزين في ذلك هفوات هذه المناهج الغربية أو نقائصها.

([1])- المدرسة الخليلية الحديثة، ص: 245.

المبحث الرابع: الاستقراء النَّحوي واللغة التي جمعها الرواة:

إنَّ الإحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس فى حاجة إلى حلَّ لها ييسره الله تعالى على يد باحث ما، فيتم التعرّف على المشكلة وتحديدها بتكرار ملاحظاتها. والملاحظة تستند إلى الحس التجريبي في كل ما يقع في عالم المحسوسات، فلو ظهر مرضَ جديد فجأة، فإنّ الخطوة الأولى نحو الحل هي التأكد من ظهور المرض بمعاينة بعض المصابين، لئلا تكون ظاهرة طبيعية متواترة .

والظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلها، كاللغة مثلاً، من هنا جاءت فكرة العينة، والعينة تطبيق علمي للمبدأ القائل: إنّ جزء الشيء يحمل صفات الشيء في جوهره.

وعند نقل التفكير الاستقرائي إلى النحو، نجد أن النحو لا يمكن أن يولد اعتباطاً فثمة أسباب طبيعية يقبلها العقل وتؤيدها أحداث التاريخ تشير إلى وجود مشكلة ما، وقد جاء تقنين النحو حلاً لها ، وقد انبنى هذا الحل فى مرحلة الاستقراء على أخذ عينة لغوية متنوعة من لسان العرب وفق منهج مؤطرَّ بمكانه وزمانه فلا يمكن أخذ العينة اللغوية اعتباطاً من أي قبيلة عربية بغض النظر عن المكان الذي تسكن فيه من الجزيرة العربية، لأنَّ اختيار المكان له شروطه ومحدداته.

وجامع اللغة الذي يقدم المعطيات الأوّلية لتقنين النحو مؤهل للقيام بهذه المهمة؛ وفق منهج سليم يمثّل فيه الاستقراء أساسه المتين وعموده الفقري.

إنَّ هذا الضرب من الاستقراء يبحث في أولويات العلم، من حيث أسبابه وموضوعيته التي بني عليها، وصفات فريق البحث الذي قام بجمع العينة من مكان

محدد بشروط محددة، وهذا الضرب المؤسِّس من الاستقراء لا ينقطع بعد بناء العلم، لأنَّ العلم ليس نهائياً في أحكامه، من هنا يمكن أن تختبر نتائج الاستقراء بالعودة إلى عينة الاستقراء، تستصحب العينة أهميتها مع الزمن وتتحول إلى شاهد ، لأن الخطأ في تحليل المادة المستقرأة أمر ممكن و وارد ، لهذا إذا قُدَّر لأيّ علم أن يتقدم ويتطور، فإنّه يخضع لاختبار أحكامه ونتائجــه[1] وذلك لأمرين اثنين:

الأوّل: إنّ هذه الأحكام ليست مطلقة.

الثاني: أنّها قابلة للتّطوير والتّعديل.

مسلك الرواة في جمع اللغة:

إنّ مسلك الرواة في جمع اللغة لمحتج بها: شعراً أم نثراً، راجع للشروط المكانية والزمانية لهذه اللغة وفيها الشعر فهو ديوان العرب، قال عمر – رضي الله عنه: "كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علم أصح منه فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم"[2] وقد اعتمد على نقله بالرواية الشفوية، فكان لكل شاعر راوية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتغيير، وضاع جزء منه قال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاَّ أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علماً وشعراً كثيراً"[3]، ومع أنَّ القرآن الكريم والحديث النّبوي من أهمَّ مصادر جمع اللغة؛ إلاّ أنَّ النّحاة الأوائل قد عوَّلوا على الشعر العربي، وأقاموا عليه قواعدهم، وظهر ما يُعرف بعصور الاستشهاد.

ويكاد النحاة يقتصرون على الشواهد الشعرية، ويكثرون منها كثرة مبالغة حتى قيل: "كان أبو مسحل يروي عن علي بن المبارك أربعين ألف بيت شاهد في النحو"[4].

---

(1) صناعة التقدم ، عبدالمنعم بليع ، ص :22

(2) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام، تحقيق، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص 44

(3) المرجع السابق ، ص 44.

(4) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطى ، ص282 ، 318

وكان الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد شعري في النحو[1] ، وقد رؤي أن بعض الأشعار دُوّنت، فذكرت كتب التاريخ أن الملك النعمان بن المنذر كان عنده ديوان الفحول فيه، ما مدح به هو وأهله، وأن الوليد بن يزيد جمع أشعار العرب وأنسابهم مستعيناً بما كان عند حماد الرواية، وجناد بن واصل من كتب ودواوين[2]، وكان للوليد بن عبدالملك كاتب يكتب له المصاحف والأشعار والأخبار.

وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله عدَّة شروط؛ على النحو التالي:

1- أن يكون منتمياً إلى عصر الفصاحة (منذ الشاعر المهلهل (525م) إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة (176ه).

2- أن يكون معلوم القائل.

3- أن يكون مطرداً (وهذا شرط البصريين).

إنّ الحدود الزمانية (مدة ثلاثة قرون) لم يحترمها كل النحاة، بل وقع شيء من التّجاوز من بعض النحاة، فقد استشهدوا بشعر الزَّباء وجزيمة الأبرش وأعصر بن سعد وهؤلاء عاشوا في القرن الرابع قبل الهجري، وشعرهم مشكوك في صحته وفي نسبته، حتى لو كانوا قد قالوا شعراً فإنه يخالف ماعُرف في بيئة الحجاز قبيل الإسلام.

وكذلك استشهدوا بشعر عمارة بن عقيل (229ه) وأبي عبدالله الشجري، وقد عاشا بعد القرن الثاني الهجري، كما أنهم لم يتفقوا في زمان الشعر المحدث، فقال أبوعمرو بن العلاء :(154هـ) الأخطل والفرزدق وجرير محدثون، وقال تلميذه الأصمعي (216ه)

---

[1] طبقات النحويين فى طبقات اللغويين والنحاة السيوطي ، ص 282،318

[2] المرجع السابق، ص 153.

الطرماح والكميت من المولدين، وسيبويه قد احتجَّ بشعر هؤلاء جميعاً وختم شواهده بشعر إبراهيم بن هرمه، واكتفى النحاة المتأخرون بشواهد سيبويه، فهل يُفسَّر هذا بتقليد إمامهم ؟ أم هل يُفسَّر بانتهاء عصر الفصاحة وبداية عصر المولدين؟ وقد قيل: بشار بن برد أولَّ المولدين.

لم يقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة، وفي بيئتها، بل أخضعوا مايروى إليهم إلى القياس، وكانوا يخطئون بعض الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي يلحن الفرزدق (وهو تميمي يحتج به) في قوله[1]:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور

على عمـــــائمنا يلقى، وأرحلنا على زواحف تُزجـــى مُخّها ريرُ

ويقول له: ألا قلت: على زواحف تُزجيها محاسير.

فيهجوه الفرزدق ببيت شعري بقي شاهداً على ألسنة النحاة:

فـــلو كـــــان عبد الله مـــــولى هـــجوتـــــه ولـــــكـــن عبد الله مولى موالياً

وكذلك كان يفعل تلاميذه، فقد خطّأ عيسى بن عمر (149ه) النابغة في قوله:

فبتُّ كأنَّي ساورتيني ضئيلة من الرَّقَش في أنيابها السَمَّ ناقعُ([1])

وذهب إلى أن الصواب أن يقول :ناقعاً[2].

كما خطّأ يونس بن حبيب العجاج وولده رؤبة بسبب خروجهما عن القياس فيما يذهبان من اشتقاقات يشتقانها في شعرهما، على غير لغة العرب حتى ضاق به رُؤبة بن

---

(1) مرجع سابق ، طبقات فحول الشعراء ، ص 23

([1]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ص220.

(2) الفهرس ، ابن النديم ، ص 134.

العجاج وقال له: (علينا أن نقول، وعليكم أن تعربوا)، وقد أنكر الأصمعي قول ذي الرمة:

إذا خشيت منه الصريمة أبرقت له برقة من حلب غير ماطر([1])

والصواب أن يقول: "برقت" وليس "أبرقت" فالعرب تقول: برقت السماء ورعدت. كما خطَّأ الكميت الأسدي في ذات اللفظ، قال:

أبرق وأرعـــد يـــا يـــزيـــد فـــــمـــا وعيـــدُك لي بـــضائر([2])

قال الكميت جرمقاني[1] من أهل الموصل لا آخذ بلغته.

قال ابن فارس: "ماجعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ، فما صَحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فهو مردود"[2] .

وبالنظر إلى اعتماد النّحاة على الشواهد الشعرية في إقامة القواعد النّحوية نجد أنَّ قد استشهد بخمسين وألف بيت من شعر العرب في الجاهلية إلى عصر سيبويه، وأكثرها من شعر القبائل التالية:

1- تميم ومن شعرائها: علقمة الفحل، وأوس بن حجر ومسكين الدرامي، والأسود بن يعفر، والفرزدق، وجرير، ورؤبة العجاج.

2- هذيل ومن شعرائها: أبو ذؤيب، وأبو خراش، وأبو كبير، وساعدة بن جؤيه، وأمية بن أبي عائذ.

3- طي ومن شعرائها: زيد الخير، وأبو زبيد، وحاتم، وعامر بن جوين.

4- أسد ومن شعرائها: عبد الله بن الأشيم، وبشر بن أبي حازم، والأقيشر، وعبيد بن الأبرص، وفرار، وعقيبة.

([1]) الأصمعي ، الديوان، دار صادر، تحقيق: محمد نبيل، ص211.
([2])الكميت الأسدي، الديوان، تحقيق: محمد نبيل، دار صادر، بيروت، ص152.
[1] الكتاب ، ج3، ص 51
[2] الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، ص 35

5-كنانة ومن شعرائها: أبو الأسود الدؤلي، وعامر بن أثلة، وأنس بن زنيم.

6-قيس ومن شعرائها: ذو الأصبع العدواني، وطفيل الغنوي، والنابغة الجعدي.

ومن شعراء الحضر:

1-مكة ومن شعرائها: عمر بن ربيعة، وابن قيس الرقيات، وعبد الله بن الزبعري.

2-المدينة ومن شعرائها: أحيحة بن الجلاح، وحسان بن ثابت، وقيس بن الخطيم، وأبو الصلت، وأبو محجن، وغيلان بن سلمه، وعبد الله بن نمير، والحارث بن كلدة.

3-البحرين ومن شعرائها: المثقب العبدي، الممزق العبدي، المفضل اليشكري، والمتلمس.

4-الحيرة ومن شعرائها: عبيد بن الأبرص، وعدي بن زيد.

5-الكوفة ومن شعرائها: الكميت، والطرماح.

6-البصرة ومن شعرائها: عمران بن حطّان، وإبان اللاحقي.

7-اليمن ومن شعرائها: عبد يغوث، وعمر بن معد يكرب، والأفواه الأودي، والأسمر الجعفي، وابن مالك الحميري.

ومن غير القبائل الست (معيار الفصاحة):

1-حنيفة ومن شعرائها: عبد الله بن ثعلبة.

2-عبد قيس ومن شعرائها: زياد الأعجم.

3-بكر ومن شعرائها: جسّاس، وسعد بن مالك، وطرفة.

4-تغلب ومن شعرائها: عمرو بن كلثوم، وعمر بن قميئة، والأخطل، والقطامي، والأخنس بن شهاب، وأفنون التغلبي.

5-قضاعة ومن شعرائها: جزيمة الأبرش، وهدبة بن الخشرم، وعبد الله بن العجلان، وعلة الجرمي (جرم من قضاعة).

6-خزاعة ومن شعرائها: كثير عزّة، ودعبل الخزاعي.

7-غسّان ومن شعرائها: عدي بن الرعلاء، وعبد المسيح.

8-إيَّاد ومن شعرائها: الحارث بن دوس، ولقيط بن يعمر، وأبو داؤد.

9-ربيعة ومن شعرائها: المسيّب بن علس.

لقد استشهد الاستراباذي وابن مالك(1) بشعر بشَّار بن برد (167ه) وهو أوّل المولدين، واحتجّ سيبويه والمبرد وابن جني (2) بشعر خلف الأحمر (180ه) وقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث، أمثال: أبو محمدّ اليزيدي (202ه) والإمام الشافعي (204ه) والعتابي (208ه) وعبد الله بن أيوب التميمي (209ه) وبشر بن المعتمر (210هـ) والفقيمي (228هـ) وعمارة بن عقيل (229هـ) وأبو العتاهية (211ه) وأبو تمام (231ه) ودعبل الخزاعي (246ه) والبحتري (284ه) وابن المعتز (296ه).

بل لقد امتدَّ الاستشهاد إلى ما بعد القرن الثالث الهجري فقد استشهد بعض النحاة بشعر المتنبي (354ه) وأبي فراس الحمداني (357ه) وابن نباته (405ه) والشريف الرضي (406ه) والمعري (449ه).

والنُّحاة الذين استشهدوا بشعر هؤلاء المذكورين هم: المُبرّد، وثعلب، وابن الأنباري، والزجاجي، والزمخشري، وابن جني، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك والاستراباذي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي.

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ، مرجع سابق ، ص 26

(2) الجرامقة ، قوم من العجم سكنوا الموصل ، والأحامدة منهم سكنوا الكوفة والخضارمة منهم سكنوا الشام ، والجراجمة منهم سكنوا الجزيرة

و الحقيقة أن لغة الشعر لا تصلح دائماً لتقعيد القواعد، لأنَّها محل الضرورات عند النحاة تختلف عن اللحن أو الخطأ، ذلك أن مستعملها يحاول وجهاً من وجوه القياس، أو يراجع أصلاً متروكاً من أصول اللغة، قال سيبويه في بيت الفرذدق:

لو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مولياً

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل[1] و على هذا المذهب قول المبرد: "وأعلم أن الشاعر إذا اضطرّ إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإذا اضطر إلى ترك صرف ما يتصرف لم يجز له ذلك، لأنَّ الضرورة لا تجوّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخوله العلة نحو قوله: "راد: إذا اضطرت إليه قلت: رادد"[2].

و لا يعنى النحاة بالضرورة أن لا سبيل إلى الشاعر إلاّ أن يأتي بهذا الضرب من القول، وإنما يريدون بها أنَّ الشاعر يحاول مسلكاً من القول، وأسلوباً من التعبير يتعلق بالشعر دون النثر، وفي هذا الشأن يقول أبو حيَّان: (لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإلاَّ كان لا توجد ضرورة، لأنَّه ما من لفظ أو ضرورة إلاَّ ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنَّما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم فى النثر، وإنَّما يستعمل ذلك في الشعر خاصة[1] ونختم بقول سيبويه (وليس شيء يضطرَون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً)[2] .

---

[1] الكتاب ، ج3، ص :312
[2] المقتضب ج3، ص :354
[1] همع الهوامع ، ج2، ص: 155-156
[2] الكتاب (2) ، ص 13

منهجية نقل اللغة:

يعني الباحث بهذه المنهجية نقل اللغة ممن يوثق بعربيتهم، وذلك من خلال ما يلي:

أ/ الشعر المجهول قائله:

ذهب بعض النحاة إلى عدم الاحتجاج بالشعر المجهول القائل، وذلك لتنافي العدالة وإن كانت هي شرطاً لازماً في الراوي، وليس في القائل فقد استشهد العلماء بشعر الكفار والفاسقين وأضرابهم.

والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظرياً، لأنّه موجود في كتب النحاة أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاج وابن الأنباري والزمخشرى وابن هشام، وقد نصَّ العلماء على جهلهم لخمسين بيتاً من شواهد سيبويه، و لا أحد من النحاة خطأ ما تأسس عليها من قواعد, بل أجمع العلماء على أن كتاب سيبويه حجة للنحاة وللعربية وكان يقول: "قال الشاعر، قال الراجز ... من دون أن يعين القائل"[1].

ولكن قد يكون الشعر مجهولاً قائله عند فرد أو جماعة أو في بيئة أو في عصر دون آخر، بل إنّ الجهل بالقائل أمر نسبيّ، فقد استشهد الفراء (207ه) على كسر ياء المتكلم ببيت مجهول قائله:

قال لها: هل لك ياتافيّ قالت له: ما أنت بالمرضيَّ[2]

وتحقق العلماء من نسبته فيما بعد إلى الأغلب العجلي[4]

([1]) - المرجع السابق، ص: 18.
([2]) - معانى الفراء ، ج2، ص 419
[4] الكتاب ، ج4 ، ص 204

ومما يذكر أن أولَ من رفض المجهول القائل من النّحاة: المازني والمبرّد والزّجاج، ولم يكتف بعض النحاة بهذا الشرط، بل طرح المبرد أصلاً جديداً وهو أن تقبل الرواية التي توافق القياس، وإذا خالفته لا تقبل، فأنكر شواهد سيبويه وأجهد نفسه في إثبات غيرها.

ومن أمثلته، تسقط الفاء الرابطة لجواب الشرط كقول حسان بن ثابت أو ابنه عبد الرحمن:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرَّ بالشِّر عند الله مثلان([1])

فتمسك المبرد بما رواه الأصمعي:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره والشرَّ بالشِّر عند الله مثلان

قال سيبويه: وقد يسكّن بعضهم في الشعر ويشمَّ، وذلك كقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل.[(1)]

وذهب المبرد إلى أن الرواية الصحيحة هكذا:

فاليوم أسقى غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل[(2)]

وهذا أعلى درجات التشدد في القياس، إذ وصل الأمر إلى تخطئة سيبويه، قال ابن جني: (وأمّا اعتراض أبي العباس (المبرد) هنا على الكتاب، فإنَّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنَّه حاكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره وقول

([1]) حسان بن ثابت، الديوان، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، ط1، 2006م ، ص203.
[(1)] الكتاب ، ج4 ، ص 204
[(2)] الكامل ، ج3 ، ص 71

أبي العباس: إنَّما الرواية (فاليوم أُسقى) كأنَّه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقط سقطت كلفة القول معه.[3]

والحقيقة أن العلماء ينتصرون للرواية إذا ثبتت عن ثقة ولا يجوز ردَها، ولو ثبتت أنَّها رواية أخرى.

ب- الرواية والمشافهة:

حرص العلماء أشد الحرص على الرحلة إلى بوادي تهامة ونجد و الحجاز لمشافهة الأعراب والتلقي عنهم مايروون، فكان يونس بن حبيب (182ه) كثير الاتصال برُوبة (154ه) وكان الفراء (207ه) يلازم ثلاثة من الفصحاء وهم: أبو ثروان العكلي، وأبو فقعس الأسدي، وأبو الجرَّاح العقليّ. وقد أنفد الكسائي خمس عشرة قنينة حبر لتدوين ما يسمع عن الأعراب، وما بلغ الخليل بن أحمد من علم بالرواية، إلاّ بما سمعه من أعراب البادية، وكان قد قال أبو زيد الأنصاري (215ه) لتلميذه أبي حاتم حين قرأ كتاب (النوادر في اللغة) ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبّي وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذاك سماعي من العرب(1). وقال الفارابي: (كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البرارى منهم) .(2)

ج- الرواة والرواية:

صارت الرواية ضرباً من المعرفة، فراجت بين الناس وسعى اللغويون إليها، فكانت حركة علمية عامة في بيئة المجتمع الإسلامى خلال القرون الأولى، وما كان من الأعراب إلاَّ أن أرادوا أن يكون لهم حظ في هذه الحركة، فرحلوا إلى المدن واستقروا

---

[3] المحتسب ، ج1، : ص: 60

([1]) - النوادر ، ص: 1.

[2] كتاب الحروف ، ص 146

بها، وبضواحيها يحملون بأيديهم ثرواتهم اللغوية، ويعرضونها على العلماء على مقربة من موطنهم، فكثر العرض، واشتد التنافس بين الأخذ والرد وبين التصويب والتخطئة، حتى أصبحت المدونة اللغوية بضاعة رائجة يبيعها بعض الأعراب ويشتريها الرواة في مربد البصرة وكناسة الكوفة وفي غيرهما من الحواضر العربية الإسلامية.

نزل البصرة بعض تميم ورأسها: الأحنف بن قس، والأزد ورأسها: صبرة بن شيمان، ونزل بظاهرها قوم أعراب قيس بن عيلان، وكان فيهم فصاحة وبيان، فكان بشّار يأتيهم وينشدهم أشعاره التي يمدح بها قيساً فيجعلونه لذلك ويعظّمونه[1].

ونزل الكوفة كثير من عرب الجنوب، وبعض عرب الشمال من المضريين منهم البيوتات العربية الأربعة، آل زرارة الدارميون، وآل زيد الفزاريون، وآل ذي الجدين الشيبانيون، وآل قيس الزبيديون.

أمَّا بغداد فقد نزل بها أعراب الحُطمة الذين أخذ عنهم الكسائي، وقد قال فى شأنها أبو حاتم: (أهل بغداد حشو عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب و لا ممن ترضى روايته، فإن ادّعى أحدٌ شيئاً رأيته مخلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة)[2].

و من أشهر الرواة أبو عمرو بن العلاء، و خلف الأحمر، و النصر بن شميل المازني، وأبوعبيدة بن معمَّر، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبو النصر الباهلي، وأبو حاتم السجستاني، وبكر بن محُمد المازني، والزيادي، والرياشي، ومن الكوفة حمّاد الراوية، والمفضل الضبَّي، وأبو عمرو الشيباني، وابن الأعرابي وغيرهم.

---

[1] الأغاني ، الأصفهاني ، ج3، ص :51

[2] مراتب النحويين ، ص :102

وتحدث ابن النديم عن الأعراب في الفهرست، وذكر منهم من كان يحترف بيع بضاعته من الكلام، واتخاذها وسيلة للكسب، ومنهم[1]: أبو البيداء الرياحي، وأبو مالك عمرو بن كركر، وأبو ثروان العكلي، وأبو محكم الشيباني، وأبو مراد العجلي، وأبو زياد الكلابي، وأبو سرار الغنوي وسبيل بن عزرة الضبعي, و أبو سنبل العقلي، وابن ضمضم الكلابي، والبهدلي، وجهم بن خلف المازني.

و هنالك بعض العلماء ممن انقلبوا علماء للرواية، فصاروا ينقلون كلام غيرهم مع أخذ الكلام عنهم، ومنهم [2] الحرمازي، و أبو العميثل، و الفقعسي، وعباد بن كسيب العنبري، وربيعة البصري، وابن صبح المزني، وغيرهم.

إنّ الأساس في النقل يقتضى الثقة في الرواة والمهم أن يكون النص صحيحاً لغوياً، لا فنياً اعتماداً على نسبته العامة إلى العصر الموثوق، فالذي يهتم لأمر اللغة ينظر إلى شروط الصحة، والصياغة، والفصاحة وحظه أحسن من الدارس الأدبي الذي يبحث عن نسبة النص إلى صاحبه.

وإذا كانت البيئة العلمية بهذا الزخم الهائل من التنافس فإنها تفتح باب الاضطراب والزيادة والمبالغة.

قال ثعلب: "شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان وكان يسأل أو يقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشر سنة ما رأيت بيده كتاباً قط، ولقد أملى على الناس ما يُحْمَل على جِمَال".[3]

---

[1] الفهرست ، ابن النديم، ص :24
[2] المصدر السابق ، ص 240
[3] وفيات الأعيان ، ج2 ، ص 674

وقيل إنَّ غلام ثعلب (345ه) أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة، وبسبب هذا الإكثار نُسِبَ إليه الكذب[1] .

و كان ثعلب من الحفظ والعلم باللغة والغريب ورواية الشعر ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد فى عصره[2].

و هذه المبالغة مدعاة إلى الشك والارتياب، وتفتح أمام الدَّارس منافذ للظنون، وقد قال محمدَّ بن سلاّم الجُمحي في مقدمة طبقاته: (في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خيرَ فيه و لا حجة في عربيته)[3].

وطرح علماء العربية شروطاً محدَّدة لصحة الرواية، فقال ابن فارس: (تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ويُتقى المظنون)[4] ، وطرح ابن الأنباري شرط العدالة [5]، وهذا خاص بالراوي للأشعار واللغات، ولا يتعلق بالعربي الذي تنقل عنه اللغة، فإذا كان شأن اللغوي أن ينقل مانطقت به العرب و لا يتعداه فإنَّ النَّحوي شأنه أن يتصرف فيما ينقل إليه ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه.

شروط اعتماد اللغة:

لا تعتمد اللغة إلاّ بشروط معينة، قال بها النّحاة، وعملوا بها، وهي على النّحو التالي:

1-ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

2-عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

---

(1) إنباه الرواة ، القفطي ، ج3، ص : 674
(2) طبقات النحويين واللغويين ، ص 141
(3) طبقات فحول الشعراء ، ابن سلاّم ، ؤ ص5
(4) الصاحبي ، ص 62
(5) الإغراب في جدل الإعراب ، ص 85

3- أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة مثل: قحطان، وعدنان، فأمَّا إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم عنهم، فلا يُعد حُجة.

4- أن يكون الناقل سمع منهم حسَّاً وأمَّا بغيره فلا.

قال ابن مقبل: "إني لأرسلُ البيوت عوجاً، فتأتي الرواة بها قد أقامتهما" ونصّ العلماء التحرَّي والتثبت في قبول الرواية، وفي هذا الشأن يقول ابن فارس: (فليتحرَّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم، أهل الأمانة والثقة والصدق، والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مابلغنا)[1].

وهكذا انفتح باب الشك والارتياب في الرواية، وصار لكل نحوي أسلوبه في القبول والرفض، فقد اتخذ ابن جني موقفاً من أعراب زمانه، فيقول: (إنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ولم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح فيه وينال ويغض منه)[2].

قال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قلُوص راكبٍ تراها طاروا عليهنَّ فشُلْ علاها([3])

واشدُد بمتني حقبٍ حقواها ناجيةً وناجياً أباها.

ومما يروى عن لغة بني الحارث وبني كعب قلب الياء الساكنة ألفاً إذا انفتح ماقبلها، يقولون: أخذت الدرهمان، والسلام علاكم، فهذه الأبيات على لغتهم، وأمَّا لغة

([1]) الصاحبي ، ص 63

([2]) الخصائص ، ج2، ص5

([3])الشعر والشعراء، مرجع سابق، ص33.

أباها فجاء بها على لغة من قال: هذا أباك، في وزن (هذا قفاك) وكذا قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة، فقال: انقُط عليه. هذا وضعه المفضل .([1])

ومهما يكن فلا يستبعد الخطأ في الرواية، وهذا أمر وارد في بعضها، ولكن قد يكون الخطأ في الرواية مع ذلك تصلح للاحتجاج بها على قاعدة نحوية، فقد جاء في كتاب سيبويه ما قاله:([2]) ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي يشكو عمال معاوية وظلمهم:

معاوي، إننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال و لا الحديدا([3])

وردَّ على سيبويه روايته هذه (النصب)، لأنَّ روي هذه القصيدة مجرورة، قد جاء بعدها:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيدِ

فهبها أمة هلكت ضياعاً يزيد يسومها وأبو يزيدِ

قال الشنتمري (476ه): "وسيبويه غير متهم – رحمه الله – فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد (الرَّاوى) لا بقول الشاعر([4]) .

ولتغيير لغة الرواية أسباب كثيرة منها النسيان وضعف الذاكرة، والخلط بين المتشابهات، كما أن دواعي الشهرة أو الكسب تدفع ببعضهم إلى أن ينتحل أشعاراً

([1]) النوادر ، ص 295
([2]) الكتاب ، ج1، ص 670
([3]) الحلل في شرح الجمل، البطليوسي، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، 1424هـ-2003م، ص18
([4]) الكتاب ، ج1 ، ص 67

وينسبها لغير صاحبها كما فعل حمّاد الراوية وخلف الأحمر، يقول البغدادي: "وكتب حمّاد إلى بعض رؤساء الأشراف:

إنَّ لي حاجةً فرأيُك فيها لك نفسي فدى من الأوصاب

وهي ليست مما يبلغها غير ي ولا يستطيعها في كتاب

غير أنّي أقولها حين ألقـــ اك رويداً أسرها في حجاب

فكتب إليه الرجل: اكتب إليّ بحاجتك، ولا تشهرني في شعرك، فكتب إليه:

إنني عاشق لجبتك الدكناء عشـــ قاً قد حال دون الشراب

فأكسنيها فدتك نفسي وأهلي أتباهى بها على الأصحاب

ولك الله والأمانة أن أجعلـــ ها عُمرها أمير ثيابي

وهؤلاء الوضاعون فسدت مروءاتهم فتزيدوا على الأدب واللغة لينالوا العطايا والجوائز مثل ما حصل عليه حمّاد من جوائز بلال بن أبي بردة.[1]

شروط النقل:

أ/ الناقل:

اشترط العلماء في الناقل أن يكون:

1- منتسباً إلى القبيلة التي تنتمي إلى القبائل الفصيحة (القبائل الست).

2- غير متأثر بلغات غير فصيحة، كلغات التخوم والأعاجم.[2]

3- عارفاً بلغته الفصحى التي يرويها، وبحدودها المكانية والزمانية.

---

[1] الأغاني ، ج7، ص 4

[2] الخصائص ، ج2 ، ص 5

4-عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، أي ليس فاسقاً أو ممن يتدين بالكذب، كالخطابية[3]. وهذه الشروط لم تحقق في كل النحاة، وإذا كانت العدالة شرطاً لازماً، فهي شرط في الراوي[1]، وليس في العربي القائل.

5-متواتراً أي يبلغ عدد النقلة حداً لا يجوز فيه على مثلهم الكذب، كنقلة القرآن و السنة، وكلام العرب، وهذا دليل قطعي من أدلة النحو[4].

ب- المنقول:

يشترط فى المنقول أن يكون:

1-منتمياً إلى بيئة الفصاحة المحددة فى المكان والزمان.

2-صحيح السند، فإن انقطع فهو المرسَلُ، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل[1].

3-معلوم الناقل، فإن جهل، فهو المجهول، وقد أخذ به كثير من العلماء أسوة بما ورد في كتاب سيبويه مما جُهل قائله.[2]

4-خالياً من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.

5-موافقاً للقياس، فإن وافقه فهو المطرد، وإن خالفه فهو الشاذ. وله أربع حالات:(3)

أ/ مطرد في القياس والسماع معاً، كرفع الفاعل والمبتدأ وهذا أقوى مراتب الكلام.

ب/ مطرد في القياس شاذ في السماع، نحو الماضي من (يذر، ويدع).

---

(3) الاغراب في جدل الإعراب ، ص 84

1 - في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص:63

(4) الإغراب في جدل الاعراب، ص :84

(1) المرجع السابق ، ص 90

(2) نفسه ، ص 90

(3) في أصول النحو ، سعيد الأفعاني ، ص 62

ج/ مطرداً في السماع شاذ في القياس، نحو (استحوذ، استصوب) والقياس الإعلال (استحاذ واستصاب).

د/ شاذ في القياس وفي السماع، كقولهم: ثوب مصوون وفرس مقوود والسماع والقياس: مصُون ومقُود.

وما من شاهد لغوي دخله الاحتمال إلا سقط به الاستدلال وما بني النحو العربي إلاَّ على الأكثر و الأقيس، فقد قال رجل للخليل: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقال الرجل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حُجة؟ فقال أحمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني لغات، أي: لهجات.[1]

ج- المنقول إليه:

هو اللغوي أو النحوي، أو دارس اللغة عموماً، وكتب التراث لا تخصص له فصلاً، و لا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنما يمكن أن نستنتج ذلك مما هو مبثوث في مؤلفاتهم ، وأهمَّ شروطه:

1- الكفاءة العلمية.

2- القدرة على الاستنباط.

3- الحذر والاحتياط.

فإذا انتهت مرحلة السماع، وتمَّ جمع المسموع وتدوينه، قام اللغوي أو النحوي بالاستقراء، وبذلك تنتهي المرحلة الحسية، وتبدأ مرحلة التجريد، وهي استخراج المعقول من المحسوس، وقد اعتمد النحاة في تجريدهم ثلاثة مبادئ:

1- استصحاب الحال.

---

[1] ضحى الإسلام ، احمد امين ، ج2، ص 259

2- القياس.

3- الضبط المنهجى.

ومعنى الاستصحاب: هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل[1]. ويكون ذلك بتجريد صورة أصلية للفظ، وكل صورة تسمى (أصل الوضع) فما جاء على أصله لا يسأل عن علته، قال ابن الأنباري: (ومن تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر على إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة)[2].

ومن أمثلة الأصل: المذكر والمفرد، وفرعهما: المؤنث، و الجمع، أو أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل فى الأفعال، وعكس هذا فيها فرع يحتاج إلى تعليل، لذلك لم يستشهدوا على اسمية الفاعل أو على رفعه أو على تعريف المبتدأ ورتبته، بل استشهدوا على مخالفة ذلك كجر الفاعل، وتنكير المبتدأ.

ذهب تمام حسان إلى أنَّ شواهد النحاة قد جاءت في أحوال معينة مثل(3):

1- عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية كالرتبة والمطابقة والتضام.

2- عند سوق القواعد الفرعية كجواز الابتداء بالنكرة، وجواز الإخبار بالزمان عن الجثة.

3- عند الشذوذ أو القلة أو الندرة ونحوها.

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب ، ص 46

(2) الأنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة 40، ص 30

(3) الأصول ، تمام حسان ، ص 111

وذهبوا على أن كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل و لا حذف إلاَّ بدليل، ورتبة العامل قبل المعمول، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، و ما حذف ضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه، و ما دخل الإعراب الأسماء إلاّ لمعنى، و هو أصل في الأسماء، كما أن التنكير أصل فيها كذلك، والأصل في المعارف ألاَّ توصف و لا يجوز إضافة، الشيء إلى نفسه.

هذا ما يختص بجمع المادة وتدوينها، وبذلك تكون مدونة اللغة العربية، و هو ما عُرف بالسماع وهذه المادة المتنوعة تحتاج إلى طريقة عقلية تنظمها وتبوبها، وتتبع جزئياتها، وتستقرى كل أحوالها، فيكون تصنيفها المبدئي على أساس التشابه والتباين.

ينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة، ويقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة، و هذه مرحلة القواعد، ثم يعمل على تعميم ماتم استنتاجه وتطبيقه على كل النصوص المعتمدة، وكذلك على النصوص الممكنة، وبهذه الكيفية يحصل تجاوز (السماع) و الخروج عن إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي.

فليس المقصود من هذه العملية أن تطبق القاعدة التي نستنتجها من السماع على النصوص المسموعة نفسها، ولكن نطبق تلك الأحكام المجردة على مثيلاتها من المواد التى يمكن إنشاؤها في اللغة المدروسة، فإذا قلنا مثلاً: جاء أحمد، وذهب محمَّد، وخرج عليُ، فإننا نلاحظ ما يأتي:

1- أوجه الشبه فيها: فكل جملة تتكون من كلمتين: فعل متبوع باسم، والفعل في صيغة الماضي، والاسم مرفوع دائماً في كل منها.

2-نستنتج ما يتعلق بالأجزاء الثلاثة من حكم، فنصل إلى النتيجة: كل فعل من أفعال الجملُ الثلاث اقتضى اسماْ مرفوعاً، وهذه بداية تقعيد القواعد.

3-عملية تعميم هذه القاعدة وجعلها صالحة للنصوص الشبيهة المنجزة والتي يمكن أن تنجز، ونقول: كل فعل يقتضي اسماْ مرفوعاً.

وعملية التعميم تتم بمرحلتين:

أ/ التعميم بالاعتماد على ما هو ملاحظ فى النص.

ب/ التعميم بالاعتماد على ما يمكن أن يكون شبيهاً بهذا النص، وقياساً على الجملة السابقة نقول: حضر مُحمَّد، فهذا مقيس وليس بمسموع، ولكنه مطابق للكلام المسموع، أي يكون الانتقال من المسموع إلى المقيس، ومن الحاصل المنجز فعلياً إلى الممكن إنجازه في المستقبل.

و أخيراً نخلص من هذا كله إلى أنَّ اللغة التي جمعها الرواة تمت بمعايير وضوابط كان الهدف منها التأصيل.

الفصل الثاني

أئمة اللغة العربية والاستقراء النحوي

المبحث الأول: عبد الله بن أبي إسحق واستخدامه الاستقراء.

المبحث الثاني: أبو عمرو بن العلاء واعتماده على الاستقراء وأقواله فيه.

المبحث الثالث: عيسى بن عمر الثقفي وأقواله في الاستقراء.

المبحث الرابع: الخليل وسيبويه وأقوالهما في الاستقراء.

مقدمة:

سبق أن عرفنا أنّ الاستقراء هو مطلق التتبع، هذا هو مفهوم الاستقراء، أمّا في هذا الفصل فنودّ أن نوضح جهود علماء اللغة وتتبعهم لأقوال العرب فيما يختص بتتبع المادة النحوية، وإبراز الجهود التي بذلها أئمة اللغة في تأصيل القواعد النحوية، ومن هؤلاء:

المبحث الأوَّل: عبد اللّه بن أبي إسحاق واستخدامه الاستقراء:

هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد الحضرمي، البصري، اشتهر بكنية ولده، وكان مولى آل الحضرمي، أخذ عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وجد في هذا العلم حتى بلغ الغاية فيه، سئل عنه " يونس " فقال: "هو والنحو سواء"، كان أول من علل النحو، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به كما سلف، عاصره "عيسى بن عمر الثقفي"، و"أبو عمرو بن العلاء"، وجمع بينه وبين أبي عمرو بلال بن أبي بردة عامل البصرة من قبل خالد القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك، قال: "ابن سلام": "قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغت فيه"[1].

وتقول بعض الروايات عن أبي إسحاق أيضاً أنَّه كان أشدَّ تجريداً للقياس ، ولفهم تلك الرواية فلا بُدّ من التعرف على معنى (التجريد): معناه في اللغة: "عزل صفة أو علاقة عزلاً ذهنياً، وقصر الاعتبار عليها أو ما يترتب على ذلك"[2]، ويدل هذا المعنى

([1]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، تعليق ومراجعة: سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ-1997م ، ص:43.

([2]) معجم الوسيط ، مادة (ج، ر،د).

على أن ابن أبي إسحاق قد جعل من القياس الأساس في آرائه النحوية ، وتعليلاته اللغوية، وهذا ما دفع القدماء إلى نسبه للتوسع في استخدام القياس إليه[1].

ولكن ما المقصود بالقياس الذي زاد ابن أبي إسحاق في استخدامه وتوسع في استعماله؟

المقصود بالقياس عنده اطراد القواعد النحوية، وعدم وجود شذوذ في الاستعمال داخل أي نص من النصوص اللغوية، وقد دفعه تمسكه بالقياس – الاطراد، عدم الشذوذ – إلى تخطئة الشعراء الذين كانت لديهم بعض الكلمات التي خرجت عن الإعراب الصحيح من وجهة نظره، وهذه بعض الأمثلة من انتقاداته الإعرابية للفرزدق. لقد سمعه ينشد قوله في مدح بعض بني مروان:

وعضٌّ زَمَانٍ يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[2]

فردّ عليه الرفع لكلمة (ملجفُ)؛ لأن القياسَ النحوي يستوجب نصبها عطفاً على (مسحتاً)، وتشير كتب الطبقات والتراجم إلى أنّ ابن أبي إسحاق سأل الفرزدق: عَلاَمَ رفعتَ (أو مجلفُ)؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.

والذي يلفت النظر أن النحاة استجابوا لدعوة الفرزدق ، وقدموا أربعة تخريجات لهذا الرفع لكلمة (مجلفُ) جاءت على النحو الآتي:

1- أن قوله: "مجلفُ" مبتدأ ، حُذِف خبره. وتقدير الكلام: أو مجلفُ كذلك.

2- أن قوله: "مجلفُ" فاعل بفعل محذوف دلّ عليه سابق الكلام، والتقدير: أو بقي مجلف؛ لأنَّ قوله "لم يدع إلا مسحتا" معناه بقي مسحت.

([1]) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ط1،2005م ، ص:137

([2]) المسحت: المستأصل الذي فنى كله ، ولم يبق منه شيء ، والمجلفُ : الذي قد ذهب أكثره وبقى منه شيء.

3- أن قوله: "مجلفُ" معطوف على قوله "عض الزمان" في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى (التجليف)، وليس اسم مفعول، وتقدير الكلام: (وعضَّ زمان وتجليفُه لم يدع من المال إلاّ مسحتاً).

4- أن قوله "مسحتاً" اسم مفعول منصوب على أنّه مفعول به لقوله (لم يدغ)، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، أي : (مسحتاً هو) ، وقوله "أو مجلفُ" معطوف على الضمير المستتر في مسحتاً.

من الأمثلة أيضاً عندما سّمِعَ الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك يقول:

مستقبلين شمالَ الشام تّضْرِبُنا بحاصبٍ كنديف القطن منثور

على عمائمنـــــا يُلقَـــــــى وأرحِلنا على زواحفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ[1]

فيرد عليه جر كلمة (ريرِ)؛ لأنَّ حقّها الرفع ، فهي خبر للمبتدأ (مُخّها) ، وقد اضطر الفرزدق إلى التغيير ، فقال:

على زواحف نُزْجيها محاسِير

(محاسير) جمع محسور وهو المتعب المجهود ، وإعرابها صفة مجرورة بالكسرة، والموصوف (زواحف).

وقد ضاق الفرزدق بانتقادات ابن أبي إسحاق ، وتعرضه له كثيراً ، فهجاه بقصيدة قال في تضاعيفها:

فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هجَوْتُه ولكنّ عبدَ اللهِ مولى مَوالِيا[2]

([1]) الشمال الريح الباردة ، والحاصب : ما تناثر من دقائق البرد والثلج ، الزواحف : الإبل التي أعيت وأضناها السفر ، والإزجاء : السوق. والرير: المخ الذي ذاب في العظم.

([2]) المولى ، الحليف ، والرجل إذا كان ذليلاً يوالي قبيلة وينضم إليها يعتز بها ، وإذا والى مولى كان أذلّ ذليل ، وأراد بالموالي الحضرميين ، وكانوا موالي لبني عبد شمس.

وما كاد يسمع منه هذا البيت حتى قال ل: " أخطأتَ ، أخطأتَ ، إنّما مولى موالٍ" ويقصد ابن أبي إسحاق خطأ الفرزدق في معاملة (موال) المضافة معاملة الممنوع من الصرف ، فقد جرّها بالفتحة ، وكان ينبغي عليه صرفه ومعاملتها معاملة (جوار) و(غواش) ؛ إذ إنّ قياس النحو يوجب حذف الياء حين التنوين رفعاً وجرّاً. وهنا إشارة واضحة على أن ابن أبي إسحاق يرفض هذا كله بسبب أنه يخالف ما استقراهُ من كلام العرب.

ومن القضايا المهمة التي نالت عناية القدماء واهتمامهم الحديث عن (الأصل والفرع) وهناك بعض الروايات التي تفيد أن ابن أبي إسحاق قد توقف أمام ما أسماه بـ (أصل الكلام) ويقصد بتلك التسمية السوابق واللواحق التي تدخل على صيغة (فَعَلَ) لإنتاج صيغ جديدة ، وهذا هو النص الذي تحدث فيه عن ذلك قال: "أصل الكلام بناؤه على " فَعَلَ" ثُمّ يُبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر ، من الواحد والاثنين والجميع، كقولك: فَعَلْتُ، وفَعَلْنَا، فَعَلْنَ، وفَعَلا، وفَعَلُوا، ويُزادُ فِي أَوّلِهِ مَا ليسَ في بِنَائِهِ، فيزيدون الألف؛ كقولك: (أعطيتُ)، إنّمَا أصلها:عَطَوْتَ، ثم يقولون: مُعطِي، فيزيدون الميم بدلاً من الألف، وإنّمَا أصلها عاطي، ويزيدون في أوساط (فَعَلَ): اِفْتَعَلَ، وأَفْعَلَ، واسْتَفْعَلَ، ونحو هذا، والأصل (فَعَلَ) وإنّمَا أَعَادُوا هذه الزّوَائِدِ إلي الأصْلِ .فمن ذلك في القرآن الكريم : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ٢٢ ﴾ [1] إنّما الرّياح ملقحة، فأعاده إلى الأصل، ومنه قولهم: طوّحتني الطوائحُ وإنّما هي المطاوح؛ لأنها المطوّحة، ومن ذلك قول العجاج:

([1]) سورة الحجر ، الآية: 22.

يكشف عن جمّأتِهِ دَلْوُ الدَّال

وهي من أدلى دَلْوَه ، وكذلك قول رؤبة:

يَخْرُجْنَ من أجواز ليلٍ غاضِي

وهي من أغْضَى الليلُ، أي: سكن[1]

فإذا رجعنا إلى نص ابن أبي إسحاق السابق الذي ذكر فيه أن أصل الكلام بناؤه على فَعَل ، فهذا دليل استقرائي واضح يؤكد لنا منهج ابن أبي إسحاق في تقعيد قواعد العربية.

وكان ابن أبي إسحاق يتمتع بذهن حاد الذكاء، وبصيرة نافذة، لذلك يرى يونس بن حبيب أنه لو كان في الناس من له ذهنه ونفاذه ونظر نظره لكان أعلم الناس، ومن أمثلة ذلك أن الفرزدق حضر مجلسه، فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ

فقال الفرزدق كذا أنشده ، فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلت: "فعولين"؟ فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أسبِّح لسبّحت . ونهض الفرزدق ، فلم يعرف أحد في المجلس ما الذي يقصده بقوله السابق ، فقال ابن أبي إسحاق : لو قال: "فعولين" لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمرُ.[2]

وكان ابن أبي إسحاق أحد الذين يجيدون المناظرات، وساعده ذكاؤه على أن يغلب بعض معاصريه، وقد قال أبو عمرو بن العلاء: "ما ناظرني أحدٌ قط إلاّ غلبته

([1]) مجاز القرآن ، ج1، ، ص:150

([2]) المرجع السابق ، ص :150

وقطعته، إلاّ ابن أبي إسحاق، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلتُ إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه"[1].

وكان لابن أبي إسحاق حلقة لغوية في المسجد الجامع إلى جانب حلقة المحدث مُحمّد بن سيرين الذي كان يكره النحاة ويقول: "لقد بغّض هؤلاء المسجد" ، وبلغ ابن أبي إسحاق أن يعيب عليه تفسير الشعر، ويقول: "ما علمه بإرادة الشاعر؟ فقال ابن أبي إسحاق: إنّ الفتوى في الشعر لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً، وإنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيه آراءنا ، فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في تعبير الرؤيا و لا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عمّا أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطهور، فبلغ ذلك ابن سيرين، فأقصر عمّا كان عليه من الإفراط في الوضوء، وكان إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا قال: "هات حتى أظن لك"، وكان ابن أبي إسحاق بعد أن بلغه كلام ابن سيرين يقول: "أظن الشاعر أراد كذا، واللغة توجب كذا"[2].

وكان لابن أبي إسحاق بعض قراءاته القرآن التي تخالف – أحياناً– جمهور القراء ولكنه كان يلتمس لها وجهاً نحوياً ، ومن ذلك ما يتصل بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾[3].

([1]) مجالس العلماء ، الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج1 ، ص:85.
([2]) المرجع السابق ، ص85
([3]) سورة المائدة ، الآية : 38

إنّ (السارقُ) مبتدأ، و(السارقةُ) اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولك في الخبر وجهان:

1- الخبر محذوف، والتقدير: (فيما يتلى عليكم السارق...).

2- جملة (اقطعوا) في محل رفع خبر، ودخلت الفاء على تلك الجملة؛ لأنّ (ال) في السارق والسارقة) بمعنى (الذي) و(التي)، أي: الذي يسرق والتي تسرق فاقطعوا...).

وقد قرأ ابن أبي إسحاق الآية الكريمة بنصب (السارقَ والسارقةَ) على المفعولية.[1] ومن خلال هذا كله نخلص إلى أنّ ابن أبي إسحاق دائماً ما يتحرى الصواب النحوي، وساعده على ذلك ذكاؤه الحاد ، وإلمامه بلغة الأعراب الأقحاح التي حصل عليها عن طريق السماع والمشافهة.

(1) إنباه الوراه ، ج1 ، ص:106

المبحث الثاني: أبو عمرو بن العلاء واعتماده على الاستقراء:

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان، وله أخ يقال له أبو سفيان، وزعم النسّابون أن اسميهما كنيتاهما، وهما من مازن بن مالك بن عمرو بن تميم.

قال ياقوت:[1] "واختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً"، والصحيح أنه زبان لما روي أن الفرزدق جاء معتذراً إليه من هجو بلغه عنه فقال له أبو عمرو:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فاعتذر إليه الفرزدق ومدحه بمقطوعة منها قوله:

ما زلتُ أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار[2]

توفى سنة 154 في خلافة المنصور.

أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري، والخليل بن أحمد، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي وكان يونس بن حبيب يقول: "لو كان أحد ينبغي أو يؤخذ بقوله كله في شيء، كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك إلاّ النبي صلى الله عليه وسلم".

وأبو عمرو ثقة فيما يرويه؛ لأنّه كان يهتم بالتدقيق للتوصل إلى الضبط الصحيح لبعض الكلمات، بمعنى أنه كان يهتم بالاستقراء اهتماماً جيداً، وكان يعتمد في ذلك على السماع من الأعراب، وقد روى عنه قوله: " كنت هارباً من الحجاج بن يوسف فخرجت في الغلس أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه إلى غيره، فسمعتُ منشداً ينشد:

([1]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، راجعة ، سعيد محمد اللّحام ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ - 1997م ، ص: 45

([2]) البيت من شواهد سيبويه في ج2 ، على حذف التنوين من عمرو ، ص:148

ربما تكره النفوس من الأمـــــ ر شيئا له فَرَجةٌ كحل العِقالْ

وسمعتُ عجوز تقول: مات الحجاج، فما أدري بأيهما كنتُ أُسر، أبقول المنشد (فَرَجةٌ) بالفتح، أم بقول العجوز مات الحجاج؟ ويعود السبب في ذلك إلى الاشتباه عليه: هل فرجة بفتح الفاء أم بضمها[1].

واهتمّ أبو عمرو بالنصب والجر لبعض الكلمات، معتمداً على الرواية عن الأعراب، فقد سأل أبا خيرة (نهشل بن يزيد) عن قول العرب: (استأصل الله عرْقَاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء من (عرْقَاتهم) فقال له أبو عمرو: هيهات يا أبا خيرة ! لانَ جِلْدُكَ، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ أبا عمرو استضعف النصب؛ لأنّه كان قد سمعها منه بالجر، وكان أبو عمرو بعد ذلك يرويها بالنصب والجر ، يؤيده في ذلك السماع.[2] ونشير إلى أن (العِرَقاة) الأصل الذي يذهب في الأرض سُفلاً، والجملة تستعمل في الدعاء، ومعناها: استأصل الله شأفتهم، وحين نقول: استأصل الله عرقاتِهم، فهو مفعول به منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، ومفرده (عِرق)، وحين نقول:
أستأصل الله عرقاتَهم، فهو مفعول به منصوب بالفتحة؛ لأنّه اسم مفرد أجرى مجرى (سِعْلاةَ).[3]

وكان بعض اللغويين يسأل أبا عمرو عمّا يتصل بالألفاظ واشتقاقها، ولم يكن ليجيب إلا عن علمٍ، وبينةٍ، والدليل على ذلك أنه سُئِلَ عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف، فمرّ أعرابي محرم[4] فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، فسأله، فقال الأعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمى. فلم يعرف من

---

(1) الفَرَجةُ: في الأمر ، والفُرْجَة: في الحائط
(2) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ص:150
(3) المرجع السابق ، ص:151
(4) محرم: لم يخالط أحداً من أهل الحضر.

حَضَرَ ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخُيَلاء التي في الخيل والعُجْب، ألا تراها تمشي العِرضنة خُيَلاء، وتكبُّراَ.

ولم يكن أبو عمرو بن العلاء نحوياً بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح وإنَّما كان لغوياً راوية للشعر، ويعود هذا إلى كثرة سماعه عن العرب، وقد ورد اسمه في (الكتاب) حين تحدث سيبويه عن حذف التنوين من الكنية إذا كانت بمنزلة الاسم الغالب؛ أي: العلم في الشهرة والاستعمال، قال: "وتقول: هذا أبو عمرو بنُ العلاء؛ لأنّ الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنّك تقول: هذا أبو زيد بنُ أبي عمرو فتذهب التنوين كما تذهبه في قولك : هذا زيدُ بن عمرو؛ لأنّه اسم غالب"، وتصديق ذلك قول العرب: "هذا رجل من أبي بكرِ بنِ كلابٍ".

ولا نعدم لأبي عمرو بعض الآراء النحوية، ومن ذلك أن النحاة اختلفوا في الاسم المنصوب بعد (حبذا) وأشار أبو عمرو إلى أنّه منصوب على التمييز، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقول الشاعر:

يا حبذا المالُ مبذولاً بلا سَرَفِ

فهو حال، وإلاّ فهو تمييز، نحو: حبذا راكباً زيد[1]

وكان أبو عمرو بن العلاء من المتشددين في القياس، المهتمين بالاطراد في القاعد، والدليل على ذلك أن بعض معاصريه قال له: "أخبرني عمّأ وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها الكلام كله؟ فقال: "لا"، فقال له: "كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب

(1) المغنى: ص، 603.

وهم حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات"[1] لذلك قال عنه ابن جني: "كان ممن نظروا في النحو التصريف وتدربوا وقاسوا".

خاض أبو عمرو في التعليل، ومن أمثلة ذلك حكاية الأصمعي عنه، قال: "فلان لغوب[2] جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم . أليس بصحيفةٍ؟" أي: إنّ الفعل (جاء) لحقته تاء التأنيث الساكنة؛ لأن الكتاب مقصود به الصحيفة، وهي مؤنثة، ويتخذ ابن جني من تلك الرواية حُجّة تُبيح لأبي عمرو ومن في طبقته الخوض في القياس والتعليل، قال: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يتهاجوا لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وأمّهِ".[3]

واهتمّ أبو عمرو بن العلاء بالاستقراء على الرغم من أنّه يعلم أنّ النصوص التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلها، والدليل على ذلك قوله: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[4].

ونلاحظ أن أبا عمرو يربط الاستقراء بعلمه لذلك يمكن لغيره الاستدراك؛ لأنّ الرجل يدرك أن علمه وعلم غيره ناقصان.

وكان أبو عمرو يعتمد على السماع حين يتحدث عن ضبط بعض الكلمـــات أو يسأله أحد ، يدلنا على ذلك قول يونس: "مضيت إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي،

([1]) الخصائص ، ج1، ص249
([2]) لغوب : أحمق
([3]) الخصائص ، ج1 ، ص: 156
([4]) طبقات ابن سلام ، ص: 25

فقلت له: "كيف تقرأ: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ۝٧﴾ [1]، فقال (فإذا بَرَقَ البّصرُ) بفتح الراء، فقال أبو عمرو: "وأين يراد به، يقال: برّقت السماء، وبَرَق النبت وبرّقت الأرض، فأمّا البصر فبَرِق، كذا سمعنا).[2]

وقد ساعده السماع وحفظ الشواهد الشعرية على إطلاق بعض الأحكام على اللهجات، قال أبو عبيدة: "سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقرأ (لتّخِذتَ عليه أجراً) فسألته عنه فقال: "هي لغة فصيحة"، وأنشد قول الممزّق العبدي:

وَقَدَ تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها نسيقاً كأفحُوصِ القَطَاةِ المُطَرِّقِ

يقال: اتخذ اتخاذاً، وتخذ يتخذُ تخذاً، بمعنى واحد.[3]

وكان أبو عمرو يدرك الفروق اللغوية بين القبائل العربية وما بينهما من تفاوت، والدليل على ذلك قوله: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا".[4]

ولأبي عمرو بن العلاء بعض الجهود في مجال توضيح دلالة الألفاظ وبَيّن الفروق الدقيقة بين المعاني، وكان يفعل ذلك مع كبار معاصريه، سواء أكانوا من اللغويين أم من غيرهم، فقد جاءه عمرو بن عبيد المعتزلي، فقال: يا أبا عمرو، أيخلف الله وعده؟ قال: لا. قال: أفرأيت من وعد الله على عمل عقاباً أيخلف وعده فيه؟ فقال أبو عمرو بن العلاء: من العجمة أتيتَ يا أبا عثمان، إنّ الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تَعِدُ عاراً ولا خُلفاً، والله عزّ وجل إن وعد وفى، وإذا أوعد ثم لم يفعل كان ذلك كرماً

([1]) سورة القيامة ، الآية : 7
([2]) مجالس العلماء ، ص: 247
([3]) المرجع السابق ، 333
([4])طبقات ابن سلام ، ص: 11

وتفضيلاً، وإنّما الخُلف أن تعد خيراً ثم لا تفعله. قال هل هذا موجود في كلام العرب؟ قال: نعم. أما سمعت قول الأوّل:

وَلاَ يَرْهَبُ ابْنُ العَمِّ مَا عِشْتُ صَوْلَتِي وَلاَ أَخْتَتِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ

وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفُ إِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي([1])

وتوقف أبو عمرو بن العلاء أمام معنى كلمة (الشّغَف)، قائلاً: أن يقع في القلب شيء فلا يذهب، يقال: قد شغفني يشغفني شّغفاً، إذا ألقى في قلبي ذكره وشغله، وأَنشد للحارث بْنِ حِلِّزَة اليَشْكُري:

ويَئِسْتُ مِمَّا كَانَ يَشْغفُنِي مِنْهَا، ولا يُسْلِيك كَالْيَأسِ([2])

أما كلمة (الشَّغَفُ): بلغ حبها شغاف قلبي ، والشَّغاف: وعاء القلب على نحو ما أوضح تلميذه الأصمعي.[3]

وأبو عمرو أحد القرَّاء السبعة، وقد شهد له العلماء في زمانه بتقدمه، وأقروا بفضله، وقد صار أكثر أهل البصرة إلى قراءته، واحتجّ بها علماء اللغة والنحو، لثقة الناس فيها؛ لأنّه دائماً ما يتحرى الصواب ويستقرئي كلام العرب معتمداً على السماع أو النقل عن ثقة.

([1]) طرفة بن العبد، الديوان، تحقيق: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، 1423-2002م.، ص185.
([2])الحارث بن حلزة، الديوان،تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي،1400هـ-1991م، ص215.
([3]) مجالس العلماء ، ص : 334

المبحث الثالث: عيسى بن عمر الثقفي وأقواله في الاستقراء:

هو أبو عمر مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليهم، أخذ عن ابن أبي إسحاق وغيره، وكان مولعا بالغريب والتشادق، استودعه بعض أصحاب خالد القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك وديعة، فلما نزع خالد عن ولاية العراق وتقلدها يوسف بن عمر الثقفي استدعاه من البصرة لأخذ الوديعة فأنكرها ولما اشتد عليه ضرب السياط جعل يقول: (والله إن كانت إلا أثياباً في أسيفاط قبضها عشّاروك)[1] توفى سنة 149هـ[2].

وتشير كتب الطبقات والتراجم إلى أن عيسى صَنّف كتابين في النحو، هما: (الجامع، والإكمال)، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكان الخليل قد أخذ عنه:

ذَهَب النّحوُ جميعاً كُلّهُ غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك إكمال ، وهذا جامع فهما للناس شمسٌ وقَمَرْ

وقد نال كتاب (الجامع) عناية بعض العلماء، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، وقال عنه ابن سلاّم (ت231هـ) في طبقاته: "إن عيسى ابن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه، وهذّبه، وسمى ما شذّ عن الأكثر لغات"[3]

وقد زعم بعض القدماء، أن كتاب (الجامع) هو نفسه كتاب سيبويه، ولكن سيبويه زاد فيه، وحشاه، وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه، فذكرت له، فأضافها[4]، ولكن لا يمكن الأخذ بهذا الزعم؛ لأنّ سيبويه ذكر عيسى بن عمر ضمن العلماء الذين اعتمد

([1]) الأثيّاب : تصغير الثياب . والأسيفاط : تصغير الأسفاط ، جمع سفط وهو الذي تُهمل فيه الاشياء ، والعشار : جامع الزكاة .

([2]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، مرجع سابق ، ص: 44

([3]) طبقات ابن سلام ، ص: 18.

([4])أنباه الرواة ، ج2 ، ص: 375

عليهم، ونقل عنهم، ولو أخذ كتاب (الجامع) لكان أولى به إغفال ذكر عيسى، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الرواية تحاول الانتقاص من سيبويه وكتابه، وقد نتجت عن العصبية والصراع بين علماء البصرة والكوفة.[1]

ويُعد عيسى بن عمر واحداً من النحاة الأوائل الذين اهتموا بسماع المادة اللغوية باستقرائها عن مصادرها المباشرة؛ لأنّه اتصل بالأعراب الذين اختلفوا إلى البصرة ونزلوا إلى سوق المرْبَد، وكان يسألهم ويروي عنهم ما سمعه؛ لذلك أخذ عنه جيل من كبار علماء اللغة والنحو الكثير من الروايات والشواهد؛ لأنَّه ثقة، ولم يكن ليروى إلاّ ما سمع، ومن أمثلة ذلك ما حكاه سيبويه عنه من استعمال بعض العرب لـــ(إذن) قال: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: "إذن أفعل ذاك". في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: "لا تبعدن ذا" ولم يكن ليوري إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة: هل، وبل.[2]

وفعل ذلك الأصمعي أيضاً، قال أبو عثمان المازني (ت249هـــ): "وأمّا مِنّ: فإنما اعتلت من: فَعَلَ يَفْعُلُ، ونظيرها من الصحيح: فَضَلَ: يَفْضُلُ وأخبرني الأصمعي، قال: سمعتُ عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:

ذكرتٌ ابن عبّاسٍ بباب ابن عامرٍ وما مرّ مِنْ عيسى ذَكرْتُ وما فَضَلْ

وكذلك يُعد عيسى بن عمر واحداً من أهمّ تلاميذ ابن أبي إسحاق وقد تأثر به في استخدام القياس الذي يعني اطراد القاعدة النحوية وعدم وجود أي شذوذ في الاستعمال،

([1]) أصول النحو العربي ، ص:143.
([2]) الكتاب ، ج3 ، ص:16

لذلك لجأ إلى تخطئة بعض الشعراء من الذين عاشوا في العصر الجاهلي مثل النابغة الذبياني، فقد عاب عليه رفع كلمة (ناقع) في قوله:

فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُمُّ ناقِعُ[1]

ويرى أن حقها النصب على الحال، كما في الجملتين: "هذا أول فارس مقبلاً، وهذا رجل منطلق" وتعليل ذلك عنده: أن الجملة الاسمية الواقعة قبل الحال قد استوفت ركنيها، وتمّ الإسناد قبلها.[2]

واستطاع عيسى بن عمر التوسع في استعمال القياس في حمل تركيب نحوي على آخر، أي: إنه قياس ينظر في الاستخدام اللغوي، ويعلله مع التطبيق في الشواهد المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما نجده في تعليق سيبويه على قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلام[3]

قال سيبويه: "وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً ، يشبهه بقوله : يا رجلاً ، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة"[4] ويقصد سيبويه فيما نقله عن عيسى أن التركيب النحوي (يا مطراً) يشبه (يا رجلاً)؛ أي: النكرة غير المقصودة التي تنصب وتنون حين النداء وهو يلجأ إلى القياس على الرغم من أنه لم يسمع عربياً من خلال استقرائه يقول: (يا مطراً).

وقد اهتمّ سيبويه بتسجيل بعض القراءات القرآنية من عيسى بن عمر، ليؤيد استعمال العرب لبعض التراكيب النحوية، ومن أمثلة ذلك، ما يتصل بضمير الفصل،

([1]) ساورتني : واثبتني ، وضئيلة : دقيقة ، ويقصد بها الأفعوان ، والرقش : الأفاعي التي تختلط نقط سوداء وبيضاء في جلدها ، وناقع : قاتل.

([2]) الكتاب ، ج1 ، ص:112.

([3]) المرجع السابق ، ج1 ، ص:129

([4]) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، ص:149.

فإننا نقول: كان زيدٌ هو المنطلقُ بنصب المنطِلقَ على أنّه خبر (كان) ولكن ورد عن بعض العرب الرفع، ويكون الضمير (هو) مبتدأ وليس فصلاً، و(المنطلقُ) خبره، والجملة في محل نصب خبر (كان). قال سيبويه: (وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواته في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه (يقصد الخبر) فكأنك تقول: أظن زيداً هو خير منك.

وهذا يشير إلى أن عيسى بن عمر قد أحسن الإفادة من صحبته لابن أبي إسحاق والتلمذة له، وظهر ذلك في أقيسته النحوية، والتخريج للقراءات والشواهد، بالإضافة إلى دور عيسى المهم في رواية الشواهد والثقة التي نالها من قِبل علماء اللغة والنحو؛ لأنّه لم يكن ليروي إلاّ ما سمعه، ويستقري كلام العرب بُغية الوصول إلى الصواب.[1]

(1) المرجع السابق ، ص:149.

المبحث الرابع: الخليل وسيبويه وأقوالهما في الاستقراء:

هما من الذين يرجع إليهم الفضل في إرساء قواعد النحو واكتمال فصوله واتضاح معالمه.

الخليل وأقواله في الاستقراء:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة، وشَبّ على حُب العلم، فتلقى عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما، ثم ساح في بوادي الجزيرة العربية، وشافه الأعراب في الحجاز ونجد وتهامة إلى أن ملأ جعبته، ثم آب إلى مسقط رأسه البصرة، واعتكف في داره دائباً على العلم ليله ونهاره هائماً بلذّاته الروحية فنبغ في العربية نبوغاً لم يسبق إليه، وبلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، قال الزبيدي: "وهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبّب علله، وفتق معانيه وأوضح الحِجاج فيه، حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته، ثمّ لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم منه رسماً ترفعاً بنفسه وترفعاً بقده إذ كان قد تقدّم إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمّن تقدّمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتذياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقَّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده وألَّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدّم ، كما امتنع على من تأخّر بعده".[1]

والخليل أوّل من استخرج علم العروض، وضبط اللغة وأملى معجمه المشهور العين على الليث بن المظفّر.

([1]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، مُحمد الطنطاوي ، ص:46

وكان أول من حصر أشعار العرب، وكان يقول البيتين أو الثلاثة ونحوها في الآداب، مثل ما رُوي عنه أنّه كان يقطع، فدخل عليه ولده في تلك الحالة، فخرج إلى الناس، وقال: إن أبي قد جُنّ، فدخل الناس عليه فرأوه يقطع العروض، فأخبروه بما قال ابنه، فقال:

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَنِي أَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا تَقُولُ عَذَلْتُكَا

لَكِنْ جَهِلْتَ مَقَالَتِي فَعَذَلْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنّكَ جَاهِلٌ فَعَذَرْتُكَا

وكان الخليل من الزُهاد في الدنيا المعرضين عنها، ويروى أن سليمان بن علي بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، والي فارس والأهواز، وجّه إليه لتأديب ولده، فأخرج الخليلُ إلى رسول سليمان خبزاً يابساً، وقال: كُلْ، فما عندي غيره، وما دمتُ أجده فلا حاجة إلى سليمان، فقال: له الرسول: فما أبلغه عنك؟ فأنشأ يقول:

أَبْلِغْ سُلَيْمَانَ أَنِّي عَنْهُ فِي سَعَةٍ وَفِي غِنًى غَيْرَ أَنِّي لَسْتُ ذَا مَالِ

سَخِيّ [1] بِنَفْسِي أَنِّي لا أَرَى أَحَدًا يَمُوتُ هَزْلا وَلا يَبْقَى عَلَى حَالِ

فالرِّزْقُ عَنْ قَدَرٍ لا العجزُ يُنقصُه وَلا يَزِيدُكَ فِيهِ حَوْلُ مُحْتَالِ

والفقر في النفس لا في المال تعَرِفُه ومثل ذاك الغِنى في النفس لا المال

والمال يغشى أناساً لا أصول لهَم كما تغشّى أصولَ الدّندِنِ البالي

فقطع عنه سليمان راتبه، فقال الخليل:

إنّ الذي شقّ فمي ضامِنْ للرّزق حتى يتوفّاني

حرمتني مالاً قليلاً فما زادك في مّالِك حرماني

(1) سخي يريد أن نفسه كريمة لا تتعلق بمال ، وهزلا : فقرا ، والدندن : أصول الشجر

فبلغت سليمان فأقامته وأقعدته ، وكتب إلى الخليل يعتذر إليه ، وأضعف راتبه ، فقال الخليل:

وَزَلَّةٍ يُكثِرُ الشيطانُ إنْ ذُكِرَتْ منها لَتعْجَبَ جاءت من سليمانا

لا تعجبَنَّ لخير زلَّ عن يدِهِ فالكوكب النحسُ يَسْقي الأرضَ أحيانا

وكان النضر بن شميل يقول: (أكلت الدنيا بعلم الخليل وكتبه ، وهو خُصّ (أي: بيت من القصب) لا يشعر به أحد[1].

ويُرْوَى عن أبي عبد الله سفيان الثوري الكوفي (ت161هـ) أنّه كان يقول: من أحبّ أن ينظر إلى رجلٍ خُلِقَ من الذهب والمسك ، فلينظر إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي. وقد توفى سنة 160هـ-170هـ.

وحتى نتعرف على أقواله في استقراء المادة اللغوية والنّحوية ، لابُدّ من تقديم بعض النصوص التي توضح ذلك من كتاب سيبويه وغيره من المصادر التي اعتمدت كثيراً على تلك الأقوال والآراء ، ويمكن تقديمها من خلال النقاط التالية:

1/ سأل سيبويه الخليلَ عن قول الشاعر:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فِي دِيارِنا تَجِدْ حَطَبا جَزْلا ونارا تَأَجَّجا

فقال: "تُلمم بدل من الفعل الأوّل، ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، فأراد أن يُفسِّر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر"[2] والشاهد في (تلمم) الذي جزمه الشاعر على أنّه بدل من فعل الشرط "تأت" ويرتبط هذا البدل بالدلالة؛ لأنَّ

(1) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ، ص : 169
(2) المرجع السابق، ص : 169

الشاعر فسّر به الفعل " تأت" أي مبدل منه. فتتبع الخليل نظير هذا الفعل في الأسماء ، فأشار إلى: (مررتُ برجلٍ عبدِ الله) وهذا استقراء واضح.

2/قال الشاعر:

من أجّلِك يالتي تيّمت قلبي وأنت بخيلةٌ بالوُدِّ عنِّي [1]

- الشاهد في هذا البيت نداء ما فيه " أل" و" يا التي " تشبه " يا الله " عند النحاة من حيث التركيب النحوي ، ولكن كيف علّل الخليل عدم جواز نداء ما فيه "أل"؟

قال سيبويه مجيباً عن السؤال: "وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه يا أيّها الرجلُ، ويا أيّها الفاسق، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا و ما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنَّك إنّما قصدت قصد شيء بعينه وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك: أضرب عن لتضربْ، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صرت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إياك.[2]

3/ " هَلُمّ" اسم فعل أمر معناه " ائتِ" و" تعال" وقد بيّن الخليل بن أحمد أصله، قائلاً: هي مركبة، وأصلها(ها) للتنبيه، ثم قال: لُمَّ أي: لُمّ بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً، ولأنّ اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون، ألا ترى أن الأصل

([1]) تيّمتِ قلبي: ذللت واستعبدته ، وعنّي بمعنى عليَّ

([2]) الكتاب ، ج2 ، ص: 197-198

وأقوى اللغتين – وهي الحجازية– أن تقول فيها: ألمُمْ بنا ، فلما كانت لام (هلمَّ) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها) كما تحذف لالتقاء الساكنين ، فصارت (هَلُمَ)[1]

وقد وردت (هَلُمَّ) في آي الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [2]، وإعرابها: اسم فعل أمر مبني على الفتح بمعنى " احضروا"وفاعله ضمير مستتر وجوباً.

فالخليل في هذه النماذج استقرأ قول العرب، فوجد ما يماثل (هَلُمَّ) فقاس عليه. وهناك الكثير من أقوال الخليل وآرائه النحوية في هذا المجال نجدها مبثوثة في تضاعيف كتاب سيبويه ؛ لذلك قال أبو العباس ثعلب: (الأصل والمسائل في الكتاب للخليل) وقال أبو الطيب اللغوي : (عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل) وقال السيرافي: (عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه ، وكل ما قال سيبويه : سألته أو قال، من غير أن يذكر قائله فهو الخليل)[3].

([1]) الخصائص ، ج3 ، ص:35

([2]) سورة الأنعام ، الآية ، 150

([3]) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، ص179.

سيبويه:

هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قَنْبَرْ مولى بني الحارث ابن كعب، ولُقِّب بسيبويه (رائحة التفاح)؛ لأنّ أمّه كانت ترقصه بذلك في صغره، وُلِدَ بالبيضاء (بلد بفارس) من سلالة فارسية، ونشأ بالبصرة ورغب في تعلُّم الحديث والفقه، إلى أن لحقه التأنيب ذات يومٍ بشأن حديث شريف من شيخه حمّاد البصري، قال ابن هشام: "وذلك أنّه جاء إلى حمّاد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم: ليس من أصحابي أحد ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حمّاد: لحنت يا سيبويه، إنّما معه أحد، ثُمّ مضى ولزم الخليل وغيره".[1]

وقد كان هناك خلاف بين مؤلفي كتب الطبقات والتراجم في ضبط (قنبر) والذي عليه معظم العلماء أنّها بفتح (القاف) وسكون (النون) ، ويؤيد هذا الضبط وقول الزمخشري في تمجيد سيبويه"

ألا صلى الإله صلاةَ صِدقٍ على عمرو بن عثمان بن قَنْبَرْ

فإن كتابه لم يُغْن عنه بنو قلمٍ ولا أبناء مَنْبَرْ

اعتماد سيبويه على الاستقراء:

اتخذ العلماء الأوائل منهجاً لجمع المادة اللغوية واستخلاص القواعد الكلية منها، فها هو سيبويه يستقري بالقرآن الكريم، وكلام العرب، ثمّ يستنبط من هذا الاستقراء نماذجاً لغوية.[2]

([1]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ص: 47-48

([2]) الكتاب بين المعيارية والوصفية ، أحمد ياقوت ، ص:44

لذلك يُعد الاستقراء من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها سيبويه في حشد الروايات والشواهد الشعرية والأمثال والأقوال المأثورة؛ لذلك حرص سيبويه على أن يسجل في كتابه كلام الناس الفصيح الذي يستعملونه في حياتهم، ومن عباراته الدّالة على ذلك (قال الناس) وهذا يتطلب تتبعاً لقول الناس الذين يقصدهم سيبويه، كما سجل بعض الجُمل والأمثال المأخوذة من (اللغة المنطوقة) وما يندرج تحتها من حوار يدور بين شخصين على الأقل، ومن المعروف أن الراوية أو الأعرابي، أو المصدر البشري يلجأ – في بعض الأحيان – إلى التغيير في لهجته التي جُبِلَ عليها؛ لذلك حرص سيبويه على أن يقول في بعض تعليقاته على ما استقراه أو سمعه أو رواه: (وسمعنا من العرب من يرويه (يقصد أحد الشواهد) ويروي القصيدة التي فيها البيت وهكذا)[1]

وحرص سيبويه على تسجيل بعض الجُمل والعبارات التي وردت على ألسنة الناس في الحياة اليومية[2] وكان يطيل الوقوف في تحليلها وربطها بالمعنى الذي يُعد (السياق الاجتماعي) في معالمه الأساسية؛ لأنَّه يساعد في تفسير المعنى والتوصل إليه، ومن أمثلة ذلك النص الآتي:

" وأمّا قول الناس: كان البُرُّ قَفِيْزيْنِ، وكان السّمْنُ مَنَوَيْنِ، فإنّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأنّ الدرهم هو الذي يُسعّر عليه فكأنّهم إنَّما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون : البُرُّ بستين، وتركو ذكر البُرّ استغناء بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب؛ لأنَّ المخاطب قد علم ما

([1])الكتاب ، ج2 ، ص:20

([2]) أصول النحو العربي ، محمود سليمان ، ص: 192

يعنى، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن البُرّ كما سأل الأوّل عن ثمن الدرهم، وكذلك هذا وما أشبهه فأجراه كما أجرته العرب".[1]

وأخذ سيبويه العلم عن الخليل بن أحمد، وعن يونس وعن عيسى بن عمر، وغيرهم، وكان الخليل يقول له حين يأتي إليه: (مرحباً بزائر لا يُمَلُّ) وكان لا يقولها إلا لسيبويه.[2]

وكان من ثمار تلك الصحبة الطيبة تأليف سيبويه لكتابه الذي قال عنه أبو عثمان المازني (ت247هـ): "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"، وكان أبو العباس المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: هل ركبتَ البحرَ! تعظيماً لكتاب سيبويه واستصعاباً لما فيه. وحين أراد الجاحظ الخروج إلى محمد بن عبد الملك المعروف بالزيات (ت213هـ) فكّر في شيء يهديه إليه، فلم يجد أشرف من كتاب سيبويه، وقال الجاحظ للزيات: أردتُ أن أهدي لك شيئاً، ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر شيئاً أشرفَ من هذا الكتاب، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء، فقال: "والله ما أهديت إليّ شيئاً أحب لي منه".

مناظرة سيبويه للكسائي:

وهي مشهورة في تاريخ الدرس النحوي؛ لأنّ سيبويه توفى بعدها سنة 180هـ، فقد ذهب الكسائي إمام النحو الكوفي إلى أنه يجوز أن يقال: "كنتُ أظنُّ أن العقربة أشدَ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها" وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز أن يقال:

(1) البُرُّ : حَبّ القمح ، والقفيز : مكيال كان يكال به قديماً ، يختلف مقداره من بلاد إلى أخرى. والمنا: معيار قديم كان يكال به أو يوزن ومثله المنّ ، والكرّ: مكيال لأهل العراق يعدل ستون قفيزاً أو أربعون إردباً.
(2) أصول النحو العربي ، ص: 180

"فإذا هو إياها" ويجب أن يقال: "فإذا هو هي" وقد عُرفت هذه الرواية باسم (المسألة الزُّنبورية) وهي تجري على النحو الآتي:

" قدم سيبويه بغداد، فعزم أبو الفضل يحيى بن خالد البرمكي (ت 190هـ) على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً، ولما حضر الكسائي سأل سيبويه، تسألني أو أسألك؟ فقال سيبويه: سَلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: "فإذا هو هي"، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو، (خرجتُ فإذا عبد اللهُ القائمُ أو القائمَ ، فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكم؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين (البصرة والكوفة) فيُحضرون ويُسألون. فقال يحيى: أنصفتَ، فأحْضِروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة ألف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصرة".

وقد جادل أصحاب سيبويه في نزاهة تلك المناظرة والملابسات المصاحبة لها، دون الجدل في مبادئها وأسسها، فقال قائلون: إنّ الأعراب الذين شهدوا للكسائي كانوا من الذين أقام فيهم الكسائي وأخذ عنهم اللغة، وقال آخرون: إنهم رُشوا، أو علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فوافقوه، وقال آخرون: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى بن خالد البرمكي: مُرْهُمْ أن ينطقوا بذلك؛ فإن ألسنتهم لا تطاوعهم عليه.[1]

وبعد هذا العرض لتلك المسألة أو المناظرة التي جرت بين العالمين الجليلين نشير إلى أن إعراب: (فإذا هو هي) كما يأتي:

([1]) أصول النحو العربي ، ص: 181-182

إذا: حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

هي: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وقال البصريون: "إنّما قلنا إنّه لا يجوز إلاّ الرفع، أي: لا يقال: "إياها مكان هي"؛ لأنَّ "هو" مرفوع بالابتداء، وخبرا عنه إلاّ ما وقع الخلاف فيه، فوجب أن يكون مرفوعاً ولا يجوز أنَّ يكون منصوباً بوجه ما، فوجب أنَّ يقال: فإذا هو هي، فـ(هو) راجع إلى الزنبور لأنَّه مذكر و(هي) راجعة إلى العقرب لأنَّها مؤنث.

وقد أشار العلماء إلى أنَّ قول سيبويه هو وجه الكلام، مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾ [1] ، وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [2].

أمَّا عن قول الكسائي: (فإذا هو إياها) فإعراب (إياها) يمكن تقديمه على النحو الآتي:

إياها: (إيا) ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، وأصل التركيب (فإذا هو يساويها)، أو (فإذا هو يشابهها) ثُمّ حُذِفَ الفعل فانفصل الضمير بعد أن كان متصلا، و"ها" علامة على الغائبة لا محل لها من الإعراب.

وهناك وجه إعرابي آخر ل" إيا" وهو أنّه مفعول مطلق على أن التقدير: (فإذا هو يلسعُ لسعتها)، ثُمّ حُذِفَ الفعل ثمّ حُذِفَ المضاف "لسعة" وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (ها) التي تحولت إلى (إياها).

([1]) سورة طه ، الآية : 20

([2]) سورة الأعراف ، الآية : 108

وقد أشار العلماء إلى أن قول الكسائي والكوفيين: "فإذا هو إياها" من الشاذ الذي لا يُعْبأ به كالجزم بـــ (لن) والنصب بـــ (لم) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس وهذا دليل استقرائي.

وقد دلّه الاستقراء على أن الكلام لابد أن يُبنى من ركنين هما: المسند والمسند إليه، وأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً، أمّا المسند فقد يكون اسماً، وقد يكون غير اسم، يقول: وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه[1]، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابُدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل من بُد من لآخر في الابتداء.[2]

وقد هداه الاستقراء أيضاً إلى أنّ الكلام العربي مبني ومعرب، وذلك في حديثه عن (باب مجاري أو آخر الكلم من العربية)[3] فهو بعد أن يحدد أقسام الكلمة، بدأ يحدد ما يطرأ على الكلمة حين تدخل في الجملة ، وهو ما يُعرف بالإعراب والبناء[4] : فهو ثبات حركة الآخر مهما تغيّرت الحالة التركيبية.

فقد جعل سيبويه أحوال الكلمة ثمانية: أربعة للإعراب، وأربعة للبناء، كما أنه وضع مصطلحات لكل نوع، وقرن بينهما (النصب والفتح، الجر والكسر، الرفع والضم، الوقف والسكون).

([1]) المبني عليه : تعبير أطلقه سيبويه على الخبر ، ويحمل هذا التعبير فكرته عن الإسناد ، لأن الذي يبني على شيء لابد أن يكون هذا الشيء أساساً له حتى يسند إليه . (ينظر: دروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ، ص32.

([2]) الإسناد : يشمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالمبتدأ أو الفاعل مسند إليهما ، الخبر والفعل مسندان ، فالخبر لابد أن يبنى على المبتدأ والفعل لابد له من اسم.

([3]) الكتاب ، ج1 ، ص: 23

([4]) دروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ، ص: 18.

وقد تبيّن له من خلال الاستقراء، أن الإعراب لا يكون إلاّ في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة.

وهذا كله يصوّر لنا ما بذله سيبويه – رحمه الله– فأخرج لنا كتاباً أكسبه فخار الأبد، فإنّه شاهد صدقٍ على علو كعبه في هذا الفن.

الفصل الثالث

وظيفة الاستقراء في إيجاد قواعد النَّحو

المبحث الأول: وظيفة الاستقراء في تقسيم الكَلِم إلى زُمرٍ ثلاث.

المبحث الثاني: وظيفة الاستقراء في بيان الإعراب والبناء.

المبحث الثالث: وظيفة الاستقراء في إيجاد حكم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

المبحث الأول : وظيفة الاستقراء في تقسيم الكلم إلى زُمَرٍ ثلاث:

إنَّ مرحلة الاستقراء امتدَّت إلى القرن الرابع الهجري عند بعض النحاة، مع أنَّ التأليف النَّحوي الذي تظهر فيه ثمار الاستقراء ظهر في القرن الثاني الهجري، لم يكن الاستقراء دفعة واحدة، فقد حصل تداخل حميد، إذ كان اختباراً موضوعياً للاستقراء، تكرر غير مرة حتى اتخذ النحو العربي شكله الموروث في القرن الرابع الهجري. فالاستقراء في حقيقته استقراءات، والتحليل تحليلات، والتفسير تفسيرات.

فالتحليل تنظيم رياضي لمعطيات الاستقراء، بفرز هذه المعطيات فرزاً هرمياً من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المركب، بتحويل المعطيات من عناصر متباينة في مجموعة كلية إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئية، تنحل صفة صفة، أي مجموعة مجموعة لكي تتحول الصفة إلى معيار رمزي مجرَّد بسيط يدل على موصوف غير رمزي هو مادة الاستقراء، وهذه الدلالة الاستلزامية هي القوة التي تجعل المعيار مولداً لنماذج كثيرة تشبه الموصوف، وإن لم تكن ضمنه، فإذا كانت صيغة (فاعل) مصححة من غير إعلال هي الصفة المشتركة للكلمات (ضارب، لاعب، عامل، كاتب، شارب) فإن إعمال هذه الصفة المشتركة – صيغة فاعل– على كلمة (زَمُن) يستنتج كلمة (زامن) وهي كلمة مشاكلة في شكلها العام للكلمات السابقة، لكنها لم تكن منها.

إذن مادة التحليل هي الاستقراء، لكن نتائجه أكبر من مادة الاستقراء؛ لأنَّ التحليل لا يستطيع أن يرتفع فوق منطقة الاستقراء، إلاَّ إذا حوَّل مادة الاستقراء إلى شيء يخف وزنه، وتزداد قيمته، وهو المعيار.

لعلَّ أصعب شيء في بناء العلوم تحديد القاعدة المركزية الأولى في التحليل، إذ إنَّ القواعد الأخرى ستتكئ عليها وتشتق منها، وإذا كان الصواب فيها يعكس قوة العلم، فإنَّ الخطأ فيها ولو كان بسيطاً مُؤذِنٌ بانهيار ذلك العلم، ولو بعد حين، لهذا تُعَدُّ القسمة الثلاثية المعروفة للكلمة في العربية: الاسم، والفعل، والحرف. أهمَّ قاعدة تحليلية في النحو العربي، إذ يدخل منها متعلمو العربية إلى علم النحو العربي، ومحال أن يفهم النحو العربي من لم يميِّز بين الاسم والفعل والحرف؛ لأنَّ أبواب النحو كلها قائمة عليها[1].

الطريق إلى تقسيم الكلمة:

لما كانت اللغة جيشاً ضخماً مبعثراً من الكلمات، كان تنظيمها الخطوة الأولى لبناء منظومة نحوية قوية، إذ يروى أنَّ عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه– ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدولي – إن صحَّت– فيها: (الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف. فالاسم ما أنبأعن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى وليس باسم ولا فعل، وفي رواية: والحرف ما أوجد معنى في غيره، وقيل في رواية ثالثة: والحرف أداة بينهما[2].

أهمية التقسيم:

إنَّ تطرق النحاة إلى تقسيم الكلام في أولية الدرس اللغوي دليل على إدراكهم حقيقة علمية الكلام ودقائقه وتعقيده، وأنه مؤلف من مفردات متنوعة مستقلة متباينة في الخصائص والمعاني والوظائف، وأن بين تلك المفردات روابط لفظية ومعنوية تقوم

(1)- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، عمَّان، دار لشروق، ط1، 2002م، ص: 109.
(2)- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، السَّيِّد حسن الصدر، ص: (49، 51، 53).

بدور التنسيق والتأليف. وبينوا – من خلال استقراء كلام العرب– أن هذا التأليف لا يتأتى إلاّ من اسمين، نحو: (الله إلهنا) أو من اسم وفعل، نحو: (قام عمرو) وأنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتألف الكلام العربي من فعلين أو من فعل وحرف أو من حرفين[1].

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التفريق بين تلك المفردات التي يتألف منها الكلام مع محاولة تجريد[2] كل نوع على حده، والتركيز على القيم الأخلاقية المتمثلة في ذكر الخصائص الشكلية التي تميّز كل نوع عن الأخر، يقول الزجاجي: "... إنَّ هذه الأشياء مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب، وكل منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجه ينفرد به، فلما كان كذلك وجب الفرق بينهما، وأن يوسم كل جنس بأشكال الأشياء به"[3].

ومن مجموع كلام الزجاجي ندرك أن تقسيم النحاة للكلام كان وراءه أغراض توصلوا من خلالها إلى نتائج مهمة ظهرت أثارُها جلياً في توجيه منهج النحاة العلمي والتعليمي، ومن أهمَّ تلك الأغراض:

1- التمييز بين المفردات المتباينة في الكلام العربي، حتى يسهل على الباحث دراسة كل واحدة منها بالدِّقة العلمية.

2- معرفة أصناف هذه المفردات من حيث الشكل والمعنى والوظيفة.

3- معرفة وظائف هذه المفردات في تأليف الكلام.

([1])- الأصول، ابن السراج، ج1، ص: 41. سر صناعة الإعرب، ابن جني، ج1، ص: 288.
([2])- يقصد بالتجريد هنا: إيجاد المصطلحات التي تدل على الأقسام المتباينة، ينظر: مناهج البحث في اللغة ، تمام حسّان، ص: (201 – 202).
([3])- الإيضاح، الزجاجي، ص: 43.

4- تسهيل فهم عملية الكلام على متعلمي العربية؛ لأنَّ عملية الكلام معقدة، فإذا قسِّمت وجزِّئت وفصِّلت حصلت منها الفائدة[1]، وهذه الفائدة تتعلق بجانب المنهج التعليمي، في حين أنّ الفوائد الأخرى السابقة تتعلق بجانب المنهج العلمي في النحو العربي.

وهذه الأهمية التي كان النحاة يسعون وراءها في التقسيم لا ينكرها علم اللغة الحديث، بل يرى أن التقسيم من الركائز المهمة في وصف اللغة، فهي لا تقل أهمية عن الاستقراء والتقعيد، يقول أحد كبار أنصار المنهج الوصفي: "والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي – أيَّاً كان نوعه – ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائهاً في فوضى المفردات المبعثرة"[2].

تقسيم الكلام قبل نحاة العربية:

ارتبط تقسيم الكلام بالدرس اللغوي والنحوي ارتباطاً قوياً منذ أقدم العصور، حيث طُبِعَ الدرس اللغوي بطابعه الخاص، ووجه منهج دراسته في النحو الهندي واليوناني ثم العربي، وما تزال تلك الأقسام مستعملة في عدد كبير من مدارس اللسانيات الحديثة[3].

التقسيم عند الهنود:

أمَّا التقسيم في النحو الهندي فقد قام حوله جدال أدَّى إلى ظهور مدرستين:

أ/ مدرسة ترفض التقسيم أساساً، وترى أن لا طائل وراءه، وذلك لأنَّها ترى استقلالاً للوحدة الصوتية ولا وجود مستقل للكلمة خارج نطاق الجملة[4].

([1])- المرجع السابق، ص: 43-44.
([2])- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص: 201 – 202.
([3])- أسس علم اللغة، ماريوباي، ص: 266.
([4])- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 44- 45.

ب/ ومدرسة ثانية تعتمد التقسيم في درسها اللغوي وتعتدُّ به؛ لأنها تعِدُّ الجملة مجموعة من الكلمات المتتالية، وعرِّفت الكلمة على أنها الصوت الذي يحمل معنى، ثمّ قسِّمت الكلمة إلى أربعة أقسام: الاسم، والفعل، وحروف الجر، وأدوات التصدير.

1- الاسم عندهم: ما دلَّ على موجود كفكرة أساسية، ويشمل الضمير.

2- الفعل: ما دلَّ على حدث، أو ما حوى معنى الحدث الواقع كفكرة أساسية، وهو ثلاثة أقسام: الماضي، الحاضر، المستقبل.

3- حروف الجر: وهي الكلمات التي تحمل معنى إضافياً للفعل والاسم، وقيل: هي ما ليس له معنى مستقل عن الاسم أو الفعل الذي يتصل به، وحين يفصل عن الاسم أو الفعل لا تجد له معنى في ذاته.

4- أدوات التصدير: (PARTICULES)[1]: وهي ما عدا جميع ما ذُكر[2].

التقسيم عند اليونان:

أمَّا التقسيم عند اليونان فقد مرَّ بمراحل متعددة، في بادئ الأمر قسَّموا الكلام إلى قسمين كبيرين (الاسم، والفعل) وقد ميّز أفلاطون بينهما[3]، ثمّ تناول أرسطو الحديث عنهما في كتابه (العبارة)[4]، وكان تقسيمه – هذا- قائماً على أساس منطقي فلسفي وهو فكرة الموضوع والمحمول، فالأسماء – عنده – هي التي تقبل أن تكون موضوعاً، والأفعال هي التي تكون محمولاً[5].

([1])- من المصطلحات النحوية القديمة ويقصد بها: الوحدات النحوية الوظيفية التي تحتل صدارة الكلمة وتغير معناها، كحروف النصب في العربية، وأحرف المضارعة وأداة التعريف، ينظر: Dictionnoirede Linguistiguegeorge Mounius.

([2])- المرجع السابق، ص: 250.

([3])- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص: 89.

([4])- العبارة، أرسطو، ج1، ص: 110، قضايا لسانية، عبد العزيز حليلي، ص: 92.

([5])- العبارة، أرسطو، مرجع سابق، ص: 111.

فعرَّف الاسم على أنَّه: (لفظةٌ دالةٌ بتواطؤٍ مجردةٌ من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده)[1]. والملاحظ في حديثه عن الاسم:

1- أنَّه قصره على حالة الرفع فقط دون النصب والخفض، ويرى أنَّ الحالتين الأخيريتين إنَّما هما من حالات الاسم وليستا من الأسماء حقيقة، فقال: "فأمَّا الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييراً آخر مما أشبه ذلك، فليس باسم، لكنه تصريف من تصاريف الاسم"[2].

2- وقصر الاسم – كذلك – على حالة الإثبات دون النفي، فقال: "فأمَّا قولنا: "لا إنسان" فليس باسم ولا وُضِعَ له أيضاً اسم ينبغي أن يسمى به، وذلك أنَّه ليس بقول ولا سالبة، فليكن اسماً غير محصّل[3].

أمَّا الفعل فقد أُطلق عليه لفظ (الكلمة) وعرَّفها بأنَّها: (ما يدل على زمان، وليس واحداً من أجزائها يدل على انفراده، وندرك – كذلك – عندما تحدث عن الفعل، أنَّه:

1- قصره على الفعل الدَّال الزمان الحاضر، وأمَّا الماضي والمستقبل فلا يسميهما فعلاً، وإنَّما هي – عنده – من زمن الفعل، قال: (قولنا: (صحَّ) الذي يدل على الزمان الماضي، أو (يصح) الذي يدل على الزمان المستأنف ليس بكلمة، لكن تصريف من تصاريف الكلمة.

2- قصر – كذلك – الفعل على حالة الإثبات دون النفي، قال بعد أن مثّل الفعل بـــ(صَحَّ): (وأمَّا قولنا: (لا يصح) فليس بكلمة[4].

([1])- قضايا لسانية، عبد العزيز حليلي، ص: 92.
([2])- العبارة، مرجع سابق، ص: 109.
([3])- المرجع السابق، ص:109.
([4])- العبارة، أرسطو، ص: 1111.

إلاَّ أنَّ التقسيم الذي تطرق إليه أرسطو لم يستمر الحال عليه، إذ أضاف السفسطائيون[1] أقساماً أخرى، كأداة التعريف، وميَّزوا بين الاسم العام والعلم، وألحقوا الصفة بقسم الأسماء، وميَّزوا كذلك بين الاسم والفعل من حيث دلالة الأوَّل على الجنس والعدد، ودلالة الثاني على الزمن والجهة[2].

وظهر في المرحلة الأخيرة في القرن الثاني قبل الميلاد عالم النحو الإسكندري (دونيس دو تراكس) فقسَّم الكلام اليوناني تقسيماً جديداً، وعلى يده بلغ التقسيم ثمانية[3]:

1- None، وفي اللاتينية enema، ويقصد به الاسم بما فيه الصفة.

2- Verbe، وفي اللاتينية Rhema، و يقصد به الفعل، وترجمته الحرفية (الكلمة).

3- Participe، وفي اللاتينية metoche، ويقصد به اسم الفاعل واسم المفعول.

4- Adverbe، وفي اللاتينية epirrhema، وهو الظرف، ويشمل حروف النداء.

5- Pronone، وفي اللاتينية antonymia، ويقصد به الضمائر.

6- Article، وفي اللاتينية arthron، ويشمل عندهم أداة التعريف، واسم الموصول.

7- Prepasition، وفي اللاتينية prothesis، ويقصد بها حروف الجر.

8- Conjonction، وفي اللاتينية syndesmas، ويقصد بها الروابط.

تقسيم الكلام عند نحاة العربية:

لاحظ نحاة العربية أنَّ الكلام يتألف من مجموع مفردات صوتية دلالية مستقلة أطلقوا عليها مصطلح (الكلمة) وينطق (كَلِمة) و (كِلْمَة)[4]، وهي في ترابطها تؤدي إلى معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

([1])- السفسطائيون: نسبة إلى السفسطة: وهي مدرسة يونانية عاصرت أرسطو، وكانت تتظاهر بالحكمة وتقيم جدالها على القياس الباطل.

([2])- قضايا لسانية، مرجع سابق، ص: 89.

([3])- النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص: 89.

([4])- الأولى حجازية، والثانية تميمية، ينظر العين: مادة (ك، ل، م) ج5، ص:378.

وعندما نرجع إلى مؤلفات النحو العربي يمكننا أن نلخص جهود نحاة العربية في دراسة الكلمة في عدَّة نقاط:

الأولى: تعريف الكلمة:

لم نجد في حوزة أوائل نحاة العربية – وإن كنّا ندرك مفهوم الكلمة عندهم – تعريفاً صحيحاً لها، وإنَّما انبروا إلى تقسيمها مباشرة، كما كان الحال عند سيبويه حين قال: "الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[1]، وهكذا استمرَّ الحال عند النحاة اللاحقين، ولم يتطرق إلى تعريف الكلمة منهم إلاَّ القليل، فعرَّفها الزمخشري بأنَّها: (اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع)[2]، وبيَّن الشارح[3] أنَّ (اللفظة) الواردة في تعريف الزمخشري هي جنس للكلمة؛ لأنَّها تشمل المهمل والمستعمل بخلاف الكلمة، فإنّها لا تطلق إلاَّ على المستعمل، ومن هنا كانت اللفظة أعمَّ من الكلمة، لذلك قال ابن مالك[4]:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمَّ حرف الكلم

واحده كلمة والقـــــول عم وكلمة بهـــا كـــــلام قد يؤم

حيث تشمل الكلمة وغيرها، فكل كلمة لفظ، وليس كل لفظ كلمة.

وتبعه في ذلك الاستربـاذي مع الإشارة إلى أنَّ الكلمة والكلام مشتقان من (الكَلْم): وهو الجرح؛ لتأثيرهما في النفس[5].

([1])- الكتاب، ج1، ص: 14.
([2])- المفصل، الزمخشري، ص: 6.
([3])- هو ابن يعيش في شرح المفصل، ج1، ص: 18 – 19.
([4])- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص: 9.
([5])- شرح الكافية، الإستربـاذي، ج1، ص: 2.

و أمَّا ابن مالك فقد عرَّفها بتعريف قريب من الأوَّل، فقال: "هي لفظٌ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه"[1] وهذا ما اعتبره السيوطي أحسن الحدود، فقال: "وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة، وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه"[2] مبيناً أنَّ قوله: "أو منوي معه" يشير إلى الضمائر المستترة وجوباً كـــ(أنت) في قولهم: "قُمْ" أو جوازاً (هو) في قولهم: "ذهب" كما أنَّ لفظ (معه) يشير به إلى الفرق بين ما ينويه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة لعدم توافر عنصر اللفظ فيها.

وهذا يعني أنَّ مفهوم الكلمة عند هؤلاء النحويين: ما تحقق فيه ثلاثة أركان: الصوت، والاستقلالية، والدلالة المفردة، ونجد مصطلح الكلمة عندهم مستخدما في ثلاثة معانٍ[3]:

1- اللفظ المفرد الذي لا يدلّ جزءٌ منه على معناه[4]، وهو المعنى الحقيقي والغالب لمصطلح الكلمة عند النحاة، ويقصد بالدلالة هنا، الدلالة الوضعية.

2- أحد جزئي العلم المضاف كلفظ (عبد) في نحو: (عبد الله) و هذا المعنى مجازي.

3- الكلام (الجُمل المفيدة) وهو نادر، وقد ورد في قوله تعالى على هذا المعنى:﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾[5].

([1])- شرح التسهيل، ج1، ص: 1.
([2])- همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص: 4.
([3])- همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص: 4.
([4])- شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 15 – 16.
([5])- سورة التوبة، الآية: 40.

وبناءً على استعمال الكلمة عندهم نجد أنَّ أقل ما تكون عليه الكلمة في العربية حرف واحد[1]، وما كان كذلك لا سبيل إلى التكلم به وحده، وهذه الحالة قليلة في كلام العرب، وهي تكون في الحروف (الأدوات) والضمائر، ولا تكون في الاسم ولا الفعل[2].

الثانية: إجماعهم على التقسيم الثلاثي:

أشرنا – فيما سبق – أنَّ سيبويه قسَّم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، فعُدَّ بذلك أوَّل من أشار إلى التقسيم الثلاثي في العربية – وإن كانت ثمة روايات تشير إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه – ثُمَّ لم ينكر النحاة بعده هذا التقسيم، بل أجمعوا عليه، حكى ذلك الزجاجي[3]، وابن فارس[4]، وابن هشام[5]، ومجموعة من النحاة، إلاَّ أنَّه نُقل عن الفراء ما قد يشير إلى خروجه عن هذا الإجماع، وذلك عند إشارته إلى أنَّ (كلاَّ) ليس واحداً من هذه الأقسام التي أشار إليها سيبويه، بل جعله نوعاً واقعاً بين الاسم والفعل[6]، لكن بعض العلماء أشار إلى أنَّه لا يفهم من كلامه هذا خرق الإجماع؛ لأنَّه لم يحكم على (كلاَّ) بأنَّها غير داخلة في الأقسام الثلاثة، وإنَّما توقف فيها، وهل هي اسم أم فعل؟ وذلك لتعارض الأدلة عنده، والقول بأنَّها أحدهما ليس حكماً بأنَّها غيرهما[7].

([1])- المراد بالحرف هنا: الصامت مع الصائت، وهذا لا يكون إلاَّ في الحروف ذات الدلالة الميستقلة، كضمير الرفع المتصل، واو الرفع.
([2])- الكتاب، ج1، ص: 216 – 219.
([3])- قال في الإيضاح، ص: 41: (أوَّل ما نذكر إجماع النحويين على ان الكلام اسم وفعل وحرف).
([4])- قال في الصاحبي، ص: 89: (أجمع أهل العلم أن الكلام على ثلاثة اسم وفعل وحرف).
([5])- قال: (واعلموا أنهم أجمعوا - إلاَّ من لا يعتد بخلافه – على انحصارها في ثلاثة) انظر: شرح الملحة..
([6])- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ج1، ص: 25.
([7])- المرجع السابق، ص: 28.

لكن – رغم حكاية الإجماع – فهناك من العلماء من أشار إلى قسمٍ رابعٍ سماه (الخالفة)، ويريد به ما أطلق عليه جمهور النحاة لفظ (اسم الفعل) وهذا ما اختلفت فيه أقوال العلماء إلى سبعة مذاهب:

1- منهم من يرى أنَّه حقيقي، وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب جمهور البصريين[1]، وتبعهم ابن جنى[2] والسيوطي[3].

2- ومنهم من يرى أنَّه فعل حقيقي، ونسب ذلك إلى الكوفيين[4].

3- ومنهم من يرى أنَّ مدلوله لفظ الفعل لا حدث ولا زمان، بل تدل على ما تدل علة الحدث والزمان[5].

4- وقيل هي اسم بمعنى الفعل، أي: أنَّ دلالته على الحدث والزمان بالوضع لا بالصيغة كالفعل[6].

5- ومنهم من يميل إلى أنَّه قسمٌ رابعٌ مستقل للاسم والفعل والحرف، ونسب ذلك إلى أبي جعفر بن صابر، وسماه (الخالفة)[7].

6- وقيل هو اسم للمصدر، ثمَّ دخلها معنى الطلب[8].

7- ومنهم من فصَّل في الأمر، فاعتبر ما استعمل منه ظرفاً أو مصدراً باقياً على اسميته، نحو: رويد زيداً، ودونك زيداً. وما عداه فعل كـــ(نزال، وصه)[9].

([1])- الكتاب، ج1، ص: 241.
([2])- الخصائص، ج3، ص: 34 - 51.
([3])- همع الهوامع، ج5، ص: 119.
([4])- المرجع السابق، ص: 121.
([5])- المرجع نفسه، ص: 122.
([6])- شرح الأشموني، ج3، ص: 195.
([7])- بغية الوعاة، ج1، ص: 311.
([8])- همع الهوامع، ج5، ص: 121.
([9])- أقسام الكلام العربي، فضل الساقي، ص: 34 – 35.

الثالثة: أساس التقسيم عندهم:

لم يكن تقسيم النحاة الأوائل الكلمةَ اعتباطاً، وإنَّما كان قائماً على أسس كانوا يراعونها – وإن لم يصرِّحوا بها – ويمكن أن نستخلصها من تعريفاتهم لكل قسم، وهذا ما فعله النحاة من بعدهم، حين أشاروا إلى الأسس التي قام عليها تقسيم أسلافهم.

فكان منهم من راعى الجانب النفسي في عملية الاتصال وما يراعيه المتكلم ويقصده من التعبير، فوجد أنَّ التقسيم الثلاثي جاء بناءً على أنَّ الكلام إنَّما وضع للتعبير عن المعاني التي تدور في النفس ويراد إيصالها إلى غيره، والمعاني التي يُعبِّر عنها المتكلم ثلاثة: معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يرتبط أحدهما بالآخر. ولا يوجد معنى رابع، فأطلق النحاة – حينئذٍ – على كل معنى اسماً خاصاً، فكان التقسيم بذلك ثلاثة. ثُمَّ أكَّد أصحاب هذا الاتجاه دليل الحصر في ثلاثة: بأنَّ هذه الأقسام تعبِّر عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، وهذا استقراء واضح، ولو كان ثمة قسم رابع لم يقف عليه النحاة لكان له معنى لا يمكن التعبير بإزاء ما سقط، فلا تتم عملية الاتصال[1].

ومنهم من راعى الجانب الدلالي للمفردات التي يتألف منها الكلام (الجملة) فأشار في بيانه في أساس التقسيم أنَّ الكلمة: إمَّا أن تدل على معنى في نفسها أو لا، فإن لم تدل فهي الحرف، وإن دلَّت: فإمَّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فالأوَّل الفعل، والثاني الاسم[2].

([1])- أسرار العربية، الأنباري، ص: 23.

([2])- شرح الكافية، الإستراباذي، ج1، ص: 7.

ومنهم من كان يراعي الجانب العقلي المنطقي، فبيَّن بواسطة ذلك دليل الحصر، وهو أنَّ المعاني الثلاثة: ذات، وحدث، ورابط للحدث. فالذات: الاسم. والحدث: الفعل. والرابط: الحرف[1].

وقد حاول بعض العلماء الذهاب إلى أبعد الحدود والخروج عن دائرة العقل، فبينوا أنَّ أساس التقسيم عند النحاة ثلاثة[2]:

1- الأثر الذي أورده الزجاجي في أماليه بسنده المروي عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وفيه قال: (الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف). وعليه قام إجماع النحاة.

2- الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو بن العلاء و الخليل و سيبويه، والذين من بعدهم.

3- الدليل العقلي، وسماه ابن هشام (القسمة الدائرة بين النفي والإثبات)[3]، وأشار في ذلك إلى تلك الأقوال السابقة آنفاً في بيان أساس التقسيم.

وأخيراً يمكننا القول بأنَّ النحو العربي وأحكامه أسّسا على غرض الإفادة إذ يجعل من الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب اللذين يتداولان الخطاب بقصدية تامة.

([1])- كشف المشكل، الحيدرة اليمني، ص: 168.

([2])- المرجع السابق، ص: 167 – 168.

([3])- وهذا ما يسمى في أصول النحو (السبر والتقسيم) وهو مسلك عقلي من مسالك التعليل في النحو العربي.

المبحث الثاني: وظيفة الاستقراء في بيان الإعراب والبناء:

لا شك أنَّ علماء العربية بذلوا جهداً كبيراً للمحافظة على فصاحة اللغة العربية، فدرسوا أصواتها، ووقفوا على مدلول ألفاظها، ووصفوا جملها وتراكيبها، وبيَّنوا سنن العرب في كلامها، لكنهم أعطوا النحو من الاهتمام ما لم يعط غيره من العلوم اللغوية، حتى كادوا يسمونه علم العربية، وأعطوا الإعراب من الاهتمام ما لم يعط باب من أبواب النحو، حتى أصبح النحو عندهم علم الإعراب، وكأنَّ العربية هي الإعراب.

إنَّ هذا الاهتمام يدفع إلى الحيرة والاستغراب، ويدعو إلى التساؤل عن كُنْه الإعراب والاستفهام عن أسباب وجوده، ولكي تتضح هذه التساؤلات لا بُدَّ أن نلقي الضوء حول مفهوم الإعراب والبناء.

مفهوم الإعراب:

حدَّه لغةً: أجمع اللغويون على أنَّه جذر (ع، ر، ب) دال على الإفصاح والإبانة والتوضيح[1]. وأيضاً هو مصدر الفعل (أعرب) وهو المشترك اللفظي، قال الأشموني: "الإعراب في اللغة مصدر (أَعْرَب)، أي: أبان وظهر أو غيَّر و أزال، عَرَب الشيء وهو فساده، وتكلم بالعربية، أو أعطى العربون، أو وُلِدَ له خيل عراب"[2].

وإذا حاولنا معرفة الأصل الذي اشتق منه الإعراب، فإننا نقتصر على: أبان، وحسَّن، وغيَّر، وتكلم بالعربية، ولم يلحن؛ لتعلق هذه الألفاظ بالجانب اللغوي.

مفهوم الإعراب اصطلاحاً:

عرَّف النحاة الإعراب اصطلاحاً بطريقتين:

([1])- الصحاح، مادة (ع، ر،ب).

([2])- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبَّان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، ج1، ص: 96 – 97.

الأولى: انطلاقاً من نظرية العامل[1]، وذلك ليستبعدوا حركات تكون في آخر اللفظ وليست بإعراب، كحركة البناء، وحركة الإتباع، ونحوهما، قال ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ. والمقدَّر كالذي في آخر (الفتى) في قولك: (جاء الفتى، ورأيتُ الفتى، ومررتُ بالفتى. فإنَّك تقدِّر الضمة في الأوَّل، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدَّر هو الإعراب"[2].

وبتمعن هذا التعريف ندرك أنَّ الإعراب هو في حقيقة أمره علامات الإعراب، فهي التي تظهر على آخر بعض الألفاظ، ويتعذر ظهورها على نهاية بعضها الآخر، وقد صرَّح بذلك ابن هشام إذ قال: "فإنَّك تقدر الضمَّة في الأوَّل، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث، لتعذر الحركة فيها" ثمَّ قال: "وذلك المقدَّر هو الإعراب"، وقد أفصح السيوطي عن ذلك في قوله: "وحدَّه على هذا: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في محل الإعراب. والمراد بالأثر: الحركة والحرف والسكون والحذف، والمقدَّر ما كان في المقصور ونحوه"[3].

فبيَّن علامات الإعراب هي الإعراب، ولا فائدة عملية ترجى من إعطاء مفهوم لعلامات الإعراب مختلف عن الإعراب، ولا يمكن تصور شيء في اللفظ غير حروف بنائه وحركاته وعلامات الإعراب.

([1])- العامل عند النحاة: هو ما عمل في غيره من رفع أو نصب أو خفض، أو جزم، وجملة العوامل أربعة: معنوي، وفعل، واسم، وحرف. دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعى بن يوسف، الكويت، 1430هـ ، 2009م، إدارة المحفوظات، ص: 73.

([2]) - شرح قطر الندى. ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: علي بن سالم ، دار الوطن ، 1420هـ-1999م ، ط1 ، ص28.

([3])- همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، ص: 41.

الثانية: من منطلق آخر غير العامل وإنَّما بالنظر في وظيفته، وهو ما جعل الإعراب أوسع مجالاً وأقرب للدراسة الوصفية للغة، قال ابن جني معرفاً الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، وهذا يدل على وجود تقارب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وهو (الإبانة)، قال أحد المحدثين: "يطلق الإعراب في اللغة على عدة معانٍ، ألصقها بعلم النحو الإبانة والإزالة، فيقال على الأوَّل: أعرب عن لسانه، وأعرب عما في ضميره، إذا أبان وأفصح... ألا ترى أنَّ الإعراب يكشف معنى الكلمة كما يكشف الإنسان عمَّا في ضميره؛ لأنَّ الإعراب الذي هو جزء من علم النحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني بعلامات الإعراب. ويقال عن الثاني: أَعرَب الحرف إذا أزال عربه، وهو إبهامه، كما يقال: أعرب الجرح إذا أزال عنه عربه وهو فساده، فالهمزة هنا للسلب والإزالة"[2].

قد يعتقد بعض النحاة أنَّ ابن جني اعتبر في تعريفه هذا كل إبانة باللفظ إعراباً، وخاصة إن قرأ الأمثلة التي ذكرها بعد هذا التعريف، كقوله: "وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلَّم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأنَّ في الحال بيانً لما تعني"[3]، والأمر ليس بذلك؛ لأنَّ ابن جني جعل القرائن التي ذكرها تقوم مقام الإعراب، وما قال: الإبانة بالألفاظ إلاَّ ليخرج الإبانة بغير الألفاظ، كالإشارة ونحوها، ومع ذلك فقد استطاع ابن جني ربط الإعراب بالمعنى، وكأنَّه يصف اللغة أثناء الاستعمال، لا بما تواضع عليه النحاة من تأثير الكلم بعضه في بعض.

([1])- الخصائص، ابن جني، ص: 45.
([2])- الإعراب أصوله وأسراره، غريب عبد الحميد نافع، ط1، 1411هـ ، 1991م، المكتبة الفنية، ج1، ص: 9.
([3])- الخصائص، ابن جني، ص: 35.

ولا يوجد اختلاف كبير بين النحاة القدامى في تعريف الإعراب اصطلاحاً؛ لكونه ظاهرة واضحة المعالم يدركها السامع وينتبه إليها المتلقي بمجرد سماعه قدراً من الكلام.

وإذا ثبت أنَّ أصل الإعراب هو الفعل (أعرب) بمعنى (أبان) فإنَّ معناه سيصبح أوسع من وسم الكلمات بعلامات في أواخرها. وإنَّما يصبح مرتبطاً بمعنى الكلام وطريقة توصل المتكلم والمستمع، وهذا ما جعل أحد المحدثين وهو سالم علوي يقول: "وهنا يتسع معنى الإعراب ليتناول جميع مكونات الجملة العربية الصوتية منها والصرفية والتركيبية والتناسق بين أجزائها واحتوائها على نبأ جديد لدى السامع، إذاً فليس الإعراب حركة معزولة بل حركة فاعلة دالة على الحدث الكلي المستنتج من الكلام، وهذا هو المفهوم الحقيقي للإعراب في أصل نشأته"[1].

ولما رأى النحاة يحصرونه في دراسة الحركات والحروف التي تلحق أواخر الكلم العربي المعربة، اعتبر هذا المصطلح محرَّفاً لقصور في فهم اللغويين، فقال: "ما علمتُ مصطلحاً أصابه التحريف وقصور الفهم مثل ما أصاب مفهوم الإعراب"[2]، ولكن الأمر غير ذلك؛ لأنَّ من شأن المصطلحات التطور في الدلالة مثلها مثل بقية الألفاظ، إذ يكون لفظ عام يدل على معناه المعجمي الذي وضعه له واضع اللغة، ثمَّ يصبح مصطلحاً يتداوله العلماء بمفهوم مختلف عن معناه اللغوي، ثمَّ يحدث تطوّر في العلوم فتتبثق عدة علوم من علم واحد، كما انبثقت من اللسانيات العامة اللسانيات الاجتماعية والتطبيقية والوظيفية، وغيرها. وكل علم يستعمل المصطلحات التي كانت

(1)- وقائع لغوية وأنظار نحوية، سالم علوي، الجزائر، 1421هـ ، 2000م، دار هومة، ص: 75.
(2)- المرجع السابق، ص: 231.

مستعملة في العلم الأم (الأصل) بمفهوم مختلف عن أخواته من العلوم، وهذا عينه ما حدث لمصطلح (الإعراب)، فقد كان بمفهوم ثمَّ اختص النحو العربي استعماله بمفهوم (الأثر) الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة وإن كان قبل ذلك بمفهوم أوسع، وهذا أمر طبيعي جداً غير منكر ثبت عن طريق الاستقراء.

فالإعراب من خصائص العربية، بل من أشدَّ هذه الخصائص وضوحاً، قال ابن فارس: "فأمَّا الإعراب ففيه تُميَّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: "ما أحسنَ زيداً!" أو "ما أحسنُ زيدٍ؟" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده"[1].

ولما أصابت العربية حظَّاً من التطور أمست قوانين الإعراب هي العاصمة من الزلل، والمعوضة عن السليقة.

والعرب ورثوا لغتهم معربة، وقرأوا القرآن معرباً، وتناقلوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم معربة، وهذه إمارات الإعراب باطرادها وسلامتها واضحة فيما صحَّ من أشعار الجاهليين.

وشعور العرب بوراثتهم لغة معربة هو الذي كان يحملهم على أن يجتنبوا اللحن فيما يكتبونه ويقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب[2].

وليس الإعراب قصَّة – كما ذهب بعض الباحثين وهو الدكتور إبراهيم أنيس – حيث زعم أنّها استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة من قبائل الجزيرة العربية، ثم

([1])- الصاحبي، ص: 161.
([2])- المرجع نفسه، ص: 32.

حيكت حياكة محكمة وتمَّ نسجها في أواخر القرن الأوَّل الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صُنَّاع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية[1].

وقد ردَّ عليه الدكتور صبحي الصالح بأنَّ هذا غلو لا ريب؛ لأنَّ النحاة إنَّما جمعوا شواهدهم من البادية موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلاَّ صورة مُعَبِّرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها الصوتي ودلالاتها الموحية وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة والمقيسة والمسموعة والمستعملة والمهملة والمشتقة والمنحوتة[2].

وتجرأ بعضهم وهو الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، حيث رمى بعض ما جاء عن العرب بالخطأ[3]، مثل قول أبي الفضل العِجلي:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[4]

وقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد[5]

وقول عمرو بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا[6]

وهذا تعسف في القول؛ لأنَّه من المسلم به لدى المبتدئين من اللغويين أن العربي الـــذي يحتج بكلامه لا يطاوعه لسانه على الخطأ، ولعله من الشائع عبارة سيبويه بشأن المسألة الزنبورية وهي قوله ليحي بن خالد البرمكي: "مرهم ينطقوا بها فإنَّ العربي لا يطاوعه

(1)- من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، ص: 125.
(2)- دراسات في فقه اللغة، ص: 126.
(3)- الفصحى والعامية، عطوات محمد عبد الله ، دار النهضة العربية، 2003م، ص: 30 – 35.
(4)- ضياء السالك، ج1، ص: 55.
(5)- الأشموني، ج1، ص: 103.
(6)- ضياء السالك، ج1، ص: 273.

لسانه على الخطأ"[1]، وإلاَّ فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ٦٣ ﴾[2] وقوله تعالى:﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٣ ﴾[3] ، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ٧١ ﴾[4]. فأهل العلم أجازوا أن تكون الآية الأولى جاءت على من يلزم المثنى الألف، ومثل ذلك:

أعرف منها الجيد والعينانا ومِنْخرين أشبها ظبيانا

وأمَّا الثانية والثالثة، فقال الأئمة أنَّهما جاءتا على لغة قومٍ معينين، وهم: طئ، أو أزد[5].

أمَّا قول أبي الفضل فقد خرَّجه العلماء على أنَّه جاء على لغة القصر في الأسماء الستة، وأمَّا قول قيس بن زهير، فقد خرج على أنَّه ضرورة شعرية، أو أنَّ حرف العلة حُذِف، ثمَّ أشبعتْ الكسرة، فنشأت ياء.

وأمَّا قول عمرو بن أبي ربيعة فقد ذكره البغدادي في الخزانة وفيها: "أنَّ الكسائي أجاز نصب الخبر مع ليت، وعن الفرَّاء مع ليت، وكأنَّ، لعلَّ، وزعم ابن سلام أنَّها لغة رؤبة وقومه".

ومن المفيد أن نذكر عبارة المستشرق الألماني (برجشتراسر) عن الإعراب، حيث قال: "والإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكدية وفي بعضه الحبشية، ونجد أثاراً منه في غيرها أيضاً، غير أنَّ العربية ابتدعت شيئين: الأوَّل: إعراب الخبر

([1])- المغني- ص: 121 – 123.
([2])- سورة طه، الآية: 63.
([3])- سورة الأنبياء، الآية: 3.
([4])- سورة المائدة، الآية: 71.
([5])- ضياء السالك، ج2، ص: 14 – 16.

والمضاف. والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء[1]. والعربية إحدى اللغات السامية المشهورة في القدم كـــ(الأكادية، الأشورية، البابلية، السامية الشرقية، والسامية الغربية"[2].

مفهوم البناء:

بَنَى الشيء بَنْياً وبُنْياناً: أقام جداره ونحوه، يقال: بنى السفينة. ويقال كذلك: بنى فلانٌ بزوجته أو بأهله، أي: دخل بها، وذلك أنَّ الرجل كان إذا أراد أنَّ يدخل بأهله بنى بيتاً من أَدَم أو قُبَّة أو نحو ذلك من غير الحجر، ثم دخل بها فيه، فقيل لكل داخل بأهله: هو بانٍ بأهله، وقد بنى بأهله.

استعمل الفعل (بنى) في الكثير من المعاني المجازية، نحو استعارتهم ذلك في الشرف والمجد، يقال: بنى مجده وبنى شرفه.

وقد ربط ابن جني المعنى الاصطلاحي للبناء بالمعنى اللغوي فقال: (وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنَّهم إنَّما سموه بناءً؛ لأنَّه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغيرُ الإعراب سمى بناء، من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكانه إلى غيره)[3].

ومن تعريفات النحاة للمبني: (لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، مع اختلاف العوامل الداخلة عليها)[4].

([1])- التطور النحوي، ص: 116.
([2])- الفصحى والعامية، ص: 19.
([3])- الخصائص، ج1، ص: 38 – 41.
([4])- أصول النحو العربي، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص: 474.

الإعراب والمعرب والبناء والمبني:

الإعراب هنا هو الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، ويقصد بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركاتٍ ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً أو جرَّاً، نحو: هذا زيدٌ يا رجل، ورأيتُ زيداً يا هذا. ومررتُ بزيدٍ فاعلم. ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً[1]، فإن كان مضموماً نحو (مُنذُ) قيل: مضموم[2]، ولم يقل: مرفوع؛ ليفرِّق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً، نحو: (أين) قيل: مفتوح[3]، ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسوراً، نحو: (أمس) قيل: مكسور، ولم يقل: مجرور.

وإن كان الاسم متصرفاً سالماً غير معتل لحقته مع هذه الحركات التي ذكرتها التنوين، نحو قولك: هذا مسلمٌ، ورأيتُ مسلماً، ومررتُ بمسلمٍ، وإنَّما قيل: (سالم)؛ لأنَّه في الأسماء معتلاً لا تدخله الحركة، نحو: قِفا، ورحى، تقول في الرفع: هذا قفا، وفي النصب: رأيتُ قفا يا هذا، ونظرتُ إلى قفا، وإنَّما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً، وقيل: منصرف، لأنَّ ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض، ويكون خفضه كنصبه، نحو: هذا أحمر، ورأيتُ أحمر، ومررتُ بأحمر. والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنَّما خصَّها النّحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة

([1])- المقتضب، المبرد، ج1، ص: 4.
([2])- لأنَّ الضمة علامة البناء والرفع علامة الإعراب.
([3])- (أين) يقال له: مفتوح ولا يقال له منصوب؛ لأنَّه لا يزول عنه الفتح، المقتضب، المبرد، ج1، ص: 4.

المتحركة التي تكون في التثنية والجمع، فإذا ثنيت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون[1]، فقلت: المسلمان، والصالحان، وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون، وما قبل الياء مفتوح؛ ليستوي النصب والجر، ونون الاثنين مكسورة أبداً، تقول: رأيتُ المسلمين والصالحين، ومررت بالمسلمين والصالحين، فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية، ويختلف في الجمع المسلم الذي على حد التثنية[2]، وإنَّما قيل: في الجمع المسلم على حد التثنية؛ لأنَّ الجمع جمعان، جمع يقال له: جمع سلامة، وجمع يقال له: جمع التكسير، فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتزيد عليه واواً ونوناً، أو ياءً ونوناً، نحو: مسلمون، ومسلمين، فتلاحظ سلامة (مسلم) فلم تغيَّر شيئاً، وألحقته واواً ونوناً أو ياءً ونوناً.

وجمع التكسير: هو الذي يغيَّر فيه بناء الواحد، نحو: جمل: أجمال، ودرهم: دراهم.

فإذا جمعت الاسم المذكر على التثنية لحقته واو ونون في الرفع، نحو: هؤلاء المسلمون. وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض، نحو: رأيتُ المسلمين، ومررتُ بالمسلمين، ونون هذا الجمع مفتوحة أبداً، والواو مضموم ما قبلها، والياء مكسور ما قبلها[3]، وهذا كله مما استقرى من كلام العرب، فوجد هكذا على حسب طبيعتهم.

وهذا الجمع مخصوص به من يعقل، ولا يجوز أن تقول في جمل: جملون، ولا في جبل: جبلون. ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ، أمَّا التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل.

([1])- قال: اعلم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأول منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنهما عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي نون، وحركتها الكسرة.

([2])- الأصول: ابن السراج، ج1، ص: 46.

([3])- المرجع السابق، ص: 47.

والمذكر والمؤنث[1] في التثنية سواء، وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاء، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم، وضممت التاء في الرفع، وألحقت الضمة نوناً ساكنة، فقلت في جمع (مسلمة): (هؤلاء مسلمات)[2]، والضمة في جمع المؤنث نظيره الواو في جمع المذكر السالم، والتنوين نظيره النون، وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعاً، نحو: رأيتُ مسلمات، ومررتُ بمسلمات) والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون[3].

أمَّا الإعراب الذي يكون في فعل من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمى رفعاً، والفتحة نصباً، والإسكان جزماً. وإنَّ المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد، التاء والنون والياء والألف للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: أنا أفعل؛ لأنَّ الخطاب يبينه، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث، نحو: أنت تفعل، وأنت تفعلين، وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة، قلت: هي تفعل، وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه، أو جماعة قلت: نحن نفعل، والمذكر والمؤنث في ذا أيضاً سواء؛ لأنَّه يبين أيضاً بالخطاب، فالمرفوع من هذه الأفعال، نحو قولك: زيد يقوم، وأنا أقوم، وأنت تقوم، وهي تقوم. والمنصوب: لن يقومَ، ولن يقعدوا. والمجزوم: لم يقعدوا، ولم يقم. هذا في الفعل صحيح اللام خاصة، أمَّا المعتل: وهو الذي آخره ياء، أو واو، أو ألف، فإنَّ الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلاَّ النصب، فإنَّه يدخل على ما لامه واو أو ياء خاصة دون الألف؛ لأنَّ الألف لا يمكن تحركها، تقول فيما كان معتلاً من ذوات الواو في الرفع: هو يغزو ويغدو يا هذا. فتسكن الواو. وتقول في النصب: لن يغزو فتحرك الواو. وتسقط

([1])- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج2، ص: 230.
([2])- علل المبرد حذف التاء القصيرة؛ لأنَّها علم التأنيث، والألف والتاء علم التأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث، المقتضب، ج1، ص:6.
([3])- الكتاب، سيبويه، ج1، ص:5.

في الجزم، فتقول: لم يغزُ، ولم يغدُ. وكذلك ما كانت لامه ياء، نحو: يقضي، ويرمي، تكون في الرفع ياؤه ساكنة، فتقول: هو يقضي ويرمي، وتفتحها في النصب، فتقول: لن يقضيَ، ولن يرميَ، وتسقط في الجزم، وأمَّا ما كانت لامه ألف، نحو: يخشى، ويخفى، فتقول في الرفع: هو يخشى، ويخفى. وفي النصب: لن يخشى، ولن يخفى. وتسقط في الجزم، فتقول: لم يخشَ، ولم يخفَ.

فإذا صار الفعل المضارع لاثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفاً ونوناً، وكسرت النون، فقلت: يقومانِ، فالألف ضمير الاثنين الفاعلين، والنون علامة الرفع.

واعلم أنَّ الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنَّما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه معنى الفعل، فإذا قلت: يقومان، فالألف ضمير الفاعلين الذين ذكرتهما[1]، والنون علامة الرفع، فإذا نصبت أو جزمت حذفتها فقلت: لن يقوما، ولن يقعدا، ولم يقوما، ولم يقعدا، فاستوى النصب والجزم فيه، كما استوى النصب والخفض في تثنية الاسم، وتبع النصب الجزم؛ لأنَّ الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلاَّ فيها، كما تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم، إذ كان الخفض يخص الأسماء. فإن كان الفعل المضارع لجمع مذكرين زدت في الرفع واواً مضموماً ما قبلها، ونوناً مفتوحة، كقولك: أنتم تقومُون وتقعدُون، ونحو ذلك، فالواو ضمير لجمع الفاعلين، والنون علامة الرفع، فإذا دخل عليها جازم أو ناصب حُذِفَت، فقيل: لم يفعلوا، كما فعلت في التثنية، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مُؤنث مخاطب زدت فيه ياء مكسور ما قبلها ونوناً مفتوحة، نحو قولك: أنت تضربِينَ وتقومِينَ، فالياء دخلت من أجل المؤنث، والنون

(1)- الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 5. (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال علامة للفاعلين لحقت الألف والنون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنَّك لم ترد أن تثني "يفعل" هذا البناء، فتضم إليه "يفعلا" آخر ولكنك إنَّما ألحقته هذا علامة للفاعلين).

علامة الرفع، و إذا دخل عليها ما يجزم أو ما ينصب، سقطت، نحو قولك: لم تضربي، ولن تضربي.

فإن صار الفعل لجمع مؤنث زدته نوناً مفتوحة وأسكنت ما قبلها، نحو: هن يضربْنَ ويقعدْنَ، فالنون عندهم ضمير الجماعة[1]وليست علامة الرفع، فلا تسقط في النصب والجزم؛ لأنَّها ضمير الفاعلات، فهي اسم ها هنا خاصة، فأمَّا الفعل الماضي فإذا ثنيت المذكر أو جمعته، قلت: فعلا وفعلوا، ولم تأتِ بنون؛ لأنَّه غير معرب، والنون في (فعلن) إنَّما هي ضمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلت) حتى لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول كلامهم، والفعل عندهم مبني مع التاء في (فعلت) ومع النون في (فعلن) ، لأنَّ الفعل لا يخلو من الفاعل، وأمَّا اللام في (يفعلن) فإنَّما أسكنت تشبيهاً بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلَّة.

واعلم أنَّ الإعراب عندهم إنَّما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأنَّ السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة. وأنَّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنَّما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحرف ومضارعتها لها، وأمَّا الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني.

([1])- الكتاب، ج1، ص: 5. (وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإظهار والجمع فيمن قال:أكلوني البراغيث).

ونخلص من هذا كله بأنَّ الأسماء تنقسم إلى قسمين: أحدهما: معرب وهو ما سلم من شبه الحرف، والآخر: مبني وهو ما أشبه الحرف. فالمعرب يقال له: متمكن. وهو ينقسم أيضاً إلى قسمين: قسم لا يشبه الفعل، وقسم يشبه الفعل. فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف، يرفع في موضع الرفع، ويجر في موضع الجر، وينصب في موضع النصب، وينون. وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين، كأحمد، ومساجد، ويزيد، ومصابيح.

والمبني من الأسماء ينقسم إلى قسمين: قسم مبني على السكون، نحو: كمْ، ومِنْ، وإذْ. وذلك حق البناء وأصله. وقسم مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم إلى قسمين: قسم حركته لالتقاء الساكنين، نحو: أين، وكيف. وقسم حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة، نحو: (يا حكم) في النداء.

أمَّا الإعراب الذي وقع في الأفعال، إنَّما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني. والمبني من الأفعال ينقسم إلى قسمين: قسم مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضربْ واقتلْ ودحرجْ، وانطلقْ، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة، نحو: (الألف، والنون، والياء، والتاء) فهذا حكمه[1].

وأمَّا الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها، نحو: ليقمْ زيد، ولتفرحْ يا رجل. وأمَّا ما كان على لفظ الأمر مما

(1)- الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص: 51.

يستعمل في التعجب، فحكمه حكمه، نحو قولك: "أكرم بزيد، وأسمع بهم، وأبصر، وزيد ما أكرمه، وما أسمعهم، وما أبصرهم". والقسم الثاني: مبني على الفتح، وهو كل فعل ماضٍ كثرت حروفه، أو قلّت، نحو: ضرب، واستخرج، وانطلق، وما أشبه ذلك[1].

([1])- المرجع السابق، ص: 51.

المبحث الثالث: وظيفة الاستقراء في بيان حكم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات:

إنَّ المتأمِّل في كثير من كتب النَّحو، نحو: الأصول في النحو لابن السراج (ت: 316هـ)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت:538هـ)، والأجرومية لابن أجروم (ت: 723هـ)، والنقاية للسيوطي (ت: 911هـ)، يلحظ منطق النحاة القدامى في تبسيطهم للمادة النَّحوية، وترتيبها وتنسيقها ليسهل على الباحث التمكن منها، حيث اعتمدوا منهجاً علمياً في تقسيم أبواب النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، فتحدث ابن السراج عن الأسماء المرتفعة والأسماء المنصوبة، والجر والأسماء المجرورة، وأشار الزمخشري إلى المرفوعات والمنصوبات ثُمَّ المجرورات، وهي المصطلحات نفسها التي اعتمدها ابن آجروم ، بل إنَّ كتباً أخرى كألفية ابن مالك اتبعت المنهج نفسه وإن لم تصرح بذلك، بل وجعلت باب الاشتغال وسطاً بين المرفوعات والمنصوبات؛ لأنَّها عمد الكلام، عكس المنصوبات التي تُعد فضلات.

التسمية:

الكثير من الروايات تنسب مصطلح الرفع والنصب والجر والجزم إلى أبي الأسود الدؤلي، ويرفض بعض النحاة والباحثين هذا الرأي، ويصفونه بأنَّه مخالف للعقل والمنطق، ويلقون اتهاماً بتحريف كتب أبي الأسود الدؤلي، ويرجعون اتهامهم هذا إلى أنَّ في عهد أبي الأسود الدؤلي النحو كان في بداياته ولا يمكن له أن يصل إلى تلك المرحلة، ويشيرون كذلك إلى مؤلفات جاءت بعده ولم تصل إلى مستواه[1].

(1)- المصطلح النَّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد الفوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1401هـ - 1981م، ص: 37.

عدد المرفوعات من الأسماء:

أحصى ابن السراج هذه المرفوعات في خمسة أنواع:

الأوّل: مبتدأ له خبر.

الثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

الثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه.

الرابع: مفعول به مبني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

الخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ[1].

والمقصود بالمشبه بالفاعل خبر (إنَّ) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما، ولا) المشبهتين بليس[2].

وأشار الزمخشري أيضاً إلى خمسة أنواع، وهي: (الفاعل، المبتدأ والخبر، خبر إنَّ وأخواتها، خبر لا التي لنفي الجنس، اسم كان وأخواتها، وما و لا، المشبهتين بليس)[3]، وتحدث ابن آجروم عن سبعة أنواع، وهي: (الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل)[4]. وكذلك عند السيوطي (ت: 911هـ) سبعة أقسام، لكنه جعل اسم (لا) النافية للجنس مكان التابع للمرفوع الذي أشار إليه ابن أجروم، وهي: (الفاعل اسم قبله فعل تام أو شبهه، النائب عنه: مفعول به

(1)- الأصول في النحو، ج1، ص: 58.
(2)- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص: 37.
(3)- المرجع السابق، ص: 38 – 53.
(4)- الأجرومية، أبو عبد الله محمد بن محمد داود الصنهاجي، ابن آجروم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م، ص: 11.

أو غيره عند عدمه أقيم مقامه، المبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها وما تصرف منها، وخبر إنَّ وأخواتها.

لكن عبد الرحمن الفاسي (ت: 1096هـ) صاحب (الأقنوم في مبادئ العلوم) وهو ينظم قول السيوطي في النقاية المشار إليه أعلاه، تحدث عن سبعة أنواع بعد أن أضاف اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي: (ما) و (لات) و (لا) التي أشار إليها ابن مالك، والتابع للمرفوع الذي أشار إليه ابن أجروم. يقول عبد الرحمن الفاسي في باب المرفوعات:

الفاعلُ اسْمٌ قَبْلَهُ فِعْـــــلٌ يتم أو شبهه وناب عنه إنْ عُدِمْ
مفعولُ أو ظرف وماضيه فُعِلْ مضارع يُفْعَلُ إذْ ذاك جُعلْ
والمبتدأ اسمٌ عن عوامل عــرى ما لم تُزدْ وإن يُفِدْ فنكِّــرَا
خبرُهُ أسنــد إليه مفـــردا أو جملــة تربــط أو ظــرفاً بدا
كذا اسم كان ظلَّ بات أمســى أصبـــح دام تلــو مــا وليسا
صار وبعد نفي أو نهي بــرح فتى زال انفك والصرفُ يَصِحْ
وما ولا و لات، وإنْ، ليس مع خبر (لا) لنفــي جنــس إن تقع
وإنَّ وأنَّ ليــت لكــن كـــأنَّ لعلَّ والتابــع للمــرفوع عــنْ[1]

ولتوضيح ما ذهب إليه عبد الرحمن الفاسي في هذا الباب فلا بُدَّ، من تسليط الضوء على هذه الأبيات. أمَّا قوله:

الفاعلُ اسْمٌ قَبْلَهُ فِعْلٌ يتم أو شبهه وناب عنه إنْ عُدِمْ

(1)إتمام الدراية لقراء النقاية; ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : إبراهيم العجوز، ط: 1، 1405 – 1985.

تبنى الناظم وقبله السيوطي في هذا الباب مذهب الكوفيين، الذي يرى أصالة الجملة الفعلية، وبالتالي يُعد الفاعل أصل المرفوعات، عكس مذهب سيبويه الذي يرى أنَّ المبتدأ هو الأصل، وقد حصر الناظم المرفوعات في تسعة أنواع بعد أن أضاف نوعين آخرين، وهي: الفاعل: وهو اسم قبله فعل تام أو شبهه كالمصدر، واسم الفاعل، واسم الفعل، والظرف، نحو: (زيد قائم أبوه) (هيهات) فخرج بالاسم الفعل فلا يكون فاعلاً، وبالقبلية المبتدأ، نحو: (زيد قام). وأفاد أن الفاعل لا يتقدم على الفعل، وبالتام مرفوع النواسخ، نحو: كان زيد قائماً[1].

مفعولُ أو ظرف وماضيه فُعِلْ مضارع يُفْعَلُ إذْ ذاك جُعلْ

أمَّا ثاني المرفوعات، فهو نائب الفاعل وهو مفعول به أو غيره، عند عدمه أقيم مقامه في الرفع ووجوب التأخير والعمدية، فلا يحذف، نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، وقوله تعالى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴿١٣﴾ ﴾ [2]، وجُلس عندك أو في الدار. ولا يجوز إقامة المفعول به مع وجوده.

يرى الزجاجي أن (في الصور) يقوم مقام ما لم يسم فاعله، بمعنى أنَّ نائب الفاعل جار ومجرور وليس المصدر (نفخة) كما ذهب إلى ذلك السيوطي.

والمبتدأ اسمٌ عن عوامل عرى ما لم تُزدْ وإن يُفِدْ فنكِّرَا

وعن المرفوع الثالث يقول السيوطي[3]: المبتدأ اسم صريح أو مؤول عرى عن عامل غير مزيد، نحو: (زيد قائم) وقوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ

(1)- المرجع السابق، ص: 90 – 91.
(2)- سورة الحاقة، الآية: 13.
(3)- إتمام الدراية، ص: 91.

تَعۡلَمُونَ ١٨٤ ﴾ [1] ، أي: صيامكم، فخرج الفعل والاسم المقترن بعامل غير مزيد كمدخل النواسخ. ولا يأتي نكرة ما لم يفد، فإن أفاد أتى، وذلك بأن يكون عاماً أو خاصاً بوصف، أو غيره، نحو: كلٌ يموت، ومن جاءك فهو حُر، ورجلٌ عالمٌ جاءني، وغلام رجلٍ حاضرٌ.

خبرُهُ أسند إليه مفردا أو جملة تربط أو ظرفاً بدا

ويُعد خبر المبتدأ رابع المرفوعات التي أشار إليها الناظم وقبله السيوطي، وهو المسند إليه، وهو قسمان:

مفرد، نحو: (زيدُ قائمُ)، وجملة اسمية أو فعلية، وإنَّما يكون خبراً برابط يصحبها وهو الضمير، نحو: (زيد أبوه قائم)، أو (قام أبوه)، أو إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ٢٦ ﴾ [2].

إذا كان الأصل في المبتدأ التقديم، فإنَّ أصل الخبر التأخير؛ لأنَّه وصفٌ في المعنى، وحق الوصف التأخير، ويجوز تقديمه، نحو: (قام زيد)[3]،ويجب الأصل للالتباس بأن يكونا معرفتين أو نكرتين مستويتين ولا قرينة، نحو: (زيد صديقي)، بخلاف ما إذا كان قرينة، نحو:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجال الأباعد[4]

بالبيت قرينة حالية دالة على أنَّ الخبر هو المقدم؛ لأننا نريد الحكم على بني أبنائنا بأنَّهم بنونا، أي: أنَّ الأصل (بنو أبنائنا بنونا).

([1])- سورة البقرة، الآية 184.
([2])- سورة الأعراف، الآية: 26.
([3])- إتمام الدراية، السيوطي، ص: 92.
([4])- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1438هـ - 1997م، ص: 444.

ومن الحالات أيضاً التي لا يجوز فيها تقديم الخبر إذا كان فعلاً، فيلتبس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيد قام، فإن رفع ضميراً بارزاً، نحو: الزيدان قاما، أو الزيدون قاموا) جاز التقديم لأمن اللبس، أو كان محصوراً، نحو: (ما زيد إلاَّ شاعر) فلو قُدم أوهم انحصار الشعر في زيد، فإن قصد وجب التقديم، ويجب تصدير واجبه، أي: واجب التصدير منهما، أي: من المبتدأ والخبر، كالاستفهام، نحو: (من منجدي؟ وأين زيد؟)[1].

كذا اسم كان ظلَّ بات أمسى أصبـــح دام تِلْوَ مـــا وليسا

صار وبعد نفي أو نهي برح فتئ زال انفك والصرف يَصِحْ

وما ولا لات وإن ليس، مع خبر (لا) لـــنفي جنـــس إن تقع

وإنَّ وأنَّ ليـــت لكـــنَّ كأنَّ لعـــلَّ والتابـــع للمرفوع عَنْ

وخامس المرفوعات اسم كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات وصار، نحو: (كان زيدٌ قائماً) وما تصرَّف منها – أي المذكورات – بخلاف ما بعدها فلا يتصرَّف. فالمتصـــرِّف، نحو قولـــه تعـــالى: ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ ﴾ [2] ، وقولـــه تعالى: ﴿ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ ﴾ [3]، ومن لا يتصرَّف، نحو: (لـــيس زيـــدٌ قائمـــاً). وفتئ وبرح وانفك وزال، هذه الأربعة تعمل بشرط أن تلي نفي أو شـــبهه، وهـــو النهـــي والدعاء والاستفهام، ظاهراً أو مقدراً، ويأتي منها المضارع والوصف فقط، نحو: مـــا زال زيد قائماً، لا تزال ذاكراً الموت، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [4]،

([1])- إتمام الدراية، مرجع سابق، ص: 92.
([2])- سورة مريم، الآية: 20.
([3])- سورة الإسراء، الآية: 50.
([4])- سورة يوسف، الآية: 85.

أي: لا تفتأ، و (دام) تلو (ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[1]، ولا تتصرف[2].

أمَّا سادس وسابع المرفوعات، فالسادس خبر (إنَّ، وأنَّ) وهما للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴿٦٢﴾﴾[4]، و(كأنَّ) وهي للتشبيه، نحو: (كأنَّ زيداً أسد) و (لكن) للاستدراك، نحو: زيد شجاع لكنه بخيل) و (ليت) للتمني، نحو: (ليت الشبابَ عائد)، و (لعلّ) للترجي، نحو: (لعلّ الحبيبَ محسنٌ).

والسابع خبر (لا) النافية للجنس، نحو: (لا رجلَ حاضرٌ)، (لا أحد أكبر من الله عزَّ وجل).

وأضاف الناظم مرفوعين لم يذكرهما السيوطي وهما: (اسم "ما" و "لا" و "لات" العاملة عمل ليس، وكذلك التابع للمرفوع الذي أشار إليه ابن أجروم، وقد اعتاد النحاة إدراجه وغيره من التوابع في باب المجرورات.

وتحدّث باحثون آخرون ومنهم صاحب متممة الأجرومية وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب الرَّعيني (ت:954هـ)، تحدثوا عن عشرة مرفوعات، بعد أن أضاف اسم أفعال المقاربة، وهي: (الفاعل، والمفعول الذي لم يسمَّ

---

(1)- سورة مريم، الآية: 31.
(2)- إتمام الدراية، السيوطي، ص: 92.
(3)- سورة المزمل، الآية: 20.
(4)- سورة الحج، الآية: 61.

فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف المشبّهة بليس، وخبر (إنَّ) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، والتابع للمرفوع)[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الاختلاف يبدو ظاهراً فقط؛ لأنَّ الأصل سبعة أنواع والباقي فروع عن تلك الأقسام الأصلية، فاسم الحروف العاملة عمل ليس وأفعال المقاربة فرع عن اسم كان وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس فرع عن اسم (إنَّ) وأخواتها. ومن جعلها خمسة عدَّ خبر (إنَّ) وأخواتها و خبر (لا) التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم (ما) و (لا) المشبهتين بليس ملحقة بالفاعل.

أصل المرفوعات:

يبدو أنَّ عبد الرحمن الفاسي في كتابه الأقنوم موافقاً لرأي الخليل والكوفيين، الذين يرون أنَّ الفاعل هو أصل المرفوعات، وما بقي تابع له، حيث أورد الفاعل أولاً، واتبعه نائب الفاعل قبل الإشارة إلى المبتدأ وخبره، عكس ما ذهب إليه سيبويه. يقول السيوطي: "اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزي إلى سيبويه[2]. ووجهه أنَّه مبدوء به في الكلام، وأنَّه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنَّه عامل[3] ومعمول، والفاعل معمول لا غير[4]. وقيل: الفاعل أصل[5] والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل ووجهه أنَّ عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنَّه إنَّما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ،

([1])- متممة الأجرومية، أبو عبد الله المغربي، ج1، ص: 111.
([2])- يقول سيبويه في الكتاب، ج1، ص: 23. (واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء) وفسّره ابن يعيش في شرح المفصّل، ج1، ص: 199. (يريد أوّله المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل).
([3])- لأنَ المبتدأ هو العامل في الخبر.
([4])- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، ج1، ص: 359.
([5])- يقول الزمخشري: فالرفع علم الفاعلية. المفصّل في صنعة الإعراب، ج1، ص: 37.

كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[1]. وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه، واختاره الرضي ونقله عن الأخفش وابن السراج"[2].

المنصوبات:

النصب في النحو وقواعد اللغة العربية هو أحد حالات الإعراب الأربع إلى جانب الرفع والجر والجزم، وهو كالرفع مختص في الاسم والفعل المعربين، والنصب كباقي حالات الإعراب، وهو وسيلة تعبيرية لتمييز بعض المعاني عن غيرها. فالنصب هو ما يُميِّز المفعولية عن الفاعلية في قولنا: قرأ محمدٌ كتاباً. وهذا ما يعطي اللغة العربية مرونتها، ما دامت كل كلمة تحمل علامتها الإعرابية. والعلامة الأصلية للنصب هي الفتحة، بينما ينوب الألف والياء والكسرة وحذف النون. وهناك بعض العوامل اللفظية والمعنوية التي من شأنها أن تنصب كلمة، ومن العوامل المعنوية اختفاء الفاعل عن سياق الكلام، أو أن يكون ضميراً فيوجب هذا نصب مفعولاً به[3].

علامات النصب:

الفتحة هي إحدى الحركات الأصلية، وهي العلامة الأصلية للنصب، وهي تكون في الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، الفتحة تقدَّر على آخر الكلمة المعتلة بحرف الألف. وينوب عن الفتحة حركة الكسرة، وحرفا الألف والياء، وكذلك حرف النون، ونقول في الإعراب: منصوب وعلامة نصبه الفتحة[4].

([1])- همع الهوامع، ج1، ص: 359.
([2])- المرجع السابق، ج1، ص: 359.
([3])- الواضح في النحو والصرف، محمد خير حلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط6، 1421هـ - 2000م، ص: 28 – 31.
([4])- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان، ط36، 1419هـ - 1999م، ج1، ص: 22.

الألف:

يكون حرف الألف علامة للنصب في حالة الأسماء الخمسة، نحو: رأيتُ أخاك[1]. ويشترط في ذلك أن تكون الأسماء الخمسة مفردة، فإن ثُنّيت أو جُمعت أعربت إعراب المثنى والجمع، ويجب أيضاً ألاَّ تكون مصغرة، فإن صُغّرت فتعرب بالحركات، ويشترط كذلك أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، فإن لم تكن مضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم فتعرب بالحركات[2]، لذلك قال ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب: أن يضفن لا لليا، كجا أخو أبيك ذا اعتلا[3]

الياء:

حرف الياء هو علامة للنصب في حالة الاسم المثنى وجمع المذكر السالم، وحرف الياء لا يكون جزءاً من الكلمة، وإنَّما يضاف إلى المفرد للدلالة على التثنية أو الجمع وكعلامة للنصب، وإذا كان المثنى مركباً تركيباً إضافياً ظهرت علامة النصب على المضاف ولم تظهر على المضاف إليه، نحو: عبدي الله[4].

الكسرة:

تنوب حركة الكسرة عن حركة الفتحة في حالة نصب جمع المؤنث السالم.

حذف النون:

ويكون في الأفعال الخمسة، وهي كل فعل اتصل به ضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء التأنيث، إذا سبقت بأحد نواصب المضارع.

([1])- ملخص قواعد اللغة العربية، فؤاد نعمة، المكتب العلمي للتأليف والترجمة، ط19، ص:25.
([2])- نحو اللغة العربية، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 1418هـ - 1997م، ص: 43.
([3])- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين، ج1، دار الطلائع، 2009م، ص: 27.
([4])- نحو اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 45.

النصب في الأسماء:

ويكون في المفاعيل: المفعول به: وهو اسم يدل على من وقع عليه فعل الفاعل، والمفعول به يوجب نصبه، إلاَّ أنَّه لا يكون ملازماً للنصب، إذ يمكن للمفعول به أن يكون مبنياً في بعض الحالات[1]، ويكون في محل نصب. وكذلك المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى، واسم (إنَّ) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس.

النصب في الأفعال:

فعل الأمر والماضي ملازمان للبناء، فلا ينصبان أبدا، ولا ينصب من الأفعال إلاَّ المضارع، وأدوات النصب هي: (أنْ، لنْ، كي، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، واو المعية)[2].

المجرورات:

الجر أيضاً حالة من حالات الإعراب وهو مختص بالأسماء لقول ابن مالك:

بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تميز حصل[3]

فالجر: يشمل الجر بالحرف، والإضافة، والتبعية، نحو: (مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ) فغلام، مجرورة بالحرف، وزيدٍ مجرورة بالإضافة، والفاضلِ مجرورة بالتبعية.

ولحروف الجر وظيفة أساسية في تركيب الجملة العربية، فهي وسيلة لإيصال معاني الأفعال بمفاعيلها، وربطها بها، عندما تكون هذه الأفعال قاصرة عن الوصول

(1)- تبسيط قواعد اللغة العربية، زكريا القاضي، مراجعة وتقديم: إبراهيم أحمد، ط1، ص: 113.
(2)- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ص: 68.
(3)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ص: 11.

إلى المفاعيل، حينما يكون الغرض الإخبار عمن وقع عليه الفعل، وليس مجرد وقوع الفعل فحسب[1]، يقول ابن السراج[2]: (حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم فأمَّا إيصالها الاسم بالاسم، نحو قولك: (الدارُ لعمرو)، وأمَّا وصلها الفعل بالاسم، نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ) فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد. وبهذا يكون حرف الجر خادماً للفعل، فقولنا: (جلستُ في الحديقةِ) فـــ(في) خدم الفعل (جلس) بأن بيَّن وحدَّد مكان الجلوس.

وأحياناً يكون حرف الجر خادماً لفعل متعدّ غير قاصر، كقولنا: (كتبتُ بالقلمِ) فالفعل (كتب) متعد بنفسه، لكن حرف الجر (الباء) جاء ليخدم هذا الفعل، فبيَّن الوسيلة التي تمَّ بها الحدث، وهي الكتابة.

ومثلما يخدم حرف الجر الفعل، كذلك يخدم الاسم، فقولنا: (الكتاب لزيدٍ) فاللام خدمت الاسم (الكتاب) بأن بيَّنت مالكه[3].

فحروف الجر بالغة الأهمية في بنية الجملة العربية، فهي مفاصل أساسية في تركيب الكلام وصوغه من جهة الدلالة على المعنى، فهي تقوم بدور الربط بين مفرداتها لتوضيح العلائق فيما بينها.

ولهذا يطلق على هذه الحروف حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها"[4].

([1])- التراث العربي ، مجلة فصلية محكّمة تصدر عن اتحاد الكتّاب العرب بدمشق، العدد (112) ذو الحجة 1429هـ ، كانون الأوَّل، 2008م، ص: 233.
([2])- الأصول في النحو، ابن السراج، مرجع سابق، ص: 408.
([3])- التراث العربي، مجلة فصلية محكّمة، ص: 234.
([4])- شرح المفصَّل، ابن يعيش، ج8، ص: 7.

وهذا يعني أنَّ ثمّة أفعالاً ضعيفة لا تقوى على الوصول إلى الأسماء والإفضاء إليها، فهي بحاجة إلى واسطة لتساعدها على الوصول إلى الأسماء، فكانت هذه الحروف هي المفاصل التي تربط هذه الأفعال القاصرة بالأسماء، ويوضح ذلك ابن يعيش[1]، فيقول: "فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة، ألا تراك تقول: (ضربتُ عمراً) فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصبه، لأنَّ في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليه، وذلك نحو: (عجبتُ، ومررتُ، ذهبتُ) ولو قلت: "عجبتُ زيداً" و "مررتُ جعفراً" أو "ذهبتُ محمداً" لم يجز ذلك لضعف الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، فلمّا ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصولة إليها، فقالوا: "عجبتُ من زيدٍ، ونظرتُ إلى عمرو"[2].

ولكل حرف من حروف الجر معنى خاص به، نصَّ عليه اللغويون والنحويون نتيجة استقرائهم كلام العرب، وهذه المعاني مستفادة مما تؤديه هذه الحروف من أغراض داخل التركيب، فقولهم: (الباء للإلصاق) إنَّما هو بالنظر إلى ما يؤديه حرف

([1])- المرجع السابق، ص: 8.

([2])- إنَّ قولهم فعل ضعيف وفعل قوي، هو قول مجازي، فليس هناك فعل قوي وآخر ضعيف، أو فعل واصل وآخر قاصر، على الحقيقة، وإنَّما هذا راجع إلى طبيعة الأفعال ووظائفها، فالأفعال المتعدية، هي الأفعال التي من طبيعتها أن تلاقي شيئاً وتؤثر فيه، وغير المتعدية هي التي لا تلاقي شيئاً لتؤثر فيه، يقول ابن السراج في الأصول، ج1، ص: 169 – 170: (ولمّا كانت هذه الأفعال تكون على ضربين: ضربٌ منها يلاقي شيئاً يؤثر فيه، وضربٌ منها لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعدياً، وما لا يلاقي غير متعد، فأمّا الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً، نحو: (قام، وأحمرَّ) والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة، أو حركة للجسم في ذاته، وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متثبت بشيء خارج عنها، ألا ترى أنَّ هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته.

الباء من معنى في الاسم الذي دخل عليه، فالباء في قولنا: (أمسكتُ باللصِ) أفادت أنني ألصقتُ يدي باللص ممسكاً إيَّاه، ومثل ذلك، قولهم: (مِنْ) لابتداء الغاية، و (إلى) لانتهائها، و (عن) للمجاورة، و ما إلى ذلك من معانٍ، كل ذلك مبني على المعاني التي أحدثتها هذه الحروف في الجملة من جهة العلاقة بين الفعل والاسم، يقول ابن يعيش: "وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف"[1].

وظيفة الاستقراء في بيان الحكم النحوي:

ارتبطت الحركات الإعرابية بالأحكام النحوية، فالرفع علامة أصلية دالة على بابي الفاعل والمبتدأ، والنصب علامة دالة المفعولات، والجر علامة دالة على الإضافة. ولكن لماذا اختصَّ الفاعل بالرفع، والمفعولات بالنصب؟

يذكر ابن جني ما قاله الزجاجي في تعليل رفع الفاعل، ونصب المفعول، يقول: "إنَّما فُعِل ذلك للفرق بينهما، ثمَّ سأل نفسه، فقال: فإن قيل: هلاَّ عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أجزم، وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[2]. وهذا دليل استقرائي واضح.

غير أنَّ استحقاق الأصل في الرفع أمرٌ ناقشه النحاة وانقسموا فيه إلى فريقين، فريق يرى أنَّ الرفع أصل في المبتدأ أو الخبر، ويمثله سيبويه وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن مالك، يقول سيبويه: (اعلم أنَّ الاسم أوَّل الابتداء)[3]، وفريق يرى أنَّ الفاعل أصل والمبتدأ والخبر واسم (كان) وخبر (إنَّ) وخبر (لا) التي تنفي الجنس، واسم

([1])- شرح المفصَّل، ابن يعيش، ج8، ص: 8.
([2])- الخصائص، ابن جني، ج1، ص: 50.
([3])- الكتاب، ج1، ص: 23. وشرح المفصَّل، ج1، ص: 198.

(ما) و (لا) التي بمعنى ليس، محمولات عليه[1]، ويمثله الزمخشري وابن عصفور وابن النَّحاس، الذي ذهب إلى: (أنَّ المعنى الذي دخل الإعراب لأجله وهو رفع اللبس في الفاعل أكثر من المبتدأ؛ لأنَّ الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول، فكان الفاعل أصلاً في الرفع)[(2)].

يقول السيوطي في همع الهوامع: (أنواع الإعراب أربعة: الرفع وهو إعراب العمد، والنصب وهو إعراب الفضلات؛ لأنَّ الرفع ثقيل فَخُصَّ به العمد؛ لأنَّها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر، والفضلات كثيرة إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وما أكثر تداوله، فالأخف أولى به. والجر: وهو بين العمدة والفضلة؛ لأنَّه أخفَّ من الرفع وأثقل من النصب والجزم)[(3)].

وكلام السيوطي هذا يؤكد ما ذهب إليه ابن جني في خصائصه، فكلاهما ينسب الرفع إلى العُمد؛ لأنَّه ثقيل، والنصب للفضلات، وذلك لخفّتها وكثرت ورودها.

([1])- شرح المفصَّل، ج1، ص: 199.
([2])- شرح المقرب، ابن النَّحاس، ج1، ص: 157.
([3])- همع الهوامع، ج1، ص: 81.

الفصل الرابع

الاستقراء النَّحوي وتقعيد القواعد واطرادها

المبحث الأول: مفهوم تقعيد القواعد وطردها.

المبحث الثاني: تقعيد قاعدة الإعراب وطردها في المبنيات.

المبحث الثالث: تقعيد قاعدة بناء الأفعال وطردها في المضارع المعرب.

المبحث الرابع: تقعيد قاعدة التوابع وطردها.

المبحث الأول: مفهوم تقعيد القواعد واطرادها:

مفهوم التقعيد:

القاعدة لغةً: الأساس، فقاعدة كل شيء أساسه، ومن ذلك قواعد البيت، أي: أسسه، وهي في الأمور الحسية، إلاَّ أنَّها استعملت في الأمور المعنوية، ومن ذلك قواعد العلوم، والقاعدة ما يقعد عليه الشيء، أي: يستقر ويثبت[1].

القاعدة اصطلاحاً: بمعنى الضابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته. والقاعدة النَّحوية، قاعدة كلية، كالفاعل مرفوع والمفعول منصوب. والقاعدة الكلية يكون معناها حكماً كلياً ينطبق على جزئيات كثيرة[2]، أو القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[3]، وهي وصف لسلوك معين في تركيب اللغة[4].

وقواعد النحو العربي قانون لغوي، وهذا القانون اللغوي دستور عام، وهو نتاج جماعي مشترك بين القادرين على الاستقراء والاستنتاج، ثم التقنين والتقعيد، فالأصل في كل علم أن يكون جمعاً لجهود متقاربة مجتمعة على أصل واحد وهدف واحد بعينه، فإذا كانت البصرة سباقة إلى تقنين العربية فإنَّ للكوفة فضل الإكمال والإتمام في كثير من الأحكام[5].

وقد بدأت أولى خطوات تقعيد القاعدة النَّحوية بمرحلة جمع اللغة، اعتمد فيها العلماء على السماع شفاهةً من أفواه العرب أنفسهم فقد حدَّد اللغويون العرب إطاراً مكانياً يقبلون منه اللغة، وكذلك حدَّدوا إطاراً زمانياً ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري

([1])- الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلوم، بيروت، ط4، 1990م، ج3، ص: 525.
([2])- المصباح المنير، الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، ص: 263.
([3])- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجُرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص: 219.
([4])- التقعيد النَّحوي بين السماع والقياس، محمود شرف الدين، رسالة دكتوراه بدار العلوم، القاهرة، 1968م، ص: 19.
([5])- سيبويه جامع النحو، فوزي مسعود، ص:25.

للقبائل التي تقع في أطراف الجزيرة العربية، وحتى نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للقبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية[1].

ثُمَّ جاءت بعد ذلك مرحلة فحص وتمحيص المجموع اللغوي، وبدأت خطوات مرحلة القواعد النحوية، فمن المؤكد أن عملية تقعيد القاعدة النحوية قد بدأ متأخراً عن جمع اللغة؛ لأنَّه لا يمكن القيام به من دون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وذلك لأنَّ تقعيد القواعد ما هو إلاَّ فحص لمادة لغوية تمَّ جمعها بالفعل، ومحاولة تصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها[2]، وبعد أن استقرا النحاة العرب ما ورد لهم من نصوص لغوية اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبته مقياساً يؤسسون عليه القاعدة، ويستنبطون منه الصحيح المقبول[3].

ويؤكد كثير من العلماء أنَّ علم النحو العربي نشأ في العراق في صدر الإسلام، ثُمَّ تدرَّج في النمو والتطور تمشياً مع سنة الترقي حتى اكتملت أبوابه[4].

كما يؤكد بعضهم أنَّ علم النحو قد استكمل أسبابه وأنَّ أسسه قد رسخت وقواعده قد وضعت، وأهله قد ضربوا في مناكبه فوصلوا فيه إلى الغاية منه وقد أفسحوا المجال لمن أتى بعدهم أن ينظم مسائله، ويحدد من شيوعه ويضيف إليه ما يرى أنَّه جدير بأن يضم إليه، ويدلي برأيه فيما وصل إليه سابقوه، و بالجملة يعمل فكره فيه، فهماً وهضماً وتوضيحاً وتفريعاً وتنقيحاً[5].

([1])- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، دار المعارف، ط1، ص: 27 – 28.
([2])- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 79.
([3])- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسّان، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958م، ص: 35.
([4])- نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ص: 10.
([5])- مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، رسالة ماجستير، دار العلوم القاهرة، 1989م، ص: 63.

ومما لا شك فيه أن كل جماعة لغوية لديها الرغبة الجارفة في وجود سلطة مختصة يتخذها أعضاء الجماعة اللغوية قبلتهم وحكمهم في كل ما يعرض لهم من مشكلات لغوية، توجد رغبة اجتماعية أخرى وهذه هي رغبة السواد الأعظم في وجود قواعد لغوية محددة مختصرة.

مفهوم الاطِّراد:

لتوضيح مفهوم الاطّراد لا بُدّ من إلقاء الضوء نحو تعريف الشذوذ.

معنى الاطراد والشذوذ في لغة العرب:

كلمة (الاطراد) في لغة العرب تدور حول معنى (التتابع والاستمرار)، فاطراد الأمر جريانه على طريقة واحدة بشكل مستمر، ومن معاني الاطراد – كذلك – الاستقامة، يقال: فلان يمشي مشياً مطرداً، أي: مستقيماً[1].

أمَّا الشذوذ:

في اللغة فهو عكس الاطراد في اللغة، فشذوذ الشيء هو انحرافه عن النمط المعهود، وشذوذ الرجل هو انفراده عن الجمهور ومخالفته لهم، وجمع الشاذ (شواذ)[2]، ومنه الحديث المشهور: (من شذَّ شذّ في النار).

مفهوم الاطراد والشذوذ في أصول النحو:

يقصد بالاطراد في النحو العربي أن تستمر الظاهرة اللغوية على وتيرة واحدة، فلا يشذ منه إلا ما ندر، بغض النظر عن مصدر ورود تلك الظاهرة. فكلمة

(1)- لسان العرب، مادة (ط، ر، د) ط4، ص: 101.
(2)- لسان العرب، ج8، ص: 43.

(استقام) فقد اطَّرد فيها ونظائرها الإعلال بقلب الواو ألفاً، فاستمرارية الحال على طريقة واحدة هي الاطراد، وعكسه الشذوذ كما موضح في التالي:

أقوم	أقام	- إعلال بقلب الواو ألف أو ياء ظاهرة مطَّردة
استقوم	استقام	
يُقوِم	يقيم	
استحوذ	استحوذ	- صححت الألف شذوذاً عن ما سبق وقياسه (استحاذ)

وعند الرجوع إلى مفهوم الاطراد والشذوذ لدى نحاة العربية نجد إشارة صريحة من ابن جني إلى أنَّ: (أهل العربية جعلوا ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً[1]، وعليه فالمعنى الاصطلاحي مرتبط بالمعنى اللغوي الأوّل (التتابع) لأنَّ المطَّرد هو: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف.

وقد يفهم من المعنى الاصطلاحي أيضاً المعنى اللغوي الثاني (الاستقامة) لأنَّ ما جرى من الكلام على قواعد النحو والصرف يُعدُّ مستقيماً.

وأمَّا الشاذ في اصطلاح النحاة فهو عكس المطرد، ومأخوذ – كذلك – من المعنى اللغوي، حيث يراد به ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك. كما قال الجُرجاني في التعريفات: (الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته)[2]، فنلاحظ أنَّ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي واضحة.

(1)- الخصائص، ابن جني، ص: 97.
(2)- التعريفات، على بن محمد بن علي الجُرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، ص: 164.

أبعاد الاطَّراد والشذوذ:

لقد غمض مفهوم الاطراد والشذوذ على كثير من الباحثين المعاصرين بسبب ربطهم هذا المفهوم بالكم (الكثرة والقلة) فاهتمَّ النحاة بالاضطراب في موازين الكثرة وأنَّهم لم يبينوا – كذلك – متى تتحقق في المادة اللغوية فيصح القياس، أو بناء القاعدة عليها، مما أدى إلى الحيرة والاضطراب، يصوِّب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه.

ولكن عند تحليل مفهوم السماع عند أبي البركات تبيَّن أنَّ مسألة الاطراد والشذوذ لا تتعلق بالكم فقط، بل تتعداه إلى نوع قبل الكم، كما صرَّح بذلك العلامة ابن جني حين قال: "قد يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلاَّ أنَّه لا يقاس عليه"[1].

وهذا ما أكَّده الشريف الجُرجاني بقوله: "الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[2].

الاطراد والشذوذ بين القبول والرفض:

إنَّ بناء الأحكام والقواعد على الأمور المطردة أمر مسلم في جميع أنواع العلوم والفنون، ولا حكم للنادر إلا فيما يتعلق بالنادر نفسه، لذلك توجَّهت مسألة القبول والرفض نحو: (الشاذ) ومدى صحة الاحتجاج به، فأمَّا البصريون فقد اقتصروا على المطرد في قياس الأحكام والظواهر اللغوية، وجعلوا الشاذ (يحفظ ولا يقاس عليه)

(1)- الخصائص، ابن جني، ج1، ص: 115.
(2)- التعريفات، الجرجاني، ص: 124.

فأبعدوه بذلك عن بساط الاستنباط النحوي[1]، في حين قسَّم بعض العلماء الشاذ – من حيث قبوله وعدمه – إلى قسمين([2]):

1-شاذ مقبول: وهو الذي يجئ على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء.

2-شاذ مردود: وهو الذي يجئ على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء.

أمَّا ابن جني فكان أوَّل من درس مسألة (الاطراد والشذوذ) بشكل مستفيض وبيَّن حكمها من حيث القبول والرفض في كتابه الخصائص في باب سمَّاه (باب القول على الاطراد والشذوذ)، حيث ربط المطَّرد والشاذ بالسماع والقياس، فتوصل بهذا الاعتبار إلى أربعة أحكام يتعلق بكل صنف[3]:

1-صنف يُتّبع السمع الوارد به فيه، ويُتَّخذ أصلاً يقاس عليه غيره، وذلك إذا كانت الظاهرة لغوية مطردة في السماع والقياس معاً، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، والجر بالإضافة، فالمتحدث يقيس على هذه القواعد من دون أدنى تردد، فكان هذا الصنف هو المعوَّل في النحو العربي، وعليه بُنيتْ قواعده[4].

2- صنف يقتصر فيه على ما يُسمع عن العرب في ذلك، ويجري في بابه على القياس المطرد في نظائره، وذلك إذا كانت الظاهرة اللغوية مطردة في القياس دون السماع، فالقياس مثلاً: أن يكون لكلِّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ (فهذا قياس مطرد)، بحيث تقول:

([1])- أدب الكاتب، ابن قتيبة ، تحقيق: محمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 600.
([2])- التعريفات، الجرجاني، ص: 164.
([3])- الخصائص، ابن جني، ج1، ص: 96- 100.
([4])- الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، محمد أحمد العمروسي، بيروت، دار العلوم، 1978م، ص: 246.

الماضي المستعمل	قياس	المضارع المستعمل
كتب	=	يكتب
صلَّى	=	يصلِّي
نام	=	ينام

لكن شذَّ عند العرب عدم استعمال الفعل الماضي لبعض الأفعال:

الماضي المستعمل	شاذ	المضارع المستعمل
○	=	يَذَر
○	=	يَذَع
○	=	يَدَع

وذلك استغناءً بالأفعال الماضية لأفعال أخرى في معناه: (ترك).

3- صنف يتّبع السمع الوارد به فيه لكنه لا يُتَّخذ أصلاً يقاس عليه غيره، وذلك إذا كانت الظاهرة اللغوية مطردة في كلام العرب دون قياس النحاة، كتصحيح بعض الكلمات التي تعلّ في نظائرها، كقولهم: (أحوص الرِمْث) و (استصوبتُ الأمرَ) و (استحوذ) و (أغيلت المرأة) و (استنوق الجملُ) فكان القياس في النحو يقتضي قلب جميع الواوات ألفاً؛ وذلك لتحركها بعد صحيح ساكن.

4- صنف لا يُتَّبع السمع الوارد به، ولا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، فلا يحسن استعماله مطلقاً إلاَّ على وجه الحكاية وهو عكس الصنف الأوَّل تماماً، وهذا الصنف فيما إذا كانت الظاهرة اللغوية شاذة في السماع والقياس معاً؛ كإبقاء (واو) المفعول

فيما عينه (واو)، نحو: (ثوب مصوون) و (فرس مقوود) و (رجلٌ معوود من مرضه).

ويلاحظ من خلال الأمثلة التي أوردها ابن جني أن الشذوذ في القياس (كما في الثالث والرابع) لا يتحقق إلاَّ في الكلمات على المستوى الصرفي لا على مستوى النحو[1].

وأمَّا الباحثون المعاصرون فقد رفض بعضهم مسألة الاطراد والشذوذ بالطريقة التي وضَّحها ابن جني، لغموضه واضطرابه على حد قولهم، وإلى هذا ذهب الدكتور عبَّاس حسن[2].

ومنهم من أيَّد موقف النحاة ودافع عنه بقوة، من أمثال الدكتور السيّد الطويل والدكتور عبد الله الخثران[3].

مصادر التقعيد النَّحوي:

إذا كان ثمة اتفاق بين المؤرخين على اعتبار مدرسة البصرة أولى المدارس النَّحوية وأقدمها نشأةً، فإنَّ المرء يستقري ذات الأسباب العلمية المنهجية والاجتماعية والسياسية وراء نشأة بقية المدارس النَّحوية، بل على المرء أن يتعرف على الجديد الذي رامت المدارس النحوية استدراكها على المدرسة البصرية العتيدة، ولا ريب في أنَّ الوقوف على هذه الجوانب التاريخية لخير مساعدٍ على فهم مناهج المدارس وخصائصها وأهدافها.

([1])- الاطراد والشذوذ اللغويات، محمد جمال صقر، مجلة رابطة أدباء الشام، لندن، بريطانيا، ص: 5.
([2])- النحو واللغة، عباس حسن، ص: 45.
([3])- مراحل تطور الدرس النَّحوي، عبد الله بن أحمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 208.

وهناك سؤال وهو: ما الأسباب المنهجية الكامنة وراء نشأة المدارس النحوية بعد المدرسة البصرية؟

إنَّ منهجية المدرسة البصرية في تقعيد القواعد النحوية يمكن استيعابها من خلال النظر المتأمل في مصادر التقعيد التي اعتمدتها، ويمكن تلخيصها في المصادر التالية:

1- القبائل البدوية التي لم تختلط بغيرها من الأمم، وهي القبائل التي كانت تعيش في قلب الجزيرة العربية، كقريش التي كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وقبائل العرب من قيس، وأسد، وهذيل، وكنانة، وبعض الطائيين.وتتميز هذه القبائل بالتعمق في التبدى، والالتصاق بحياة البادية وهم حرشة الضباب بل أكلة يرابيع، وقد حدَّدهم الفارابي عندما قال: "...والذين نُقلت عنهم اللغة وبهم اقتدي، هم قيس، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب، ثُمَّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1]، فما تكلمت به هذه القبائل من لغة شعراً أو نثراً ينبغي اتخاذها أصلاً للقياس والتقعيد ومصدراً للغة الفصحى، وأمَّا ما عداها من القبائل التي جاوزت الأمم الأخرى واختلطت بها وسكنت البراري، فإنَّ لغتها لا يحتج بها، ولا يصلح القياس عليها البتَّة، وبناء على ذلك فلا تؤخذ اللغة من (لخم) ولا من (خذام) لمجاورتها أهل مصر، ولا من (قضاعة) أو (غسان) أو (إيَّاد) لمجاورتها أهل الشام، ولا من (تغلب) أو (بكر) لمجاورتها النبط والفرس[2].

(1)- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تعليق: أحمد الحمعي، 1988، ص: 24.
(2)- المفصل في الملل والأهواء والنحل، ط1، 1928م، ص: 193.

2- القرآن الكريم في بعض قراءاته: ليس صحيحاً ما يشاع عن مدرسة البصرة في عدم احتجاجها بالقرآن الكريم وعدم اتخاذها قراءاته – جملةً وتفصيلاً – أصلاً من أصول القياس، ولكن الصحيح أن استقراء هذه المدرسة لقراءات القرآن المتعددة كان ناقصاً واضحاً، مما جعل عدداً من الناس يُخَيَّل إليهم أنَّهم لا يعتمدون القرآن الكريم أساساً للتقعيد والتأصيل، بل الأسوأ من ذلك أنَّ كثيراً من رجالات هذه المدرسة ربطوا الاحتجاج بالقراءات القرآنية بموافقتها شعراً أو كلاماً من أشعار وكلام القبائل البدوية السالف ذكرها، فإذا لم يكن لقراءة شاهدٌ من شعر شاعر جاهلي أو كلام منسوب إلى تلك القبائل المتعمقة في التبدى لا يلتفت إليها ولا يحتج بها البتَّة.

إنَّ هذا القيد الذي ربطوا به الاحتجاج بالقرآن الكريم جلب لمنهجهم في التقعيد نقداً لاذعاً، وجعله مجالاً لتحاملات واسعة النطاق من قِبَل العلماء قديماً وحديثاً. فها هو الإمام الظاهري الفقيه اللغوي الأديب المُحدِّث ابن حزم، يوسعه جانب النقد والانتقاد قائلاً: "...من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذه مذهباً ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها، ولا عجب أعجب ممن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الخطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلميّ أو تميميّ أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثُمَّ إن وجد لله تعالى – خالق اللغات

وأهلها – كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حُجَّة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه..."[1].

وأمَّا الرازي فقد عبّر عن دهشته من هذا المنهج، فقال: "...إذا جَوَّزنا إثبات اللغة بشعرٍ مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن الكريم أولى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيتٍ مجهول فرحوا به، وأنا شديد التَّعجب منهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن الكريم دليلاً على صحتها كان أولى..."[2].

أمَّا المحقق الشيخ سعيد الأفغاني، فقد وصف هذا الاضطراب المنهجي عندما قال: "... يريدون بناء قواعدهم – يقصد البصريين – على كلام العرب فيجمعون نتفاً نثرية و شعرية من هذه القبيلة ومن تلك ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب ومن شعرٍ لا يُعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسدِّدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام، حتى إذا أتت قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طعن فيها، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم"[3].

ولئن كان ذلك موقفهم من مصدرية القرآن الكريم بقراءاته المتواترة وغير المتواترة في التقعيد، فماذا يكون موقفهم من الحديث النبوي؟ خاصة أنَّ النَّص القرآني

([1])- الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، ص: 193.
([2])- مفاتيح الغيب، أبو بكر بن حسين الرازي، ج3، ص:159.
([3])- أصول النحو، الأفغاني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1987، ص: 31.

قد أوفى على قمة الفصاحة والبلاغة والبيان، وانتقى في أسلوبه فصحى لهجات القبائل، سواء كانوا من أكلة اليرابيع أو من باعة الكواميخ.

الحديث النبوي الشريف:

أمَّا الحديث النبوي الشريف فقد استبعده نحاة البصرة – عن بكرة أبيهم – جملةً وتفصيلاً من دائرة الاحتجاج والاستشهاد به، واختلقوا لذلك عذراً تعوذه الدقة والسلامة والسداد، فقالوا: إنَّ من الثابت كون الحديث النبوي يروى بالمعنى حيناً، وباللفظ حيناً آخر، ونظراً لتعذر معرفة المروي منه بالمعنى من المروي باللفظ تجاوز الاحتجاج بأي حديث نبوي، تغليباً لجانب الرواية بالمعنى على جانب الرواية باللفظ، وفي ذلك يقول أبو الحسن بن الضائع في شرح الجُمل معللاً ومدافعاً عن نحاة البصرة ومن سار على نهجهم في هذا الموضوع: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، و اعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – لأنَّه أفصح العرب"[1].

أمَّا أبو حيَّان فقد دافع وعلل عدم الاحتجاج بالحديث النبوي قائلاً: "...إنَّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ النبي – صلى الله عليه وسلم – إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنَّما كان ذلك لأمرين: أحدهما: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، الأمر الثاني: أنَّه وقع اللحن كثيراً فيما روي من حديث؛

(1)- شرح الجُمل، أبو الحسن بن الضائع، خزانة الأدب، البغدادي، المطبعة السلفية، 1347هـ ، ج1، ص: 23.

لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك"[1].

وخلاصة القول هي أنَّ مدرسة البصرة اكتفت باعتماد لغة القبائل البدوية غير المتاخمة للأمم الأجنبية – نثراً و شعراً – مصدراً للقياس، كما اعتمدت اعتماداً صورياً على تصريح النقل من القرآن الكريم الذي يشهد له شعر أو كلام من لغة القبائل البدوية غير المختلطة بالأمم الأجنبية، أمَّا الحديث النبوي فقد تجاوزوه ورفضوا الاحتجاج به والتقعيد عليه، وبناءً على ما سبق فإنَّه يمكننا القول بأنَّ لقياس المدرسة البصرية في واقع أمرها مصدرين: أحدهما: مصدر أصيل وهو لغة القبائل البدوية التي لم تختلط بالأمم الأجنبية، وأمَّا الآخر: فهو ثانوي وهو القرآن الكريم، وبتعبير آخر بعض قراءات القرآن الكريم التي يشهد لها شعر أو كلام منثور من لغة تلك القبائل البدوية الخُلّص.

المنهجية البصرية في التقعيد ودورها في نشأة المدارس الأخرى:

تلك هي المنهجية التي انتهجتها مدرسة البصرة في التقعيد وقد لقيت قبولاً لدى جماعة من النحاة، كما حُظيت بالمقابل بجملة من الانتقادات المنهجية والعلمية عند كثير من العلماء شأنها في ذلك شأن كل المناهج البشرية التي تخضع للاختبار والتجريد. أمَّا أهمَّ الانتقادات المنهجية التي تؤخذ على هذه المدرسة، فيمكن حصرها في ثلاثة أخلال، وهي:

أ/ الاستقراء الناقص لمصادر التقعيد المعتمدة لدى المدرسة سواء على مستوى المصدر الأصلي وهو لغة قبائل البدو،أو على مستوى المصدرالثاني وهو بعض قراءات القرآن

(1)- انظر مجلة اللغة العربية، العدد 3، ص: 199. بحث للشيخ محمد الخضر، عنوانه: (الاستشهاد بالحديث).

المتواترة، إذ إنَّه قد فاتت المدرسة جملة من لهجات قبائل البدو، كما فاتتها جملة أخرى من القراءات المتواترة و الآحاد.

ب/ اعتماد المدرسة تصنيفاً معكوساً لمصادر التقعيد، إذ إنَّها لم تراعِ في التصنيف قوة الفصاحة وضعفها في المصادر، ولذلك فقد قدَّمت في الاحتجاج القبائل البدوية على قراءات القرآن المتواترة، والعكس صحيح، وذلك لأنَّه لا خلاف بين العلماء في كون لغة القرآن أفصح اللغات بلاغة وبياناً.

ج/ إبعاد المدرسة الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج والاستشهاد اعتماداً على عذرٍ مفتعل لا نصيب له في الواقع، وقد كان حرياً بها التفريق بين الأحاديث المروية بالمعنى. هذه هي أهمَّ الأخلال المنهجية التي يمكن ملاحظتها في مصادر التقعيد في مدرسة البصرة. ولا شك أنَّ كل خلل منها كافٍ لتوجيه النقد والانتقاد للمدرسة وروادها. فلا غرو أن تكون هذه الأخلال المنهجية مجتمعة وخاصة الخللين الأولين، قد عجَّلت بميلاد مدرسة أخرى حاولت أن تتجاوز قدر الإمكان هذه الأخلال برمَّتها، إنَّها مدرسة الكوفة التي انتقلت بالمصدر الأصلي والمصدر الثانوي من الدائرة الضيقة، فوسعت من المصدر الأصلي فاعتمدت في التقعيد على لغة عرب البدو حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وعلى لغة عرب الأرياف أكلة الشواريز وباعة الكواميخ، كما وسَّعت من دائرة المصدر الثانوي فاعتمدت جُلَّ القراءات القرآنية المتواترة – إن لم يكن كله – في التقعيد، وتبرأت من ضرورة وجود قيد ووجود شاهد من شعر جاهلي أو كلام بدوي لصحة الاحتجاج بالقراءة القرآنية في إثبات صحة قاعدة نحوية.

ولكن لئن نجحت المدرسة الكوفية في تصحيح الخللين المنهجيين الأوليين بعض الشيء، إلاَّ أنَّها لم تستطع التخلص من جميع أدرانها، بل ظلَّت في بعض الأحيان متأثرة بترسبات المدرسة البصرية، فكان لها بعض المواقف الشبيهة بمواقف البصريين من بعض القراءات المتواترة، والسبب في عدم تمكن المدرسة الكوفية من التجرد الكلي من جميع رواسب المدرسة البصرية يعود إلى كون الكوفية في واقعها مدرسة منبثقة من رحم البصرية، وكون كثير من رجالاتها خارجين على أساتذتهم البصريين، بل إنَّ المدرسة بجميع فطاحلتها قفوا أثر المدرسة البصرية في الخلل المنهجي الثالث المتمثل في إبعاد الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج والاستشهاد.([1])

وتمضي الأيام فيشاء الله أن ينتقل مقر الخلافة إلى الأندلس، فتنشأ على ربوعها حركة تقعيد نحوية تُعارض كل المناهج التي لا تقدر كتاب الله ولا سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حق قدرهما فتدعو إلى ضرورة إعادة تقعيد القواعد في ضوء توجيهات و أساليب القرآن الكريم بقراءاتها المتواترة والآحاد، وفي ضوء أساليب الحديث النبوي الشريف، إضافة إلى كلام العرب بدويهم وريفيهم، ويمكن للمرء أن يلتمس هذا التّوجه الجديد في منهجية رواد المدرسة الأندلسية كالنَّحوي الأندلسي الشهير ابن مضاء – رحمه الله – الذي قاد حركة تقعيد جديدة ثائرة ضد حركات التقعيد البصرية والكوفية بأسرها، بل يجد المرء هذا التّوجه التجديدي في تجاوز سائر الأخلال المنهجية في التقعيد عند ابن مالك الذي تجاهل تجاوز نحاة البصرة والكوفة الحديث النبوي مصدراً للتقعيد، فاتخذ منهجية ترى في الحديث النبوي مصدراً خصباً للتقعيد، بيد أنَّه لم يشأه أن ينص على ذلك تنصيصاً، الأمر الذي جعل أبا حيَّان الأندلسي يتهمه

([1]) شرح الجمل ، مرجع سابق، ص28.

بالابتداع ومخالفة النزعة السائدة لدى جبابرة النحو، فقال متزمراً: "...قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره" ولا غرو أن يجد مثل هذا التَّوجه التجديدي طريقه مفروشاً بالورود في دولة الموحدين، وذلك لأنَّ نزعة التجديد والاجتهاد في سائر المعارف الإسلامية عمَّت جمع الأرجاء، بل تسربت هذه النزعة على الدول الإسلامية الأخرى، فعلى مستوى ذات النزعة نشأت في مصر حركة تقعيد نحوية حاولت التخلص من الأخلال المنهجية متمثلة في العلاَّمة ابن هشام الذي قيل إنَّه كان أعلم بالنحو من سيبويه، ولئن تشابهت حركة التقعيد النحوية الأندلسية والمصرية بيد أنَّه من الإنصاف الإشارة إلى وجود فارق على مستوى أسلوب تأسيس المنهجية الجديدة في التقعيد النحوي، إذ إنَّه قد اتّسم جل رواد المدرسة الأندلسية في أكثر الأحيان بالهجوم و الانتقاد الشديد اللاذع للمدارس الأخرى، أمَّا أسلوب المدرسة المصرية متمثلة في ابن هشام وغيره، فقد اتَّسم بانتهاج الأسلوب الهادئ الفعَّال في عرض المنهجية الجديدة، وبناءً على ذلك فإن الفرق الجوهري بين الحركتين الجديدتين يتمثل في تميز الحركة الأندلسية بالحرارة وروح اجتثاث ما بنته المدرسة البصرية خاصة في هرم حول القياس وتوسيعاتهم في التأويلات والتخريجات[1]، أمَّا حركة التقعيد المصرية فقد كانت تتسم بروح المراجعة الهادئة الفعَّالة المؤثرة.([2])

لئن كتب الله لتلكما الحركتين التجديديتين في التقعيد شيئاً من النَّجاح، فإنَّهما لم تقدرا على إزالة جميع آثار الأخلال المنهجية الثلاثة، ولم تقويا على محو نتائجهما في

([1])- من المعلوم أن ابن مضاء الأندلسي المتوفى سنة 592هـ، قد قاد حملة شعواء على نحاة المشرق ومن كتبه (المشرق في النحو، الرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) ولعلَّ أهمَّ حملة عني برفع لوائها هي دعوته إلى إلغاء نظرية العامل التي يقوم عليها النحو منذ عهد الخليل، وإلغاء القياس واعتماد السماع بدلاً منه.

([2]) شرح الجمل ، مرجع سابق ، ص30..

الأذهان إلى يومنا، مما يمكن القول بأنَّه على الرغم من كل المحاولات الجريئة الصريحة والخفية في إقصاء المنهجية البصرية الملأى بالأخلال المنهجية عن ساحة التقعيد فإنَّها لا تزال – إلى يومنا هذا – منهجية متبعة في الدراسات النحوية، بل إنَّ الكتب النحوية الحديثة تكاد تعتمد على نتائج تلك المناهج ذات الأخلال المنهجية في تعلم النحو وتقريبه إلى الأفهام والعقول، فدعوات ابن مضاء وكثير من اجتهادات ابن هشام وابن مالك – رحمهم الله – ذهبت مع أدراج الرياح.

فخلاصة القول هي أنَّ الأخلال المنهجية التي رافقت منهجية البصريين – منذ بداية نشأتها – في التقعيد النحوي قد كانت وراء نشوء المدرسة الكوفية التي استهدفت الإصلاح والتصحيح والتعديل والتقويم، كما أنَّ عدم اكتمال دور التصحيح للأخلال البصرية على يد الكوفية قد مهَّدت لنشأة الأندلسية والمصرية فالشامية، بيد أنَّ الأخلال المنهجية لم تتمكن منها حركات الإصلاح إلى يومنا هذا تمكناً عميقاً جذرياً، مما يبرر تقديم منهجية بديلة قادرة على تجاوز تلك الأخلال المنهجية وآثارها على تعلم قواعد اللغة العربية من حيث التقعيد والتعسير والتجريد.

إنَّ معالجة أيّ قصور أو خلل منهجيين في حركة التقعيد النحوي ينبغي أن تتم على مستوى المصادر التي أنتجت تلك القواعد وولدتها، ولذلك أنَّ تجاوز الأخلال المنهجية وآثارها يتم عن طريق الاستغناء عن التصنيف التقليدي – مصادر التقعيد النحوي التقليدية – وتبديلها باعتماد تصنيف منهجي آخر لمصادر التقعيد في ضوء ما أسلفناه، بحيث تغدو مصادر التقعيد النحوي مرتبة حسب الترتيب التالي:

1–المصدر الأوَّل الملزم للتقعيد النحوي: لغة القرآن بجميع قراءاته المتواترة والآحاد.

لئن عدت لغة القبائل البدوية غير المختلطة بالأمم الأجنبية أهمَّ مصدر للقياس النحوي عند نحاة مدرسة البصرة، فإنَّ مرد ذلك – بلا شك – إلى مستوى الفصاحة الرفيع الذي كان غالباً على سكان البوادي، إضافة إلى بُعدهم عن مواطن اللحن بسبب عدم الاختلاط بأيّ أمة أجنبية أخرى.

وبناءً على ذلك فإنَّ المنهج العلمي الرصين يقتضي ضرورة الالتزام بهذا المبدأ في كل الأحوال بحيث يتم التفاضل بين مصادر التقعيد على أساس مستوى قوة الفصاحة وتمكنها، فتقدم لهجة قبيلة على لهجة قبيلة أخرى إذا كانت لهجة الأولى أفصح من الثانية، فالعبرة في التقديم والتأخير تكمن في مستوى الفصاحة وعدم اللحن، وليست العبرة في سكني البادية أو الحضر أو غير ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فللمرء أن يتساءل عن مدى وجود لغة أفصح من القرآن الكريم، فإذا ما ألفيناها قدَّمناها و اعتمدناها مصدراً أولاً للتقعيد النحوي والاحتجاج، وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول أنَّه: قد كانت للهجات بعض القبائل قبل نزول القرآن الكريم مكان الصدارة، وما كان في الإمكان العثور على أيّ لهجة أفصح من لهجاتها، بيد أن هذا الأمر لم يعد وارداً ولا قائماً بعد نزول القرآن الكريم، وبعد اشتماله على لهجات تكوِّن في مجموعها فصحى لهجات القبائل البدوية والحضرية، فغدت لغة القرآن أفصح لغةٍ في الفصاحة والبلاغة والبيان، وتحدى فصحاء العرب وبلغاءهم بدوييهم وحضريهم على أن يأتوا بسورة من مثله، فعجزوا عجزاً أبدياً على قبول التحدي.

بناءً على ذلك فإنَّ المنهج العلمي يقتضي تقديم لغة هذا الكتاب الكريم عند الاحتجاج والتقعيد والاستشهاد على جميع لغات القبائل، وذلك لأنَّ لغته تمثل اللغة الفصحى التي لا يمكن أن تجارى.

2- المصدر الثاني للتقعيد النحوي: الحديث النبوي الصحيح بشقيه المروي بلفظه ومعناه، والمروي بالمعنى دون اللفظ.

من المتفق عليه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أفصح من نطق بالضاد، ولا يمكن قياس فصاحته على فصاحة أحد من العرب، سواء كانوا بدواً أو حضريين، ويكاد أن يكون الإنسان العربي الوحيد الذي لم يسجل عليه لحن قط، ولم يمازج لغته ضعفٌ أو وهنٌ أبداً، فقد أوتي جوامع الكلم، ورزق بياناً كان له عوناً في الإقناع والتبليغ والتأثير، كما زاده الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم قبل كل ذلك فصاحةً وبياناً كان يبهر بها السامع ويؤثر بهما في المخاطب، ومن مجموع ما تحدث به النبي – صلى الله عليه وسلم – يكوِّن ما يطلق عليه الحديث النبوي الشريف، وهو عبارة عن أقواله الشريفة خاصة، وعن أفعاله وتقاريره عامة. وإذا كان إثبات صحة قاعدة أو سلامة تركيب يتوقف على صحة المصدر الذي تقوم عليه تلك القاعدة، وإذا كانت المدارس النحوية تعتمد في تقعيدها القواعد على لغة عرب البادية أو عرب الأرياف لما في لغتهم من فصاحة وبيان، بل إذا كانت المصادر تعتمد أصولاً للقياس والتقعيد النحوي لما تتوافر فيها من فصاحة وسلامة من اللحن والتحريف، فإنَّ مقتضى ذلك أن تكون لغة النبي – صلى الله عليه وسلم – أهمَّ مصدر بعد لغة القرآن الكريم وأولاه اعتداداً في

التقعيد والتأصيل، وذلك لأنَّ الفصاحة التي تتوافر فيها لا تتوافر في لغة أيّ بدوي سواء أكان من أكلة اليرابيع أم من أكلة الشواريز.

وبما أن هذه اللغة النبوية الشريفة هي الموضوعة فيما يصطلح عليه بالحديث النبوي، فإنَّ المنطق والعقل يحكمان بضرورة الاحتجاج به والاستشهاد به واتخاذه أصلاً للتقعيد والتأصيل.

3- المصدر الثالث للتقعيد النحوي: القبائل البدوية والريفية.

ذلك انطلاقاً من عدم اشتمال القرآن الكريم على جميع لهجات قبائل العرب، وبطبيعة الحال يمكن تقديم كلام البدو على كلام الريفيين في حالة وقوع تعارض بينهما عند التقعيد، وذلك ترجيحاً لواقع حياة البدو التي كانت أعمق في التبدي، وألصق بالعيشة الفطرية، وأبعد عن تأثير لهجات الأمم الأجنبية في كلامها شعراً ونثراً، وأمَّا إذا لم يكن ثمّ تعارض فلتعتمد لهجاتهم ضمن اللهجات الفصيحة لا الفصحى.

المبحث الثاني: تقعيد قاعدة الإعراب واطرادها في المبنيات:

تعتمد اللغة العربية الإعراب وسيلة لفهمها، فالإعراب دال على المعاني، وأنَّ علاقته حركة داخلة على الكلام بعد بنائه[1]، والإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وفي بعض تصاريف الكلام ضرورة دعت إلى جعل علامة الإعراب حرفاً، وذلك في الأفعال الخمسة وهي: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، وتفعلين)، وحركات الإعراب هي: (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون) وتكون في آخر الكلمة، نحو: (زيدٌ مجتهدٌ) و (مررتُ بزيدٍ) و (ضرب عمرو زيداً)، فالدال في كلمة (زيد) يغيَّر بسبب تغيير العامل؛ لأنَّ العامل هو الذي يؤثر في كلمة (زيد)، ففي مثال: (زيدٌ مجتهدٌ) فـــ(زيدٌ) يُرفع بالضمة وعامله الابتداء[2]، وهذا عند البصريين، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ (زيدٌ) يرتفع بالخبر (مجتهد)[3]، وكذلك في المثال الثاني (مررتُ بزيدٍ) الباء هي العاملة المؤثرة في زيد بالكسر، وأنَّه في محل نصب، والمثال الثالث (ضرب عمرو زيداً) فالعامل هو (ضرب) الذي يؤثر على (زيداً) بالفتحة.

إذن فالمعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركةٍ أو حرف، فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: "جاء الرجلُ" و "ورأيتُ الرجلَ" و "مررتُ بالرجلِ"[4].

فالكلمات المعربة هي التي تتغيّر بسبب دخول العوامل التي تؤثر فيها رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً.

([1])- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1985م، ج1، ص: 188.

([2])- المصدر السابق، ج1، ص: 49.

([3])- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف، ط2، ص: 149 – 172.

([4])- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين بن يعيش، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001م، ط1، ج1، ص: 150.

أمَّا المبني فيقول العُكبريُّ: "أمَّا معنى البناء فهو الثبوت واللزوم، كبناء الحائط، وحدَّه في النحو: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة"[1].

وأجمع النحويون على أصل لم يختلفوا حوله، وهو أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال والحروف البناء، ليصبح على مستوى التجريد كل مبني هو عامل، وكل معرب هو معمول.

ولكن أثناء الممارسة النحوية، وجد النحويون من الأسماء ما جاء مبنياً، فاحتيج إلى تعليل؛ لأنَّها خرجت على أصلها، ويقول العُكبريُّ: "والحروف كلها مبنية، وكذلك الأصل في الأفعال، ولا يفتقر ذلك إلى علة؛ لأنَّ الكلمة موضوعة عليه، وإنَما يعلل الإعراب لأنَّه زائد على الكلمة، ولمَّا كان الأصل في الأسماء أن تعرب احتيج إلى تعليل ما بني منها، ولما كان الأصل في كل مبني السكون، احتيج إلى تعليل ما حُرِّك منه، وإلى تعليل الحركة دون غيرها"[2].

عندما نقول: إنَّ مقولة المعربات والمبنيات هي تصنيف للألفاظ نكون إذاً أمام التصنيف اللفظي أساساً، ويتحول هذا التصنيف إلى تجريدي، فيصبح المعرب ما له محل، ويصبح المبني ما لا محل له على مستوى التجريد. إذن يجب التمييز بين مستويين:

1- المستوى التجريدي: ونكون أمام المبنيات التي لا محل لها، والمعربات التي لها محل.

([1])- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريُّ، تحقيق: غازي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1995م، ط1، ج1، ص: 74.

([2])- المرجع السابق، ج1، ص: 74.

2- المستوى اللفظي: ونكون أمام معربات أصول، ومبنيات أصول، ومعربات فروع، ومبنيات فروع.

فالجانب التجريدي يهتم بما هو نظري، والجانب اللفظي يهتم بما هو قاعدي. لذا إذا نظرنا إلى الأسماء والأفعال والحروف من الزاوية اللفظية فسنقول: إنَّ الأصل في الأفعال والحروف البناء، وما جاء معرباً فلشبهه بالاسم، أمَّا الحروف فجاءت كلها مبنية على أصلها، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ثم ما جاء مبنياً من الأسماء، فذلك لشبهها بالحروف أو تضمُّنها معنى الحروف، أو وقوعها موقع الفعل المبني.

وبالرغم من كون الفعل المضارع جاء معرباً على مستوى اللفظ فإنَّه لا وظيفة نحوية له، أي: إنَّ الفعل المضارع وإن كان معرباً فإعرابه لفظي فقط، فلا يرقى لأن يكون معرباً أصالة، فالمعربات أصالة هي التي لها وظائف نحوية، أمَّا الفعل المضارع فيظل على مستوى التجريد لا محل له، ولا وظيفة له كسائر العوامل (الأفعال والحروف).

يقول العُكبريُّ: "الأصل في الفعل البناء؛ لأنَّ الإعراب دخل للفصل بين الفاعل والمفعول، وليس في الفعل فاعل ولا مفعول فصار كالحرف"[1].

هناك نص لابن الحاجب يقول فيه: "...قوله "مبني الأصل" هذا أيضاً من ذاك؛ لأنَّه اصطلاح مجدَّد منه، مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر على ما فسَّره في الشرح، وإنْ أخذنا لفظ المبني الأصل على ما يقتضيه اللفظ في المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال، وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصريون، بل إن اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم

(1)- المصدر السابق، ص: 15.

لتوارد المعاني لم يرد عليه ما ذكرنا، ولا يرد على تفسيره المبني الأصل بالحرف والماضي والأمر والمصدر، في نحو: (أعجبني ضرب زيدٍ عمراً أمس) وذلك بأن يقال: المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به، مع أن (ضرب) يعملُ، فهو مشابه للماضي مع أنَّه معرب، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضي، بدليل أنَّه يعمل، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال"[1].

فابن الحاجب عقد مقارنة ذكية هنا، فالفعل المضارع الأصلُ فيه أن يكون مبنياً، وحتى إن تواردت عليه المعاني، فهو قد يشبه الأسماء من هذا الجانب، لكنه لا يصل إلى درجة الإعراب أصالة، كما الأسماء، فقد شابهها في جزء، فلو قلنا: إنَّ الإعراب فيه أصيلٌ، لأدرجناه في خانة المعربات ومنحناه وظيفة نحوية، وذلك غير وارد تماماً كمشابهة المصدر لمطلق الفعل، فمشابهته للفعل الماضي لم تخرجه من المعربات إلى المبنيات، بل ظلَّ معرباً ولكنه يعمل في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال، وفي المقابل كل الأسماء في البناء النظري النحوي تقع في محلات حتى وإن جاءت مبنية، فالأصل أنَّها تقع في محل ولها وظيفة نحوية.

فبعض الجُمل التي نقول عنها: إنَّ لها محلاً من الإعراب نُرجعُها دائماً إلى المفردات، فنقول: إمَّا أنَّها تقع موقع المفرد، أو تؤول بمفرد، والمفردات يحتلها الاسم، لذا يمكن أن نخلص إلى أنَّ الأصل في الأفعال والحروف أنَّ لا محل لها، و اللا محل يمنح المحلات.

(1)- الكافية في النحو، ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1982م، ص: 16 – 17.

إذن يمكننا القول: إنَّ مقولة تصنيف الألفاظ قائمة على مفهومين: مفهوم الاسمية، ومفهوم الفعلية، فالألفاظ التي تتصف بالاسمية يكون فيها الإعراب فرعياً، فالأصالة الإعرابية هي للأسماء والأصالة من حيث البناء هي للأفعال والحروف.

وقد تمَّ تصنيف الأسماء بحسب درجات التمكن، وذلك ما أشار إليه سيبويه في تعريفه للاسم، بأنَّه رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ، وهذه الأسماء تشكل أعلى درجات التمكن في الاسمية، حيث إنَّها تقبل الحركات الإعرابية من رفعٍ ونصبٍ وجر، وتقبل التنوين أيضاً، فالإعراب زائد التنوين يساوي أعلى درجات الاسمية.

يقول سيبويه: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين"[1].

إذا بحثنا عن معنى حروف الإعراب لوجدنا أنَّ ابن يعيش يقول: "فإن قيل: قد اشترطم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف إعرابه صحيحاً، فما تعنون بحرف الإعراب؟ فالجواب: أن المراد بقولنا: (حرف الإعراب) محل الإعراب وهو من كل معرب آخره، نحو: (الدال) من (زيد) و (الباء) من (يضرب) وعلى هذا لا يكون للمبني حرف إعراب، سواء كانت معربة أو لم تكن معربة، فعلى هذا حرف الإعراب من (ضرب) الباء، على معنى أنَّه لو أعرب أو كان مما يعرب، لكان محل الإعراب"[2].

هذا يعني أنَّ المقصود بحروف الإعراب هو أواخر الكلمات التي تظهر عليها الحركات الإعرابية إمَّا ظهوراً واضحاً أو مقدراً.

([1])- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، ج1، 1983م، ص: 13.
([2])- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص: 151- 152.

ثم يقول سيبويه في موضع آخر: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون"[1].

إنَّ قول سيبويه: "هي أشد تمكناً" أي: الأسماء. هو تصريح ضمني لكون الأسماء متمكنة دائماً على مستوى المحلات، في حين أن الأفعال ليست كذلك، حتى وإن كانت معربة أو تامة متصرفة.

لذا فالقسم الأوَّل من الأسماء هو ما يقبل الحركات الإعرابية بالإضافة إلى التنوين، سواء كان دخولها عليها لفظاً أو تقديراً، فهذا الضرب من الأسماء هو ما يسمى المتمكن الأمكن، والتمكن يقصد به رسوخ القدم في الاسمية، وهو أكثر تمكناً من غيره، لذلك قلنا: إنَّه أمكن، لأنَّه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولم يشبه الفعل فيسقط عنه الجر والتنوين.

القسم الثاني من الأسماء هو غير منصرف، وسمي المتمكن غير الأمكن، أي: أنَّها متمكن من الرفع والنصب، ولكنها غير متمكنة من الجر والتنوين؛ لأنَّها شابهت الفعل من وجهين، فالفعل أسقط عنه التنوين؛ لأنَّه ثقيل، و التنوين دليل على الخِفَّة، لذلك ألحق بالأسماء. والأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أنَّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنَّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل (اسم) يكون معه، وقد يستغنى الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنَّه أكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً وإذا كثر استعماله خفَّ على الألسنة لكثرة تداوله.

([1])- الكتاب، سيبويه، ص: 20 -21.

و الوجه الثاني: أنَّ الفعل يقتضي فاعلاً أو مفعولاً، فصار كالمركب منها، إذ لا يستغنى عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لا غيرُ، فهو مفرد، والمفرد أخفّ من المركب، والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة فإنَّه يشبه الفعل من وجهين ويسري عليه ثقل الفعل فحينئذٍ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين[1].

والأسباب التي تمنع الصرف تسعة: (العلمية، التأنيث، وزن الفعل، الوصف، العدل، الجمع، التركيب، العجمة، الألف والنون الزائدتان).

أمَّا القسم الثالث من الأسماء: فهي غير المتمكنة وهي الأسماء المبنية التي لا تدخلها الحركات الإعرابية الثلاث، ولا يدخلها التنوين، فالمبني من الأسماء هو الذي خرج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال، يقول ابن يعيش: (والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني، فكل مبني من الأسماء فإنَّما سبب بنائه ما ذكر)[2].

إنَّ هذه الدرجات من تمكن الاسم هي على مستوى اللفظ فقط، أمَّا على مستوى المحلات فهي متمكنة (المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن، وغير المتمكن) لها محل، فالمتمكن الأمكن: هو متمكن لفظاً ومحلاً، والمتمكن غير الأمكن: هو غير متمكن لفظاً، متمكن محلاً، وغير المتمكن: هو غير متمكن لفظاً ومتمكن محلاً.

([1])- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص: 165 – 166.
([2])- المرجع السابق، ج2، ص: 286.

فالأفعال سواء أكانت مبنية أم معربة، فهي لا محل لها على مستوى التجريد، والأسماء سواء أكانت معربة أم مبنية فهي لها محل على مستوى التجريد.

يقول ابن يعيش: "فقوله: "وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد"، يريد مناسبته الحرف أو فعل الأمر فإنَّه لا تمكن له بوجه، بخلاف الأسماء المبنية، فإنَّ لها تمكناً في الأصل"[1]. هذا القول يدل على أنَّ الأسماء وإن جاءت مبنية، فإنَّها في أصلها متمكنة، ومحافظة على محلها من الإعراب، فنحن إن قلنا: "جاء هؤلاء" أعربنا (هؤلاء) في محل رفع فاعل، فهي وإن كانت مبنية فإنَّها مُنحت وظيفة نحوية.

أمَّا بخصوص الفعلية فكل ما فيه رائحة الفعل هو عامل، وهو من الناحية التجريدية لا محل له، والفعل له مجموعة من الصفات ويمكن القول: أنَّ رأس الفعلية هو الفعل المتصرف التام وهو يمثل أعلى درجات الفعلية، فهو كامل التعريف يتصرف في الأزمنة الثلاثة، وله مصدر، ويرفع فاعلاً، ويتحكم في معمولاته، والفاعل هو أوَّل مرفوع يرفعه هذا الفعل، ومن ثم فهو على رأس المعمولات.

إذن فالفعل التام المتصرف كما سبق ذكره يتصرف في الأزمنة الثلاثة وله فاعل ومصدر، لذلك له مجموعة من الامتيازات كالتحكم في ترتيب معمولاته.

أمَّا الفعل الناقص فهو الذي لا يرفع فاعلاً، والفعل الجامد لا يتصرف مع معمولاته، أمَّا الحرف فيعمل وفق مقولة الاختصاص، فالفعل يتصرف في معمولاته بمقدار تصرفه في نفسه، فلما كان الفعل متصرفاً كانت له حرية أكبر في العمل، نجد ذلك في الأفعال الجامدة (نِعْمَ، و بِئسَ) في قولنا: (نعم الولدُ زيد) تقديرها: (زيد نعم

(1)- المرجع نفسه، ص: 288.

الولدَ)، فالأفعال الجامدة عملها ثابت لا يقع تقديم وتأخير في معمولاتها، عكس ما هو موجود في الأفعال المتصرفة التي يمكن تقديم معمولاتها عليها كالمفعول به مثلاً.

ويمكن إجمال ما ذكر في أن غير المتمكن من المحل هو ما يندرج تحته العامل سواء أكان لفظياً (الفعل و ما يقوم مقامه) أم معنوياً (الابتداء) أمَّا المتمكن من المحل فيندرج تحته المعربات والممنوع من الصرف والمبنيات من الأسماء.

المبحث الثالث: تقعيد قاعدة بناء الأفعال واطرادها في المضارع المعرب:

تنقسم الأفعال إلى قسمين: مبني، ومعرب.

فالمبني ينقسم إلى قسمين: مبني على حركة، ومبني على السكون، فأمَّا المبني على حركة فالفعل الماضي بجميع أبنيته، نحو: (قام) و (استقام) و (ضرب) و (اضطرب) و (دحرج) و (تدحرج) و (احمرَّ) و (احمارَّ) وما أشبه ذلك، وإنَّما بني على حركة لأنَّه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع، نحو قولك: (إنْ قام قمتُ) فوقع في موضع (إنْ تقم)، ويقولون: "مررتُ برجلٍ ضَرَبَ" كما نقول: "مررتُ برجلٍ يضربُ" فبني على الحركة كما بني (أولُ، وعلُ) في بابه على الحركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل لـــ(أول، وعل) أو من قبل ومن بعد فضيلة على المبنيات.

وأمَّا المبني على السكون فيما أمرت به و ليس فيه حرف من حروف المضارعة، وحروف المضارعة هي: (الهمزة، والنون، والياء، والتاء) وذلك نحو قولك: "قُمْ، واقْعُدْ، واضربْ" فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه؛ لأنَّ أصل الأفعال السكون والبناء، وإنَّما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع، وما خلا من ذلك أسكنوه، وهذه الهمزة في قولك: "اقعدْ" همزة وصل إنَّما تنطق بها إذا ابتدأت؛ لأنَّه لا يجوز أن تبتدئ بساكن، وما بعد حرف المضارعة ساكن، فلما خلا الفعل منها واحتيج إلى النطق به أدخلت همزة الوصل، وحق همزة الوصل أن تدخل على الأفعال المبنية فقط، ولا

تدخل على الأفعال المضارعة؛ لأنَّها لا تدخل على الأسماء إلاَّ على (ابن وأخوانها) وهو قليل العدد[1].

وأمّا الفعل المعرب فقد بينا أنَّه الذي يكون في أوَّله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنَّما أعرب لمضارعته الأسماء وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب كما أنَّه إنَّما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها، ألا ترى أنَّك إنَّما تُعْمِلُ (ضارباً) إذا كان بمعنى (يفعلُ) فتقول: "هذا ضاربٌ زيداً" فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله، فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب.([2])

([1])- الأصول في النحو، ابن السراج، مرجع سابق، ج2، ص: 145 – 147.
([2]) المرجع السابق ، ص147.

المبحث الرابع: تقعيد قاعدة التوابع واطرادها:

يتناول النحاة تحت مصطلح (التوابع) أبواباً رئيسة أربعة، هي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل. وينقسم كل واحد منها إلى أقسامه المعروفة.

النعت الجملة ونيابته عن المنعوت:

تقرر قواعد باب النعت أن الموصوف إذا حُذِفَ حلَّت الصفة محله، وأخذت أحكامه، وأدَّت وظائفه الموقعية، وتفقد الصفة هذه الخاصية وتُحرم من هذا الحق إن هي كانت جملة وكان الموصوف في موقع الفاعلية أو النيابة عنها أو الابتداء، وتؤسس القاعدة حرمان الجملة القيام بوظيفة موصوفها على قاعدة أنَّ الموصوف يمتنع حذفه حينئذٍ لامتناع حلول الصفة محله، ويؤسس هذا المنع نفسه على أصل يقرر أنَّ مواقع الفاعلية والنيابة عنها والابتداء لا تشغلها الجملة ولا يقع فيها إلاَّ المفرد، ومن ثَمّ لا تحل جملة الصفة محل فاعل ولا محل نائب عنه ولا محل مبتدأ، ضرورة أن هذه لا تكون جملاً.

وهذا الذي تقرره قواعد باب النعت منقوض بقواعد الباب نفسه، ومنقوض كذلك بما ورد على غيره من أساليب العربية التي يوحي ظاهرها بصلاحية شغل الجملة تلك المواقع التي حُرِّم على الجملة شغلها، ذلك أنَّ النحاة يرون أن الفاعل ونائبه والمبتدأ قد تقع جملاً[1]، ويوردون من نصوص اللغة كذلك ما يمكن أن يدعم ذلك، فمن وقوع الجملة فاعلاً قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥ ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ٤٥ ﴾ [3]، فجملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) في الآية الأولى في موقع الفاعل (بَدَا) إذا كان لنا أن نحمل النصوص

(1)- خزانة الأدب، ج9، ص: 116.
(2)- سورة يوسف، الآية: 35.
(3)- سورة إبراهيم، الآية: 45.

على ما جاءت عليه لا على ما ترتضيه افتراضات القواعد لهـا، ومـا تقحمـه فيهـا بالتأويل، مع أنَّهم القائلون: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، وجملـة (كيف فعلنا بهم) في الآية الثانية في موقع الفاعل كذلك للفعل(وتبيَّنَ) ومن وقوع الجملة نائـب فاعل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾[1]، فجملـة (لا تفسدوا في الأرض) في موقع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (قِيل)، أيضاً نحو: (عُرِفَ كيف جاء مُحمّد) فجملة (كيف جاء محمد) تشغل موقع نائـب الفاعـل للفعـل (عُرِفَ) المبني للمجهول.

ومن وقوع الجملة في موقع المبتدأ قوله تعالى: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ ﴾ [2]، فالآية القرآنية جملة بنفسها، ولكنها تشغل هنا موقع المسند إليه (المبتدأ) على الحكاية.

فالذي شغل موقع الفاعلية والنيابة عنها والابتداء في تلك النماذج اللغوية التي لا مناص من عدِّها في الدرجات العُلا من العربية لم يكن إلاَّ جملة، وإذا صحَّ أنَّ الجملة في نظر القواعد قد شغلت تلك المواقع واستقام للجملة ذلك، فهذا نمط راقٍ في اللغة. فكيف تتحدث القواعد الوصفية أو التعليمية أو التاريخية عن منعه ومصادرته؟ ثُمَّ ما المانع اللغوي من قيام الجملة بوظيفة الفاعل أو نائبه أو المبتدأ، وقد جعلوا الجملة في تأويل المفرد في كل موقع ذي إعراب حتى تستحق الجملة إعراب المفرد الذي حلَّت محله[3].

([1])- سورة البقرة، الآية: 11.
([2])- سورة البقرة، الآية: 263.
([3])- القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية – عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة، 1410هـ ، 1990م، ج1، ص: 163.

النعت المقطوع:

من قواعد النحاة أنَّ النعت قد يقطع عن المنعوت ولا يتبعه في إعرابه، فيرفع النعت وهو مسبوق بمنصوب أو مجرور، مثل: (مررتُ بمحمدٍ الكريمُ)، وينصب وهو مسبوق بمرفوع أو مجرور، مثل: (جاء محمدٌ الكريمَ) و (سلمتُ على محمدٍ الكريمَ)، وتقرر القواعد أن النعت إن قُطِعَ ورُفِعَ فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولا يتأتى إظهاره على مستوى القاعدة.

وإنَّه إن قطع ونصب فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً، ولا يجوز إظهاره، كذلك مع أنَّه لا مفسر له يسبقه أو يلحقه، ولا دليل عليه إلاَّ الحركة الإعرابية (علامة النصب) وهذه كما هو معلوم قد لا تظهر للبناء أو التعذر أو الثقل...فهي إن صحَّت تفسيراً نحوياً مع بعض ما يشغل الموقع فإنَّها لا تصلح تفسيراً لكثير غيره.

النعت الممنوع قطعه:

عرف عن النحاة أنَّهم يقولون: لا قطع مع الحاجة أو التوكيد[1]، قاصدين بذلك أن كل صفة يتم للموصوف بها بيان يحتاجه السامع وجب إتباعها وامتنع قطعها عن الموصوف، وأنَّ النعت إذا كان مقصود به التوكيد امتنع قطعه عن المنعوت ووجب إتباعه كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ [2]، والمراد من هذا يتركز في أمرين هما:

أ/ أنَّه إذا كانت حاجة المنعوت إلى البيان متحققة بتبعية النعت للمنعوت تبعية إعرابية مباشرة (ظاهرة أو مقدرة) ومستوفاة كذلك مع قطع النعت عن المنعوت، ضرورة أن

([1])- الكافية، ج1، ص: 316.
([2])- سورة الحاقة، الآية: 14.

الجملة في عُرف النحاة تُعرب صفة أيضاً، أي: أنَّها تابعة محلاً للموصوف، وموضحة له ومكملة له ببيان صفته التي يحتاجها السامع. لذا فإنَّه إذا كان ذلك كذلك فإنَّ النحاة يفرون من النعت إلى النعت، ويفسرون الماء بعد الجهد بالماء، ويقود ذلك كله إلى السؤال الذي يفرض نفسه، وهو: لم امتنع قطع النعت إذن مع ما أسموه حاجة المنعوت إلى النعت، وحاجته ملباة في الإتباع والقطع على السواء؟

ب/ أن منع النحاة قطع النعت المقصود به التوكيد منقوض بما نصَّوا عليه في الباب نفسه من أنَّ الوصف بالجملة أأكد من الوصف بالمفرد (ويفسرون ذلك بوجود الضمير) وإذا صحَّ ذلك لديهم فإنَّ قطع النعت المؤكد للمنعوت يصبح في منطق القاعدة أولى من إتباعه، ضرورة أنَّه أقوى في تحقيق مقولة التوكيد المرادة، لكن القاعدة جاءت على نحو يتطلب تفسيراً ويدعو إلى التناقض، أمَّا مقولة النعت الجملة أأكد من النعت المفرد لتكرر الإسناد فيها إلى ضمير المنعوت فلا يسلم لهم؛ لأنَّ الضمير موجود في النعت المفرد كذلك ضرورة اشتقاقه أو تأويله بالمشتق، والمشتق المشترط وقوعه نعتاً يتحمل ضميراً مسنداً إلى المشتق الواقع صفة، فإسناد ضمير المنعوت إلى النعت متحقق في النعت المفرد والجملة على السواء، وعليه فإنَّ المخالفة بينهما في هذا الصدد غير موفقة.([1])

وقوع بعض الأفعال صفة وامتناع ذلك في بعض آخر:

من قواعد المسائل في باب النعت أنَّه يكون بالجملة (اسمية وفعلية) ويكون بشبه الجملة، ويشترطون في كلٍ شروطاً تخصه، ومما اشترطوه في الجملة الواقعة صفة

([1])القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص165.

(اسمية وفعلية) أن تكون خبرية (تحتمل الصدق والكذب) وأن تشتمل على رابط يربطها بموصوفها، وأن يكون موصوفها نكرة محضة (كي يتعين كون الجملة نعتاً وإلاَّ صحَّ إعرابها نعتاً أو حالاً)[1].

ولم يشترط النحاة في باب الصفة شروطاً بعينها في الركن الفعلي في الجملة الفعلية الشاغلة موقع الصفة، ولكنهم في باب الاستثناء طلعوا بتلك المقولة التي تفرِّق بين الأفعال المستخدمة في باب الاستثناء، فقسمٌ يجوز أن تقع جملته صفة، وقسمٌ آخر لا تقع جملته الفعلية في موقع الصفة، أمَّا الأوَّل فعنوا به ما تمحض للفعلية وخلص لها، وهما الفعلان (ليس، ولا يكون) وأمَّا الثاني فهي الكلمات التي قد تعينت فعليتها حين تسبق بـــ(ما) المصدرية، وقد تحتمل الفعلية أو الحرفية الجارة حين لا تتقدمها (ما) المصدرية وهي: (خلا، وعدا، وحاشا).

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: إذا كان النحاة قد قرروا صحة النعت بالجملة الفعلية وشبه الجملة ومنه الجار والمجرور، فلم أجازوا الوصف بجملتي (ليس، ولا يكون) الفعليتين، ومنعوا الوصف بما إذا لم تتعين فيها الفعلية، فصلح أن يكون جملة فعلية وصلح أن يكون شبه جملة (جاراً ومجروراً)؟ وأعني بذلك ما يستخدم من أدوات الاستثناء أفعالاً وحروفاً وهو: (خلا، وعدا، وحاشا). ولا بُدَّ من ملاحظة أن الجملة (ومنها الفعلية) وأنَّ شبه الجملة (ومنه الجار والمجرور) مما تواتر النص فيهما إلى حد القطع بوقوعهما نعتاً، وهذه المجموعة من الأفعال (خلا، وعدا، وحاشا) إن سبقت بما لا يدخل إلاَّ على الأفعال وهو (ما) المصدرية، تعينت فيها جميعها الفعلية، وإن تجردت

(1)- القاعدة النحوية، مرجع سابق، ص: 168.

من دخول (ما) المصدرية عليها صحَّت فعليتها على وجه وصحَّ انتماؤها إلى شبه الجملة على وجه آخر، فثلاثة الكلمات تدور في فلك ما تقرر القواعد الوصف به، ومن ثَمَّ فإنَّ ما تقرره القواعد غير متوافق مع بعض[1].

المطابقة بين الصفة والموصوف:

يورد النحاة في أحكام النعت الحقيقي قاعدة توجب ضرورة المطابقة بين النعت والمنعوت في مقولات العدد الثلاثة (الإفراد، والتثنية، والجمع) ومقولات الإعراب الثلاثة (الرفع، والنصب، والجر) ومقولتي الجنس (التذكير، والتأنيث) ونود الإشارة هنا إلى مقولة العدد – بتقسيمها الثلاثي – ومقولة الجنس – بثنائية تقسيمها – ذلك أنَّ قواعد باب النعت تقرر أن المطابقة تتخلف مراعاتها بين النعت الحقيقي ومنعوته وجوباً أحياناً وجوازاً أحياناً أخرى، في المواضع الآتية[2]:

1- الوصف بالمصدر.

2- الوصف بصيغة مفعول.

3- الوصف بالعدد.

4- حين يكون الموصوف اسم جنس جمعياً.

5- حين يكون الموصوف مقترناً بـــ(أل) المفيدة للجنس.

6- حين يكون الموصوف جمع مذكر غير عاقل (ملحقاً بالسالم أو مكسراً).

7- حين يكون الموصوف تمييزاً مفرداً لواحد مما يلي:

أ/ الأعداد المركبة.

([1])- همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص: 233 – 234.
([2])- النحو الوافي، ج3، ص: 445 – 451.

ب/ الأعداد المعطوفة.

ج/ ألفاظ العقود.

8- النعت بـــ(أفعل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة أو المضاف إلى نكرة.

9- حين يكون الموصوف منادى وهو نكرة مقصودة.

هذا بالإضافة إلى استعمالات اللغة التي سُمعت عن العرب ورويت عنهم ولا تتحقق فيها مقولة المطابقة.

وأمَّا ما أودّ تسجيله هنا هو أن قاعدة المطابقة التي ينص النحاة على حتميتها بين النعت الحقيقي ومنعوته في ستة الأوجه المشهورة في باب النعت الحقيقي قد وجب تخلفها لديهم أو جاز على مستوى القواعد، وأدهى من هذا وأهمَّ هو أن تقعيدهم لنقض هذه الحتمية أدخل في اعتباره الاستعمال اللهجي، فأصبح من الصعب تحديد بيئة النصوص التي أسِّست القواعد في حضورها وصيغت على نمطها، أهي ما سمي الفصحى أم أنَّها اللهجات بعامة؟

تركيب جزء الصفة مع الموصوف:

من أحكام المنادى العلم المفرد المبني على الضم في مثل: (يا محمدُ، ويا فاطمةُ) أنَّه إذا وصف مذكره بكلمة (ابن) ومؤنثه بكلمة (ابنة) وأضيفت كلتاهما إلى علم، مثل: (يا محمدُ بن علي، ويا فاطمةُ بنت محمد) صحَّ في المنادى إلى جانب بنائه على الضم في محل نصب، واعتبار (ابن، وابنة) وما بعدهما من علم صفة تابعة للمنادى منصوبة مراعاة لمحله، ما يلي:

1-بناؤه على فتح الجزأين لتركبه مع كلمتي (ابن، وابنة) تركب العدد أحد عشر، وثلاثة عشر إلى تسع عشر، وبناء جزأيه (المنادى مع كلمة ابن أو ابنة) على الفتح، وعليه، فالعلم المقصود التوجه إليه بالنداء هو (محمدَ بنَ) و (فاطمةَ بنَت) بالبناء على فتح الجزأين في الحالتين، ويلاحظ هنا أنَّ (ابن) و (ابنة) اللتين كانتا صفتين تابعتين إعراباً لما قبلهما صارت كل واحدة منهما جزءاً مما قبلها ومكوناً من مكونات عمليته.

2-بناؤه على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة إتباع المنادى (محمد، وفاطمة) لحركة صفته التي هي (ابن) مع الأوَّل و (ابنة) مع الثاني، ونلفت النظر هنا إلى أنَّ حركة الفتح على (ابن) و (ابنة) حركة إعراب ضرورة أنَّ كلتا الكلمتين مضافة، أمَّا حركة الفتح على المنادى الساترة لضم بنائه فهي حركة قسيمة لحركة الإعراب والبناء على السواء يطلقون عليها حركة (إتباع).

3-وإعرابه نصباً مع عدم تنوينه لإضافته إلى ما بعد كلمتي (ابن، وابنة) واعتبار هاتين الأخيرتين (ابن، وابنة) مقحمتين بين المضاف (العلم الأوَّل المنادى) والمضاف إليه (العلم الثاني الواقع بعد "ابن، وابنة") ولا إعراب لكلمتي (ابن، وابنة) في هذا الوجه وينبغي التنبيه إلى أنَّ العلم الثاني في مثل هذا الذي يتحدثون عنه أبٌ على الحقيقة للعلم الأوَّل الذي هو المنادى.([1])

وما نود تسجيله هنا هو أن ما يقرره النحاة من أحكام في هذا الصدد تنقضه أصول عُرفت عنهم في كتبهم، وتهدره قواعد تتناقل في مسائل الأبواب لديهم، كما أنَّه لا يستقيم أمره مع إجابات جمهرة من علامات الاستفهام تثير هي الأخرى تناقضات مع

([1]) القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص169.

قواعد الأبواب هنا وهناك، ويتضح هذا كله في أن ما أثر عنهم من أحكام لا يستقيم أمره مع ما يلي:

- لا يستقيم مع ما استقرَّ في تصوراتهم عن طبيعة العلاقة بين جزئي الأعداد المركبة.
- لا يستقيم ما جرى العُرف عليه بينهم في شأن العلاقة بين الصفة والموصوف.

وأخيراً لا يستقيم أمره مع ما عُرف عنهم من قيود في طبيعة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه.

وتفصيل ذلك كله فيما يلي:

أ/ إنَّ القول بتركيب المنادى العلم المفرد المستحق للبناء على الضم مع كلمة (ابن، أو كلمة ابنة) واستحقاق هذا المركب البناء على فتح الجزأين لشبهه بالعدد المركب (أحد عشر) قول ينقضه أن طبيعة العلاقة بين جزأي العدد المركب مغايرة لطبيعة العلاقة بين المنادى وكلمتي (ابن، وابنة) الواقعتين صفة للمنادى، ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساس المطلوب إلا مع التركيب الحتمي، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه وإنَّما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة تؤدى معنى أصيلاً، لا تؤديه أحد حروفها، وليس هذا شأن النعت والمنعوت، كما هو معروف، ومن ثَمَّ كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوي[1]، هذه واحدة، وأخرى أننا حين نعد المنادى مركباً مع كلمة (ابن، أو كلمة ابنة) تركيب العدد (أحد عشر) ومبنياً على فتح الجزأين مثله يبقى علينا أن نوجد إعراباً للعلم الذي كان مضافاً لكلمتي (ابن، وابنة) وبعبارة أخرى ما موقف النحاة من العلمين الواقعين بعد (ابن، وابنة) بعد أن رُكِّبتْ

(1)- النحو الوافي، ج4، ص: 20.

كلمتا (ابن وابنة) مع المنادى، وبني التركيب الجديد على فتح الجزأين وأصبح المنادى مع كلمة (ابن، وابنة) وحدة صرفية واحدة كالعدد؟

هل يُعد العلمان اللذان كانا مضافين إلى (ابن، وابنة) مضافين كذلك إلى هذا المركب الجديد الذي هو المنادى مع إحدى الكلمتين (ابن، وابنة)؟

فلا يستقيم القول ببناء المنادى المضاف الذي تقرر القواعد إعرابه ونصبه، وكيف يصح عند النحاة أن يضاف العدد المركب المبني على فتح الجزأين إلى ما بعده، مع منعهم ذلك؟ إذ حاجة العدد المركب المبني على فتح الجزأين إنَّما تكون إلى تمييز مفرد منصوب؟ وإذا كان ذلك كذلك فكيف العدد المركب المبني على فتح الجزأين مقيساً عليه هنا ولا يتأتى فيه موضوع القياس، وهو وقوعه مضافاً إلى ما بعده (على الأقل فيما أجمع عليه جمهورهم الغالب)[1].

يضاف إلى ذلك أننا إذا جاز لنا نتصور في (أحد عشر) وما جرى مجراه من الأعداد العلمية المرتجلة أو العلمية الحالّة محل الوصفية فيما سمي العدد المركب، فأنى لنا بتصور العلمية (مرتجلة أو منقولة أو نائبة عن الصفة) في مثل: (محمد بن) أو (فاطمة بنت) حيث يزعم النحاة أنَّ الكلمتين (محمد) و (ابن) أو (فاطمة) و (بنت) قد ركبتا وأصبحتا وحدة واحدة كالعدد.

ب/ إنَّ القول بتركيب المنادى العلم المفرد المستحق للبناء على الضم مع كلمتي (ابن، وابنة) يتنافى مع ما قرروه في طبيعة العلاقة بين الصفة والموصوف بها ويخالف المألوف من أصولهم، ذلك أنَّ النحو يقرر أنَّ طبيعة العلاقة بين الصفة والموصوف أنَّ الموصوف متبوع وأنَّ الصفة تابعة وليس العكس، ولكن هذا العكس المرفوض عند

(1)- شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص: 275 – 276.

النحاة هو الواقع المقرر هنا معنا، إذ عاملت القاعدة المنادى وهو الموصوف على أنَّه تابع في حركته لكلمة (ابن) التي هي صفة تابعة للمنادى الموصوف، وهذه مخالفة للأصول ولقواعد المسائل، ولقد لفتت هذه المخالفة نظر شيخ من شيوخ التراث النحوي فعلَّق متسائلاً على مقولة النحاة التي ترى أنَّ حركة الفتح في المنادى تابعة تبعية شكلية لحركة صفته التي هي (ابن، وابنة) فقال: "...فلم هذا التوهم واللف والالتواء في إعراب المنادى وإتباع حركته – وهو السابق – لصفته اللاحقة، مع ما في هذا من مخالفة المألوف الذي يجري على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم"[1].

العطف:

وفيما يتعلق بالعطف نتناول النقاط التالية:

العطف على الضمير المسبوق بحرف جر:

من قواعد المسائل النحوية أنَّ العطف على الضمير المسبوق بحرف جر لا يصلح إلاَّ إذا تكرر مع المعطوف حرف الجر الداخل على الضمير، فإذا قلنا: "محمد مررتُ به وبعلي" استقام نحو الجملة، وصحَّت صياغة التركيب، أمَّا إذا قلنا: "محمد مررتُ به وعلي" فإنَّ الأسلوب تقبح عربيته ولا تستقيم، ولا يقبل نظامه، لعدم صحته نحوياً من ناحية، ولأنَّ العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوض قد كُنى به[2].

وهذا الذي تنص القواعد على خطئه وعدم عربيته، وعدم استعماله في اللغة هو نفسه الذي وردت العربية في نصوصها العليا عليه، فعطف على الضمير المسبوق بحرف جر دون أن يعاد حرف الجر الداخل على الضمير المعطوف عليه مع

(1)- النحو الوافي، ج4، ص: 19.
(2)- إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: 283 – 284.

المعطوف، ومن ذلك قوله تعـــالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[2]، ففي هاتين الآيتين عُطِفَ، المجرورات (المسجد، والأرحام) على الضمير المسبوق بحرف الجر (به) فـــي الآيتين.

وقد وردت نصوص من الشعر صحَّ انتماؤها إلى ما منحوه وحده مشروعية القياس على نصوصه (وهو عصر الاحتجاج) وإن كان – لغوياً – لا حاجة إلى نصوص من نصوص القرآن لإثبات تحامل قاعدة النحاة على اللغة وتجاوزها الصواب بتخطئة ما لم يرد على مقتضاها مما هو جائز ليس فقط في الاستعمال الصحيح، بل في الاستعمال الأفصح الأبلغ، ولعلَّ هذا هو الذي جعل فريقاً من النحاة الذين يميلون إلى جانب الاستعمال اللغوي أكثر من ميلهم إلى القياس، وهم: الكوفيون، يرون عدم اشتراط إعادة حرف الجر مع المعطوف في مثل ما نحن فيه، وهذا نفسه يجعل ما يزعمه بعض السابقين من أنَّ النحاة قد أجمعوا على أنَّ العربية يقبح فيها أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مُضمر في حال الخفض، إلاَّ بإظهار الخافض تعميماً يخالفه الواقع العلمي ويجانبه الصواب.([3])

العطف على الضمير المرفوع المتصل:

يرى النحاة أن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يصلح إلاَّ إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، ويقررون أنَّ الفصل بين المتعاطفين هنا يغلـــب أن يكون بضمير منفصل، وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير المفعول، نحو قوله تعـــالى:

([1])- سورة البقرة، الآية: 217.
([2])- سورة النساء، الآية: 1.
([3]) القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص172.

﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [1]، وقولـــه تعـــالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴿٢٣﴾ ﴾ [2]، وكـــذلك قولـــه تعـــالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴿١٤٨﴾ ﴾ [3].

ففي الآية الأولى عُطفت كلمة (زوجك) بالواو على الضمير المستكن وجوباً في فعل الأمر (اسكن) وصحَّ ذلك أسلوباً ونحواً للفصل بين المتعاطفين بالضمير المنفصل (أنت) الذي يُعد توكيداً لفاعل (اسكن).

وفي الآية الثانية عُطف اسم الموصول (مَنْ) على ضمير الرفع البارز في (يدخلونها) وهو (واو الجماعة) واستقام ذلك نحواً واستعمالاً للفصل بين المتعاطفين بضمير المفعول به، وهو الضمير (ها).

وفي الآية الأخيرة عُطفت كلمة (آباءُ) على ضمير الرفع البارز (نا) في (ما أشركنا) وجاز ذلك لتحقق الفصل بين المتعاطفين بلا النافية.

ونود أن نسجل على قاعدة النحاة هذه ما يلي:

1- أنَّ النحو الذي يقرر عدم صلاحية العطف على الضمير المرفوع المتصل إلاَّ بعد ذكر فاصل بين المتعاطفين هو النحو نفسه الذي يقرر أن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون وجود فاصل بين المتعاطفين وارد في اللغة، جائز في الاستعمال، صواب في القاعدة، وإذا كان الأمر كذلك فليست هناك مقولة لقاعدة تجيز وتمنع ويُعطف بها على النصوص.

([1])- سورة البقرة، الآية: 35.
([2])- سورة الرعد، الآية:23.
([3])- سورة الأنعام، الآية: 148.

2- أنَّ القاعدة تعد الضمير المستكن وجوباً في فعل الأمر (اسكن) وما شاكله ضمير رفع متصل، مع أن القاعدة تقدر هذا الضمير بكلمة (أنت) وغني عن البيان أنَّ هذه الكلمة (أنت) قد صُنِّفت في باب الضمائر تحت مصطلح ضمير رفع منفصل، فاعتبار القاعدة الضمير المنفصل (أنت) ضميراً متصلاً نوع من المغالطة في استخدام المصطلحات، ولا يخفف من ذلك عَدُّ المستتر من قبيل المتصل، أو عَدّه من المتصل الذي لا لفظ له كما يسميه ابن جني، وهذا ما جعل نحوياً كالرضي يصرِّح بكون الضمير المستتر متصلاً[1].

3- إنَّ تطبيق قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل (فُصل في تطبيقها بين المتعاطفين أم لم يفصل) ينقض قاعدة أخرى مقررة لدى النحاة تقرر أنَّ العطف على نية تكرار العامل، أي: أن صحة العطف تتوقف على صحة توجه العامل في المعطوف عليه إلى المعطوف، ولو أننا حاولنا تطبيق ذلك على مثيل الآية الأولى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [2] لوجدنا أنَّ القول بعطف كلمة (زوج) على الضمير المرفوع المسمى متصلاً الواقع فاعلاً لـ(اسكن) والمقدر وجوباً بالضمير (أنت) يؤدي إلى نقض قاعدة نحوية أخرى تقرر أن العطف على نية تكرار العامل، وبيان ذلك أن العامل في المعطوف عليه هو الفعل (اسكن) الذي يجب استتار فاعله ولا يصح – في النحو ولا في اللغة – ذكره، فإن ذكر أعرب توكيداً للمستتر لا فاعلاً للعامل، وعليه فإنَّ صحة العطف على هذا الضمير المستتر تقتضي أن يكون تقدير الجملة (اسكن أنت واسكن زوجك) وهذا معناه أن فعل الأمر

(1)- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح، ج1،ص: 97.
(2)- سورة البقرة، الآية: 35.

(اسكن) قد وقع فاعله اسماً ظاهراً وهو (زوج) وتلك نتيجة ترفضها القواعد ولا تستسيغها اللغة، وقد دفع هذا التعارض البيِّن بين قاعدة (العطف على الضمير المرفوع المتصل) وقاعدة (العطف على نية تكرار العامل) بعض النحاة إلى الخروج من المأزق عن طريق مخالفة قاعدة النحاة العامة التي تقرر أن صحة العطف تتوقف على نية تكرار العامل، فذهبوا إلى أنَّ العطف لا يقتضي تكرار العامل، وذهب آخرون إلى أنَّ العامل في مثل الآية يؤول بما لا يتعارض مع القاعدة فيكون التقدير: (اسكن أنت وليسكن زوجك).

العطف على نية تكرار العامل:

تكاد كلمة النحاة تجتمع على مقولة أنَّ العطف على نية تكرار العامل[1]، ولقد استخدمت صيغة المقاربة هنا؛ لأنَّ النحاة جعلوا العطف على نية تكرار العامل قانوناً واجب الالتزام في أحد قسمي العطف، وهو عطف النسق، واختلفت مواقفهم في قسيمه وهو عطف البيان[2]، ففريق ذهب إلى انسحاب الحكم عليه هو الآخر، وفريق رأى أن عطف البيان قد يكون على نية تكرار العامل وقد لا يكون، وأنه حين يصح معه تكرار العامل في المعطوف عليه يكون مرادفاً للبدل المطابق أو ما يسمى كذلك بدل كل من كل، أمَّا حين لا يتأتى معه تكرار العامل في المعطوف عليه فإنَّه يكون مغايراً للبدل المطابق ومستقلاً عنه، وهذه المغايرة هي التي بررت تصنيف عطف البيان باباً متفرداً من أبواب التوابع، ولولا ذلك لما استقام عطف البيان باباً متفرداً ولما صحَّ تصنيفاً، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو ما قُعِّد عليه باب عطف البيان من أن كل ما أعرب بدل كل

(1)- شرح المفصل، ج7، ص: 34.
(2)- الأشباه والنظائر، ج4، ص: 58.

من كل أعرب عطف بيان إلاَّ ما يتأتى فيه تكرار العامل مع المبدل، أو بعبارة أخرى: (إذا امتنع – نحواً – إسقاط المبدل منه وتوجه العامل فيه إلى البدل، فإنَّ البدل يمتنع ويتعين عطف البيان). ومما يُضرب في النحو مثالاً على ذلك: (يا غلام يعمرا) بنصب (يعمرا) وفيه يتعين أن يكون (يعمرا) عطف بيان على المحل من المنادى (غلام) المبني في محل نصب، ولا يصح أن يكون (يعمرا) بدل كل من كل (غلام) ؛ لأنَّ العامل في (غلام) هو حرف النداء لا يصح أن يسبق (يعمرا) وهي بحالة النصب هذه، فلا تجيز القواعد أن نقول: (يا يعمرا)؛ لأنَّ العلم المفرد في النداء حكمه البناء على ما يرفع به، وما يرفع به هذا المنادى هو الضم، ومن ثَمَّ فهو مبني على الضم.

هذا هو الذي قُعِّد عليه باب عطف البيان واستقل تصنيفاً بسببه تقتضيه قواعد باب النداء التي تقرر أنَّ المنادى المستحق للبناء على الضم يجوز تنوينه مضموماً وتنوينه منصوباً، وعلى ذلك وردت نصوص مثل قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

أيضاً:

ضربتْ صدرها إليَّ وقالتْ يا عدياً لقد وقتك الأواقي

فإذا صحَّ أن المنادى المستحق للبناء على الضم يجوز نصبه منوناً مع سبق أداة النداء له ومباشرتها العمل فيه – إن كان لها حق العمل – فإن رفض أن نجعل (يعمرا) بدلاً من محل المنادى (يا غلام) بحجة أنَّ العامل إذا تكرر لا يصح أن نقول: (يا يعمرا) بالنصب، يصير رفضاً فاقداً لعلته، وحكماً قائماً على غير أساس ولا يمكن التقعيد عليه، هذه واحدة، وأخرى هي أن القول بأن العطف على نية تكرار العامل في عطف النسق

واجب الالتزام ضرورة أن حروف العطف التسعة يشترك ما بعدها مع ما قبلهـــا فـــي الحكم الإعرابي، ينقضه تحليلهم لمثل الآية الكريمة: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿٣٥﴾ ﴾[1] ففي مثل هذه الآية تفرض قواعد النحاة ما يلي:

1- أن فاعل فعل الأمر للواحد المذكر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً، أي: أنَّ فاعل هذه الصيغة الضمير لا يظهر ولا يحل محله اسم ظاهر.

2- أن العطف على ذلك الضمير المستتر وجوباً يقتضي الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

3- أنَّ ضمير الرفع البارز المنفصل (أنت) ليس إلاَّ توكيداً للضمير المستتر جئ به لإجازة العطف.

وإذا صحَّ لهم كل هذا الذي انتهوا إليه فإنَّ تطبيق قانون عطف النسق على نية تكرار العامل ينقض الأمر الأوَّل ويجعله هباءً منثوراً، وآية ذلك أنَّ تكرار الفعل (اسكن) الذي هو عامل في المعطوف عليه مع المعطوف الذي هو (زوج) يؤدي إلى إنتاج جملة على الصورة التالية (اسكن أنت واسكن زوجُك) وهي جملة غير مقبولة نحوياً وناقضة – إن صحَّت – لم تقرر في فعل الأمر للواحد المذكر المخاطب من عدم صحة إسناده للظاهر، وما ذهب إليه النحاة من أنَّ العامل المكرر مع المعطوف هنا ليس (واسكن) وإنَّما هو (وليسكن) لا يعدو أن يكون خروجاً بالنص عن حقيقته اللغوية من أجل سلامة القاعدة، أو خروجاً بالقاعدة عن مفهومها الذي يقتضي تكرار العامل، إذ

(1)- سورة البقرة، الآية: 35.

العامل في المعطوف عليه ليس مطلق صيغة تفيد الأمر، وإنَّما صيغة الأمر للواحد المخاطب المذكر.

الحكم الإعرابي بين المتعاطفين[1]:

اجتمعت كلمة النحاة على أنَّ حروف العطف التسعة أو عشرتها على القول بعدِّ (إمَّا) تتفق جميعها في أنَّها تشرك ما بعدها وهو (المعطوف) على ما قبلها، وهو (المعطوف عليه) في الحكم الإعرابي (رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً) ومن قواعدهم المقررة في هذا الباب أن العطف يقتضي المجانسة، ومن صور المجانسة الجائزة في نظر القواعد والواردة في الاستعمال عطف فعل على اسم يشبه الفعل، أو العكس، أي: عطف اسم يشبه الفعل على فعل. ويسوقون من نماذج الأوَّل ما يلي:

1-قال تعالى: ﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ٤ ﴾ [2].

2-قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ١٨ ﴾ [3].

3- قال تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۭ بَصِيرٌ ١٩ ﴾ [4].

([1])- انظر: حاشية الشيخ ياسين، ج2، ص: 152 – 153. وشرح ابن عقيل، ج2، ص: 244 – 245.
([2])- سورة العاديات، الآيات: 1 – 4.
([3])- سورة الحديد، الآية: 18.
([4])- سورة الملك، الآية: 19.

4- قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [1].

5- قال الشاعر:

كتابك جاء بالنعمى بشيراً ويعرض فيه عن خبري سؤال

فالفعلان الماضيان: (أثرن، وأقرضوا) والأفعال المضارعة (يقبضن، ويكلم، ويعرض) في هذه النماذج على الترتيب (المتغيرات، والمتصدقين، وصافات، ووجيهاً، وبشيراً)، كلها أسماء مشتقة تشبه الفعل.

ويسوق النحاة من نماذج الثاني وهو عطف المشتق الذي يشبه الفعل على الفعل، ما يلي:

1-قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [2].

2-قال الشاعر:

بات يعشيها بعضب فاتر يقصد في أسواقها وجائر

3-قال الشاعر:

فألفيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا

([1])- سورة آل عمران، الآيات: 45 – 46.
([2])- سورة الأنعام، الآية: 95.

فأسماء الفاعلين (مخرج، وجائر، ومجر) معطوفة بالترتيب على الأفعال المضارعة (يخرج، و يقصد، و يبير).

البدل[1]:

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب، فمنهم من لا يجيز الإخبار عن المبدل منه إلاَّ والمبدل معه، كما يفعل في النصب[2]، قال أبو بكر: وإلى هذا أذهبُ، وهو الذي يختاره المازني، ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منه دون البدل، فإذا قلت: "مررتُ برجلٍ أخيكَ" فأخبرت عن رجلٍ، قلت: "الذي مررتُ به رجلٌ أخوك"، والمار به "أن رجلٌ أخوك"، تجعل الرجل خبراً، ثم تبدل الأخ منه، كما كان في أصل المسألة، وقومٌ يقولون: "المار به أنا أخيك رجلٌ"، فيجعلون (الأخ) بدلاً من الاسم المضمر، كما كان بدلاً من مظهر، قال المازني: فإن أخبرت عن أخيك من قولك: "مررتُ برجلٍ أخيكَ"، قلت: "المار أنا برجل به أخوك" قال: وهذا قبيح؛ لأنَّك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلاَّ به، فجعلته بعد ما قدرت كلامك تقديراً فاسداً، قال: ومن أجاز هذا، أجاز: (زيد ضربتُ أخاك أباه)، قال: وهو جائز على قبحه. ومعنى قول المازني: قدرت كلامك تقديراً فاسداً، يعني: أنَّ حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل؛ لأنَّ حق البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام وأن يكون متى ما أسقط استغنى الكلام، فلو قلت: "المارُّ أنا برجل أخوك"، لم يجز؛ لأنَّه لم يرجع إلى الألف واللام شيء، فكان الكلام فاسداً، وكذلك لو قلت: "زيدٌ ضربتَ أخاك"، لم يجز، لأنّه لم يرجع إلى (زيد) شيء.([3])

([1])- الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص: 304.
([2])- المقتضب، ج3، ص: 111.
([3]) المرجع السابق ، ص112.

البدل على نية تكرار العامل:

ينص النحاة – في باب البدل – على أن صحة البدل تتوقف على جواز إسقاط المبدل منه وصلاحية توجّه العامل فيه إلى البدل على مستوى المعنى ومستوى الإعراب، أو على حد تعبير بعضهم، وحقيقة البدل أنَّه يقع موقع الأوَّل ويبدل مكانه)[1].

وهذا الذي تقرره قواعد باب البدل تنقضه أحكام باب الاستثناء في صورتي الكلام التام الموجب، حيث يجيز النحو في الحالتين أن يكون إعراب ما بعد (إلاَّ) على النحو التالي:

1- أن يكون منصوباً على الاستثناء.

2- أن يكون تابعاً للمستثنى منه في إعرابه (رفعاً أو نصباً أو جراً) على أنَّه بدل من المستثنى منه، ولا يقتصر ذلك الكلام التام المنفي كما هو الشائع بل يشمل الكلام التام الموجب كذلك، فلنا أن نقول في مثل: "ما قام الطلاب إلاَّ محمداً" "ما قام الطلاب إلاَّ محمداً وإلاَّ محمدٌ" وفي مثل: "قام الطلاب إلاَّ محمداً" "قام الطلاب إلاَّ محمداً وإلاَّ محمدٌ".

فـــ(محمدٌ) بالرفع في المثالين بدل من المستثنى منه، وهو (الطلاب) والبدل من المرفوع مرفوع كما يقرر الإعراب، ولو طبقنا قاعد إسقاط المبدل منه أو تكرار العامل في المبدل منه مع البدل لأنتج لنا فِعلُنا كلاما يناقض مفهوم الاستثناء الذي يقضي بإخراج المستثنى من الحكم المثبت لمستثنى منه أو النفي عنه، لا إشراكه فيه، ورغم ذلك فإنَّ كلمة النحاة اجتمعت على جواز إعراب ما بعد (إلاَّ) في حالتي الكلام الموجب والكلام التام المنفي بدلاً من المستثنى منه، يشاركه الإعراب ويشاركه المعنى تبعاً لذلك،

(1)- همع الهوامع، ج1، ص: 344.

وهذا التناقض الجلي بين ما يقتضيه الاستثناء من إخراج من الحكم وما يقتضيه البدل من المشاركة في الحكم جعل نحوياً كابن الضائع يقول: "...ولو قيل إنَّ البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عنيت في باب البدل لكان وجهاً وهو الحق"[1]، وإن كان ابن الضائع قد وُفِّق في إدراك التناقض بين مقتضى البدل ومقتضى الاستثناء فإنَّ ما اقترحه للخروج من التناقض يوقعه في حرج إطلاق المصطلح على نقيض ما استخدمه فيه وعكس ما وضع له.

التوكيد:

التوكيد يجئ عل ضربين، إمَّا توكيد بتكرار الاسم، وإمَّا أن يكون بما يحيط به.

الأوَّل: تكرير الاسم:

وهو يأتي على ضربين، ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه، فأمَّا ما يعاد بلفظه، نحو قولك: "رأيتُ زيداً زيداً"، "وهذا زيدٌ زيدٌ"، "ومررتُ بزيدٍ زيدٍ".

وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجُمل، وفي كل كلام تريد تأكيده، فأمَّا الفعل، فتقول: "قام عمرو قام، وقُمْ قُمْ، واجلس اجلس" قال الشاعر:

ألا فاسلمي ثُمَّ اسلمي ثَمَّتَ اسلمي ثلاث تحياتٍ وإن لم تكلَّمي

وأمَّا الحرف فنحو قولك: "في الدار زيد قائمٌ فيها"، فتعيد (فيها) توكيداً، "وفيك زيدٌ راغبٌ فيك"، قال تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ١٠٨ ﴾ [2]. إلاَّ أنَّ الحرف إنما يكرر مع ما يتصل

(1)- همع الهوامع، مرجع سابق، ص: 244.
(2)- سورة هود، الآية: 108.

به لاسيما إذا كان عاملاً، وأمَّا الجُمل، فنحو قولك: "قام عمرو قام عمرو" ، "زيد منطلق زيد منطلق"، "الله أكبر الله أكبر"[1].

الثاني: هو إعادة المعنى بلفظ آخر، نحو قولك: مررت بزيد نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيد نفسه. فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه، فتقول: "مررتُ بزيد نفسه"، كما تقول: "مررت بزيد لا أشك"، ومررت بزيد حقاً، لتزيل الشك. فإذا قلت: "قمت نفسك"، فهو ضعيف؛ لأنَّ النفس لم تتمكن في التأكيد، لأنَّها تكون اسماً، تقول: "نزلتُ بنفس الجبل"، "وخرجت نفسه"، "وأخرج اللّه نفسه" فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه، فأسكنت له ما كان في الفعل متحركاً ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه، فإن أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه، فقلت: "قمتَ أنتَ نَفسُكَ، وقاموا هم أنفُسَهُم" فإن اتبعته منصوباً أو مجروراً حسن، لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل، تقول: "رأيتكم أنفسَكم"، "ومررتُ بكم أنفسَكم"، "ومررت بكم أنفسِكم". وتقول: "إنَّ زيداً قام هو نفسه"، فتؤكد المُضمر الفاعل المتصل بالمُكنى المنفصل وتؤكد المُكنى المنفصل بالنفس كالظاهر. والمضمر المتصل يؤكد بالمضمر المتصل، فإن قلت: "إن زيداً قام نفسَه"، فحملته على المنصوب جاز. وكذلك: "مررتُ به نفسِه"، "ورأيتك نفسَك"، لأنَّ المنصوب والمجرور المضمرين لا يُغيرُ لهما الفعل.

الضرب الثاني في التأكيد وهو يجيء للإحاطة والعموم:

تقول: "جاءني القومُ أجمعون"، "وجاءني القوم كلهم"، "و جاءوني أجمعون وكلهم"، "وإنَّ المالَ لك أجمع أكتعُ"، ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن

(1)- الأصول في النحو ، ابن السراج، ج2، ص:19 -20.

تؤكد المال بعينه نصبت، وكذلك: "مررتُ بدارك جمعاء كتعاء"، أو "مررت بنسائك جمع كتع"[1]، ولا يجوز: بزيد أجمع، ولا بزيد كله، وإنَّما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة، وأجمعون وما تصرَّف منها، و (كل) إذا كانت مضافة إلى الضمير، وجميعهن يجرين على كل مضمر، إلاَّ أجمعين لا تكون إلاَّ تابعة، لا تقول: "رأيتُ أجمعين"، ولا "مررتُ بأجمعين"، لا يجوز أن يلي رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً، فلما قويت في الإتباع تمكنت فيه، وصلح ذلك في (كُلٍّ) لأنَّها في معنى (أجمعين)، في العموم، وذلك قولك: "إنَّ قومك جاءوني أجمعون" و "مررتُ بكم أجمعين"، فمعناها العموم، وذلك مخالف لمعنى (نفسه، وأنفسهم)؛ لأنَّ أنفسهم وأخواتها تثبت بعد الشك، فإذا قلت: "مرتُ بهم كلهم" فهو بمنزلة (أجمعين)، و "مررت بهم جميعهم". وتقول: "مررتُ بدارك كلها"، ولا تقول: "مررتُ بزيد كله"، ولو قلت: "أخذتُ درهماً أجمع"، لم يجز؛ لأنَّ درهما نكرة وأجمع معرفة[2]، كما لا يجوز: "مررتُ برجلٍ الظريفِ"، إلاَّ على البدل، ولا يجوز البدل في (أجمع)؛ لأنَّه لا يلي العوامل، ولكن يجوز: "أخذتُ الدرهم أجمع"، و "أكلتُ الرغيفَ لكله".

أمَّا قولهم: "مررتُ بالرجل كلِّ الرجل" فقال أبو العباس: معناه: "مررتُ بالرجل المستحق لأن يكون الرجل الكامل". لأنَّك لا تقول ذاك إلاَّ وأنت تريد حزمه ونفاذه، أو جبنه وشجاعته، وما أشبه ذلك، فإذا قلت: "مررتُ بالرجل كل الرجل" فهو كقولك: "بالعالم حق العالم" و "مررتُ بالظريف حق الظريف" ولو قلت على هذا: "مررتُ بزيد كل الرجل" لم يجزْ إلاَّ ضعيفاً؛ لأنَّ زيداً اسم علم و ليس فيه معنى تقريظ ولا تخسيس،

(1)- الأصول، ج2، ص: 5.
(2)- المقتضب، ج3، ص: 342.

وكذلك: "مررتُ برجلٍ كل رجلٍ" و "بعالم حق عالم" و "بتاجر خير تاجر" فجميع هذا ثناء مؤكد وليس بنعت يخلص واحداً من آخر، ولو قلت: "زيدٌ كُلُّ الرجلِ" فجعلته خبراً صلُح؛ لأنَّه ليس بتأكيد لشيء، ولكنه ثناءٌ خالص، كما تقول: "زيدٌ حقٌ العالم" و "زيدٌ عين العالم"، لأنَّك لو قلت: "مررتُ بزيدٍ حقِّ العالمِ" لم يكن هذا موضعه، وتقول: "مررتُ بالرجلين كليهما" و "مررتُ بالمرأتين كلتيهما"، و لك أن تجري ثلاثتهم، وأربعتهم مجرى كلهم، فتقول: "مررتُ بهم ثلاثتهم" و لك أن تنصب، كما تنصب (وحدَهُ) في قولك: "مررتُ برجلٍ وحْدَهُ" وكذلك المؤنث: "مررتُ بهن ثلاثتهن، وأربعتهن" و لك أن تقول: "أتيتني ثلاثتهن، وأربعتهن" نصباً ورفعاً.

قال الأخفش: فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلاَّ مفتوحاً إلى العشرين، تقول للنساء: "أتيتني ثماني عشرَهن"، وللرجال: "أتوني ثمانية عشرهم"، وأمَّا نصبك (وحدَهُ) فعلى المصدر كأنَّك تقول: "أوحدتَه إيحاداً"، فصار وحده كقولك: "إيحاداً"، كأنَّك قلت: "أفردته إفراداً"، وتقول: "إنَّ المالَ لك أجمع أكتعُ" إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وأمَّا (كلهم) فالأحسن أن تكون جامعين وقد يجوز أن تلي العوامل، وتقول: "إنَّ القومَ جاءوني كلُهم وكلَهم" فالنصب إذا أكَّدت (القومَ) والرفع إذا أكَّدت الفاعلين في (جاءوني). واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: "مررتُ بقومِكَ إمَّا بعضهم وإمَّا أجمعين، وإمَّا كلهم وإمَّا بعضهم" لأنَّ أجمعين لا تنفرد، ولكن تقول: "إمَّا بهم كلهم وإمَّا بهم أجمعين" فإن قلت: "مررتُ بقومك إمَّا كلهم وإمَّا بعضهم"، جاز على قُبحٍ، فأمَّا ما يؤكد به (أجمعون) من قولك: "جاءني قومك أجمعون أكتعون" ونحوه، فإنَّما هو مبالغة، ولا يجوز أن يكون (أكتعون) قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات، نحو قولك: "ويلة وعولة، وهو جائعٌ نائعٌ، وعطشان نطشان، وقبيح شقيح" وما أشبه هذا، إلاَّ أن يكون المؤكِّد قبل المؤكَّد، و (كلاهما وكلتاهما و كلهن) يجرين مجرى (كلهم) فأمَّا النكرة فلا

يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين، ولا كلهم؛ لأنَّ هذه معارف. فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول: "رأيتُ رجلاً رجلاً" و "أصبتُ درةً درةً"، فأمَّا قولهم: "مررتُ برجلٍ كلِّ رجلٍ" فإنَّما هذا على المبالغة في المدح، كأنَّك قلت: "مررتُ برجلٍ كاملٍ".

وأخيراً نخلص إلى أنَّ تقعيد القواعد عند النحاة وجد صعوبة، وهذه الصعوبة ربما ترجع إلى اختلاف المذاهب والمدارس، فما يراه البصري صواباً ربما يختلف من وجهة نظر الكوفي وغيره، وهذا الاختلاف نجده في كثير من كتب الاختلاف كـــ(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، وكذلك (التبين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) للعكبري، وأيضاً كتاب (ارتشاف الضرب) و (التذييل والتكميل) لأبي حيَّان، فهذه الكتب قد اهتمَّت بخلافات النحاة في جميع أبواب النحو.

الخاتمة:

لا يدَّعي الباحثُ أنَّه قد أتى بما لم يستطعه الأوائلُ، أو لم يترك مقالاً لقائل، وبناءً على ذلك فإنَّ هذا البحث المتواضع لا يُعَدُّ خاتمة المطاف حول موضوع: (الاستقراء النَّحوي ووظيفته في إيجاد قواعد النحو وتقعيدها واطرادها) لذلك لا يزعم الباحث أنَّه أحاط بجميع الآراء، وإنَّما هو إسهام بجهد المقل، فالمشاركة ممكنة، والإحاطة متعذِّرة.

ومن بلغ المجهود حق له العُذْرُ

وما اختاره الباحث من آراء، فهو تعبير عن وجهة نظره، وليس حكماً مبرماً، فالعلم كثير، والعمر قصير، والتجربة ناقصة، وقديماً قيل:

وقُلْ لمن يدَّعي في العلم فلسفةً عَرفت شيئاً وغابتْ عنك أشياء[1]

وقد توصل الباحث إلى نتائج عدة، وهي:

1- الاستقراء هو طريقة من طرائق العقل ينتقل بها من الوقائع إلى المبادئ العامة والقوانين.

2- الاستقراء بنوعيه التام والناقص له علاقة وأهمية كبرى في ترسيخ القواعد والقوانين.

3- النحاة الأوائل كان هدفهم التأصيل، أي: وضع القوانين للحفاظ على اللغة والوقاية من اللحن.

4- لجأ النحاة إلى إبراز أغراض المتكلم التي ينوي إبلاغها للسامع كوسيلة مهمة في التقعيد النحوي.

([1])- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص: 368.

5- البحث الحديث قد استفاد كثيراً من الجهود العلمية التي قام بها النحاة العرب، خاصة في قضية بناء الجملة.

6-اللسان ظاهرة اجتماعية لا فردية، ومعنى ذلك أن اللسان غير مرتبط بالفرد كفرد، بل هو مجموعة من الأدلة يتواضع عليها المستعملون.

التوصيات:

1-الاهتمام بدراسة الاستقراء ولاسيما الناقص منه.

2-دراسة استقراء دراسة الصرف وتقعيده.

الفهارس

فهرس الآيات

الرقم	سورة البقرة	رقم الآية	السورة	الصفحة
1	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾	11	البقرة	195
2	﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾	23	البقرة	32
3	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴿٣٠﴾ ﴾	30	البقرة	13
4	﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴿٣٥﴾ ﴾	35	البقرة	206
5	﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾	184	البقرة	152
6	﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ ﴿١٩٧﴾ ﴾	197	البقرة	50
7	﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾	217	البقرة	204
8	﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ ﴾	263	البقرة	195
9	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ ﴿٢٨٢﴾ ﴾	282	البقرة	34
	سورة آل عمران			
10	﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾	45 – 46	آل عمران	212

سورة النساء				
11	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١ ﴾	1	النساء	205
سورة المائدة				
12	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ ﴾	38	المائدة	96
13	﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾	71	المائدة	139
سورة الأنعام				
14	﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٩٥ ﴾	95	الأنعام	212
15	﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ١٤٨ ﴾	148	الأنعام	206
16	﴿ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ ١٥٠ ﴾	150	الأنعام	112
سورة الأعراف				
17	﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ٢٦ ﴾	26	الأعراف	152
18	﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ١٠٨ ﴾	108	الأعراف	117
سورة التوبة				
19	﴿ لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ٢٥ ﴾	25	التوبة	49
20	﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ٤٠ ﴾	40	التوبة	128

سورة يونس				
21	﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣٨ ﴾	38	يونس	32
سورة هود				
22	﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ١٠٨ ﴾	108	هود	215
سورة يوسف				
23	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥ ﴾	35	يوسف	194
24	﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ ٨٥ ﴾	85	يوسف	153
سورة إبراهيم				
25	﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ٤٥ ﴾	45	إبراهيم	194
سورة الحجر				
26	﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ٢٢ ﴾	22	الحجر	94
سورة الإسراء				
27	﴿ ۞ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ٥٠ ﴾	50	الإسراء	153
سورة مريم				
28	﴿ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠ ﴾	20	مريم	153
29	﴿ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ٣١ ﴾	31	مريم	154

سورة طه				
30	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾	17	طه	50
31	﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾	20	طه	117
32	﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴿٦٣﴾ ﴾	63	طه	139
سورة الأنبياء				
33	﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴿٣﴾ ﴾	3	الأنبياء	139
34	﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾	34	الأنبياء	49
سورة الحج				
35	﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴿٦٢﴾ ﴾	62	الحج	154
سورة لقمان				
36	﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴿١٢﴾ ﴾	12	لقمان	د
سورة الحجرات				
38	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾	13	الحجرات	32
سورة الحديد				
39	﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴾	18	الحديد	211
سورة الملك				
40	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ ﴾	19	الملك	211

سورة الحاقة				
41	﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣ ﴾	13	الحاقة	151
42	﴿ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ١٤ ﴾	14	الحاقة	196
سورة القيامة				
43	﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ٧ ﴾	7	القيامة	102
سورة المزمل				
44	﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٠ ﴾	20	المزمل	154
سورة عبس				
45	﴿ قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧ ﴾	17	عبس	50
سورة العاديات				
46	﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ١ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ٢ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا ٤ ﴾	1 – 4	العاديات	111

فهرس الأشعار

الرقم	بيت الشعر	القائل	الصفحة
.1	كتابك جاء بالنعمى بشيراً ويعرض فيه عن خبري سؤال	مجهول	212
.2	إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها	أبو الفضل العجلي	138
.3	مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فِي دِيارِنا تَجِدْ حَطَبا جَزْلا ونارا تَأَجَّجا	عبيد الله بن الحر	110
.4	وأنْ أفُوزَ بنورٍ أستضيء به أمْضي على سُنَّة منه ومِنْهَاج	مجهول	42
.5	صار وبعد نفي أو نهي برح فتى زال انفك والصرفُ يَصِحْ	عبد الرحمن الفاسي	150
.6	ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد	قيس بن زهير	138
.7	خبرُهُ أسند إليه مفردا أو جملة تربط أو ظرفاً بدا	عبد الرحمن الفاسي	150
.8	وَلاَ يَرْهَبُ ابْنُ العَمِّ مَا عِشْتُ صَوْلَتِي وَلاَ أَخْتَنِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ	طرفة بن العبد	103
.9	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجال الأباعد	مقبول الوداعي	152
.10	وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفُ إِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي	طرفة بن العبد	103
.11	أمـــــن آل ميَّة رائح أو مغتدي عجلان ذا زادٍ وغيـــــر مزوَّدِ	النابغة	31
.12	معاوية، إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال و لا الحديدا	عقبة الأسدي	84

.13	فهبها أمـــــة هلكت ضياعاً يـــــــزيد يسومها وأبـــــــو يزيدِ	عقبة الأسدي	84
.14	أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيدِ	عقبة الأسدي	84
.15	بات يعشيها بعضب فاتر يقصد في أسواقها وجائر	مجهول	212
.16	أبــرق وأرعــد يــا يــزيــد فــمــا وعيــدُك لــــي بــضائر	الكميت الأسدي	73
.17	ما زلتُ أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار	الفرزدق	98
.18	فألفيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا	مجهول	212
.19	ألا صلى الإله صلاةَ صِدقٍ على عمرو بن عثمان بن قَنْبَر	الزمخشري	113
.20	فإن كتابه لم يُغْن عنه بنو قلمٍ ولا أبناء مَنْبَرْ	الزمخشري	113
.21	إذا خشيت منه الصريمة أبرقت له برقة من حلب غير ماطر	ذي الرمة	73
.22	و لو أني أُعطيت كـــــل بلاغــة وأفنيتُ بحر القول في النَّظم والشعر	محمود شوقي	د
.23	لما كنت بعد الكل إلاَّ مقصراً ومعترفاً بالعجــز عــن وافر الشكر	محمود شوقي	د
.24	والمبتدأ اسمٌ عن عوامل عرى ما لم تُزدْ وإن يُفِدْ فنكِّرَا	عبد الرحمن الفاسي	150
.25	وعينان قال الله كونا فكانات فعولان بالألباب ما تفعل الخمرَ	الفرزدق	95

.26	ذَهَب النّحوُ جميعاً كُلّهُ غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ ذاك إكمال ، وهذا جامع فهما للناس شمسٌ وقَمَرْ	الخليل	104
.27	مستقبلين شمالَ الشام تّضْرِبُنا بحاصبٍ كنديف القطن منثور	الفرزدق	72
.28	على عمائمنا يُلقَى وأرحِلنا على زواحفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ	الفرزدق	72
.29	ويَئِسْتُ مِمَّا كَانَ يَشْعَفُنِي مِنْهَا، ولا يُسْلِيك كَالْيَاسِ	الحارث بن حِلَزة	103
.30	تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا	العجاج	24
.31	كذا اسم كان ظلَّ بات أمسى أصبح دام تلو ما وليسا	عبد الرحمن الفاسي	15
.32	هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	الفرزدق	98
.33	إنَّما النَّحو قياسٌ يُتّبع و به في كُلْ أمرٍ يُنتفع	الكسائي	21
.34	فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُمُّ ناقِعُ	النابغة الذبياني	72
.35	وما ولا ولات، وإنْ، ليس مع خبر (لا) لنفي جنس إن تقع	عبد الرحمن الفاسي	150
.36	كالثَّوْب أَنْهَجَّ فيه البَلَى أعْيَا على ذي الجبلَة الصَانِعِ	ابن الأعرابي	42
.37	يا حبذا المالُ مبذولاً بلا سَرَفِ	مجهول	100
.38	وعضُّ زَمَانٍ يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ	الفرزدق	92

39.	قَدَ تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها نسيقاً كأفحُوصِ القَطَاةِ المُطَرَّق	مجهول	102
40.	فالرِّزْقُ عَنْ قَدَرٍ لا العجزُ يُنقصُه وَلا يَزِيدُكَ فِيهِ حَوْلُ مُحْتَالِ	الخليل	109
41.	سَخيّ بِنَفْسِي أنِّي لا أَرَى أَحَدًا يَمُوتُ هَزْلا وَلا يَبْقَى عَلَى حَالِ	الخليل	109
42.	يكشف عن جمّأتِهِ دَلْوُ الدَّال	العجاج	95
43.	ربما تكره النفوس من الأمـــــر شيئا له فَرَجةٌ كحل العِقالْ	عمير الحنفي	99
44.	أبْلِغْ سُلَيْمَانَ أَنِّي عَنْهُ فِي سَعَةٍ وَفِي غِنًى غَيْرَ أَنِّي لَسْتُ ذَا مَالِ	الخليل	109
45.	والفقر في النفس لا في المال تعَرِفُه ومثل ذاك الغِنى في النفس لا المال	الخليل	109
46.	وشرط ذا الإعراب: أن يضفن لا للبا، كجا أخو أبيك ذا اعتلا	ابن مالك	157
47.	بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تميز حصل	ابن مالك	158
48.	مفعولُ أو ظرف وماضيه فُعِلْ مضارع يُفْعَلُ إذْ ذاك جُعِلْ	عبد الرحمن الفاسي	150
49.	فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل	امري القيس	78
50.	فاليوم أسقى غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل	امري القيس	78
51.	زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك حدَّثنا الغرابُ الأسودُ	النابغة	31
52.	سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام	الأحوص	209
53.	الفاعلُ اسْمٌ قَبْلَهُ فِعْلٌ يتم أو شبهه وناب عنه إنْ عُدِمْ	عبد الرحمن الفاسي	150

.54	إذا ما أدّيمُ القَوْم أنْهَجَه البلى قديماً فلو كَتَبْتَهُ لَتُحْرما	الأصمعي	42
.55	ألا فاسلمي ثُمَّ اسلمي ثَمَّتَ اسلمي ثلاث تحياتٍ وإن لم تكلَّمي	أبو تمام	215
.56	كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمَّ حرف الكلم	ابن مالك	127
.57	إنّ الذي شقّ فمي ضامِنْ للرّزق حتى يتوفّاني	الخليل	109
.58	إذا أسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا	عمرو بن أبي ربيعة	138
.59	حرمتني مالاً قليلاً فما زادك في مّالِك حرماني	الخليل	109
.60	وَزَلَّةٍ يُكثِرُ الشيطانُ إنْ ذُكِرَتْ منها لَتعْجَبَ جاءت من سليمانا	الخليل	110
.61	أعرف منها الجيد والعينانا ومِنْخرين أشبها ظبيانا	مجهول	139
.62	واحده كلمة والقـــــول عم وكلمة بهـــا كـــلام قد يؤم	ابن مالك	127
.63	من أجّلِك بالتي تيّمت قلبي وأنت بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي	مجهول	111
.64	وإنَّ وأنَّ ليت لكن كأنَّ لعلَّ والتابع للمرفوع عنْ	عبد الرحمن الفاسي	150
.65	يَخْرُجْنَ من أجواز ليلٍ غاضِي	رؤبة	95
.66	قال لها: هل لك يا تافيّ قالت له: ما أنت بالمرضيَّ	مجهول	78

.67	ضربتْ صدرها إليَّ وقالتْ يا عدياً لقد وقتك الأواقي	المهلهل بن ربيعة	209
.68	والمال يغشى أناساً لا أصول لهَم كما تغشّى أصولَ الدّندِنِ البالي	الخليل	109
.69	فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هجَوْتُه ولكنّ عبدَ اللهِ مولى مَوالِيا	الفرزدق	72

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1- الشاطبي، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

2- تقي الدين أبو الحسن ، الإبهاج ، ج3، دار الكتب، بيروت، 1416هـ - 1995م.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد: 4.

4- أبو عبد الله محمد بن محمد داود الصنهاجي، ابن آجروم، الأجرومية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م، ص: 11.

5- السيوطي، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، بيروت، دمشق، ط1، 1409هـ ، 1988م، ج1.

6- السيرافي، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عؤبد المنعم خفاجى، ط1، 1373هـ ، 1966م.

7- ، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ج2.

8- ابن قتيبة ، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

9- محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، مكتبة طريق العلم.

10- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1982م.

11- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1985م، ج1.

12- محمود فجَّال، الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ ، 1989م.
13- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973م.
14- الإمام محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، ج1.
15- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
16- الأفغاني، أصول النحو، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1987.
17- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج2.
18- الشنقيطي، أضواء البيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1415هـ ، 1995م، ج3.
19- محمد جمال صقر،الاطراد والشذوذ اللغويات، مجلة رابطة أدباء الشام، لندن، بريطانيا.
20- محمد أحمد العمروسي، الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، بيروت، دار العلوم، 1978م.
21- غريب عبد الحميد نافع، الإعراب أصوله وأسراره، ط1، 1411هـ ، 1991م، المكتبة الفنية، ج1.
22- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب،تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1391هـ، 1971م.
23- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف، ط1.
24- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: أحمد الجمعي، 1988م.
25- هكسلي، الإنسان في العلم الحديث، مكتبة النهضة، القاهرة، 1975م.

26- أبو بكر الأبناري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ، 1971م. ج1.
27- أبو حيَّان الغرناطي، البحر المحيط، تحقيق: ماهر ، الرسالة العالميةج10.
28- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ج4.
29- زكريا القاضي، تبسيط قواعد اللغة العربية، مراجعة وتقديم: إبراهيم أحمد، ط1.
30- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ط1، المغرب، 1993م.
31- حمزة بن قيلان، التحيّز اللغوي، مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية.
32- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ط1، بيروت، 2005م، دار الطليعة.
33- محمد عبد الفتاح، التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، ج1، ط1.
34- التراث العربي ، مجلة فصلية محكّمة تصدر عن اتحاد الكتّاب العرب بدمشق، العدد (112) ذو الحجة 1429هـ ، كانون الأوّل، 2008م.
35- على بن محمد بن علي الجُرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
36- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، عمَّان، دار لشروق، ط1، 2002م.
37- محمود شرف الدين، التقعيد النَّحوي بين السماع والقياس، رسالة دكتوراه بدار العلوم، القاهرة، 1968م.
38- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

39- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، لبنان، ط36، 1419هـ - 1999م، ج1.
40- زكي محمود هاشم، الجوانب السلوكية في الإدارة، ط2، الكويت، وكالة المطبوعات، 1978م.
41- الشيخ خالد الأزهري، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الفكر، ج1.
42- الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، ج1.
43- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1438هـ - 1997م.
44- محمد محي الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، دار الطلائع، 2009م.
45- البغدادي، شرح الجُمل، أبو الحسن بن الضائع، خزانة الأدب، المطبعة السلفية، 1347هـ ، ج1.
46- حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، شرح المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، بدون تاريخ.
47- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، 2001م، ط1، ج1.
48- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار الآثار للنشر والتوزيع.
49- الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلوم، بيروت، ط4، 1990م، ج3.

50- الطوفي، الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، 1434هـ ، 2013م.
51- ابن سلاَّم، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ج2.
52- عبد الله المعمر، ظاهرة العلم الحديث، الكويت، عالم المعرفة، 1983م.
53- تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ط2، القاهرة، 1979م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
54- علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ط7 ، مصر ، 1972م ، دار النهضة.
55- مهدي حسن، علم النفس الإداري، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن.
56- حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982م.
57- الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق: البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف، ط2.
58- محمود سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة، ط2، مصر، 1991م، دار المعرفة.
59- عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، سلسلة المكتبة الثقافية، ط1، القاهرة، 1965م.
60- عثمان أمين، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ط2، المغرب، 1988م، المركز الثقافي العربي.
61- عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، ط2، مصر، 1985م، مكتبة الشباب.
62- عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية –دار الثقافة، 1410هـ ، 1990م، ج1.

63- خالد بن عثمان، قواعد التفسير، ج2، دار ابن القيم، ط1، 1426هـ - 2005م.
64- ابن الحاجب، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1982م.
65- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، ج1، 1983م.
66- أبو البقاء العكبريُّ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1995م، ط1، ج1.
67- ابن منظور ، لسان العرب ، ط3 ، بيروت ، 1994م ، دار الفكر.
68- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ط1، المغرب، 1986م، دار الثقافة.
69- تمام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958م.
70- الزجاجي ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ج1.
71- محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1981م، ج3.
72- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط2، القاهرة، 1968م، دار المعارف بمصر.
73- محمود أحمد نحلة، مدخل دراسة الجملة العربية، ط2، بيروت، 1988م، دار النهضة العربية.
74- عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، رسالة ماجستير، دار العلوم القاهرة، 1989م.
75- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مقال منشور، الكويت، 1989م.
76- المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، مؤتمر اللغويات الحسابية، الكويت، 1989م.

77- عبد الله بن أحمد الخثران، مراحل تطور الدرس النَّحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
78- حمزة بن زهير، المستصفى، الغزالي، تحقيق، المدينة المنورة للطباعة.
79- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار الجيل، 1988م.
80- الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.
81- عوض أحمد الفوزي، المصطلح النَّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، 1401هـ - 1981م.
82- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين : د ط ، بغداد ، 1981م ، دار الرشيد للنشر ، ج3 .
83- مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مادة (قاس).
84- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2.
85- ابن حزم الأندلسي ، المفصل في الملل والأهواء والنحل، ط1، 1928م.
86- جوَّاد علي، المُفَصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار السقي، الطبعة الرابعة، 1422هـ، 2001م، ج9.
87- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص: 37.
88- أركان أونجل، مفهوم البحث العلمي، ترجمة: محمد نجيب، مجلة الإدارة العامة التي يصدرها معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، عدد 40 ، 1984م.
89- فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، المكتب العلمي للتأليف والترجمة، ط19.

90- محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، 1949م، ط4.

91- أبو نصر محمد بن محمد ، المنطق عند الفارابي، القسم الثاني، كتاب القياس الصغير، دار الفكر، 1979م.

92- ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحث العلمي للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني، 1960م.

93- على زوين ،منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحدي ، د. ط ، بغداد ، 1986م ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام .

94- ، سعيد الأفغاني،الموجز في قواعد اللغة العربية ، دار الفكر.

95- محمود نشابة ، نثر الدراري على الفناري.

96- عبده الراجحي ، النحو العربي ، د. ط ، بيروت ، 1988م ، دار النهضة العربية.

97- محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط2، 1418هـ - 1997م.

98- محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تعليق ومراجعة: سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ-1997م.

99- محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، راجعة ، سعيد محمد اللّحام ، عالم الكتب ، ط1 ، 1417هـ.

100- محمد عبد العزيز عبد الدائم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ط1 ، مصر ، 2006م.

101- عادل أحمد، نفائس الأصول، القرافي، تحقيق: مكتبة نزار، ج1، ط1، 1417هـ ، 1995م.

102- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، ج1.

103- محمد خير حلواني، الواضح في النحو والصرف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط6، 1421هـ - 2000م.
104- سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، الجزائر، 1421هـ ، 2000م، دار هومة.